
د. رجب أبو دبوس
مواقف
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

عبد الله علي عمران

محـــتويات الكتاب

موقف 6

موقف 7

موقف 8

موقف 1
تأملات في الانفصال الحضاري

نحن نقف اليوم في مفترق طرق، ويلح علينا اختيار مصيري لا يمكن له أن ينتظر أكثر مما انتظر، والعالم حولنا لن ينتظرنا حتى نقرر، والحضارات الأخرى تزحف علينا كل يوم، فتحتل موقعاً من ذاتنا وتمحى جزءاً من شخصيتنا.

نحن نقف اليوم في مفترق طرق، وأمامنا اختيار رهيب يتبدىٰ لنا فيه مصيرنا، ومصير أجيالنا، ومصير أمتنا، اختيار لا يحتمل الخطأ، وحين يتم يصبح التراجع فيه مستحيلاً.

نحن نقف اليوم في مفترق طرق، وقد استيقظنا من غفوتنا الطويلة، فماذا وجدنا؟!.

الدم العربي الحار برد في عروقنا!.

الحمية العربية صارت لامبالاة، أو جرياً وراء اهتمامات تافهة!.

شخصيتنا قد مسخت بآلاف الألوان والأصباغ!

وطننا صار نهباً للطامعين!.

أعراضنا مباحة!

كرامتنا مهدورة!

أولئك الذين حملوا مشعل أعظم حضارة، صاروا يتلمسون طريقهم في ظلام دامس!.

أولئك الذين كانوا خير أمة أخرجت للناس، صاروا اليوم نكته سمجة يتندّر بها أعداء الأمس واليوم وغداً!.

إن يقظتنا هذه ربما آخر فرصة يمكن لنا فيها أن نلم شتاتنا، وأن نجد ذاتنا المفقودة، وأن نؤكد وجودنا كأُمة تحت الشمس، وفي مواجهة الغير إن لم نكن مع الغير.

وقبل أن نقفز هذه القفزة لا بد من وقفه تأمُل. لماذا، وكيف صرنا إلى ما نحن عليه؟ أمة ممزقة، حضارة آفلة.

أمة من العبيد يحكمها حفنة من الأغبياء، الذين قد يرتدون ربما العقال والكوفية، ولكنهم لا يملكون من العروبة غير العقال والكوفية!.

أمة أحرارها في السجون، وعبيدها فوق العروش يحكمون!.

أمة فيها الجلاد مبجل والضحية مدانة!.
أمة علماؤها مرتزقة ومرتزقتها علماء!.
أمة جيوشها للاستعراض، وقادتها مشاجب لحمل أوسمة معارك دون كيشوتيه، أو لحراسة جلادى الأمة والمحافظين على تمزقها.

أمة رجال الدين فيها يخدرونها لكي لا تستيقظ فتقلب عليهم الموائد التي يعيشون على فتاتها. ولكي لا يصفى اولئك الذين يخطبون باسمهم فوق منابر المساجد. أمة دنست مساجدها، ودنست مقدساتها، وصار الحج تجارة رائجة.
والهلال تحت حماية الصليب.
وجبل عرفات يئن تحت هدير الاواكس.
وزمزم في زجاجات البيبسي كولا.
والصلاة صارت لغير الله!.
أمة شبابها طاقة معطلة مفرَّغة عمداً.

أمة شبابها كعبّاد الشمس، حين تغيب الشمس كل راس في اتجاه، يبحث ضائعاً ويضيع باحثاً!.

أمة الأمهات فيها تباع وتشترى مع أسرة النوم! وتسجن في أجنحة الحريم، لا هم لهن إلّا التبرج لإرضاء نزوات الثيران!.

أمة من الشعراء، ومن الثيران التي تعيش لنزواتها، تكلست عقولها، واطلقت العنان لغرائزها! أمة صار الإعوجاج فيها استقامة والاستقامة إعوجاجاً.

أمة تعيش متطفلة، توجد لكي تستهلك! من نلوم؟ من السبب؟ ما هي الأسباب في هذا الانفصال الحضاري؟ إن بيننا وبين تراثنا وحضارتنا مئات السنين، وهوة رهيبة، لابد من معرفة الأسباب، وإلا كانت إزالة هذه الهوة مستحيلة، وصرنا نتخبط في طريقنا خبط عشواء.
هل نلوم النظم السياسية؟.

وهل كان لدينا ثمة نظم سياسية بالمعنى الدقيق؟!.

الم تكن لدينا شئون الحكم مزاج الحكام؟! ألم نكن مجرد رعية يتبادلها الحكام، مجرد قطيع يتوالى عليه الرعاة؟! كل حسب مزاجه، حسب إرادته، حسب علاقته بالحريم!.

بالطبع، وجد خلفاء العدل مشربهم، والصلاح ديدنهم، تقاة يخافون الله في عباده، ولكنهم هنا الطامة، لا يخافون عباد الله: إن العدل والصلاح كانا مسألة شخصية. كالصلاة والصوم.. إلخ. وكان من الممكن ألا يكونوا كذلك دون أن يكون هناك ما يمنعهم!.

هل نرجع السبب إلى نظم التعليم؟! والتي اعتمدت، كما في الحكم، على أفراد أبدعوا كأفراد لكنهم لم يخلقوا آخرين ليواصلوا المسيرة، هل نلومهم انهم عملوا كأفراد لا كمؤسسات فماتت أو توقفت علومهم واختراعاتهم باختفائهم!.

هل نلوم العلماء أمثال الغزالي، الذي وقع قرار الموت على الروح العلمية ـ بقصد أو بدونه ـ فصار العلم الوحيد الجدير ببذل الجهد: التهميش على هوامش السيرة النبوية، وتفسير تفسيرات القرآن، والتفنن في الاقتباس من الاسرائليات في أوصاف الجنة والنار، وتكديس أطنان الحديث، وتسويد عشرات المجلدات من العنعنة! وكأن القرآن ضد البحث العلمي، ضد التقدم، وكأن الإنسان يعيش بالتهام اكداس الحديث ويشرب وهماً من انهار العسل المصفى، والخمر، ويحارب الدبابات برفع المصاحف فوق السيوف! وكأن قوة المسلم ليست قوة للإسلام!.

فصرنا دراويش في حلقات الزار!.

تنابلة على أعتاب الأمراء!.

جباهنا تحمل علامة من كثرة الصلاة ومؤخرتنا تحمل علامات من كثرة الركل!.

وهل يلام العلماء؟ مثلما أن الحكم مزاج الحاكم صار العلم مزاج العلماء!.

وهل يلام العلماء! والحكام يعتمدون راي فريق أو حتى راي واحد ويجلدون، بل وحتى يقطعون رأس من يخالف؟!.

إذا كان الإنسان مهدداً في قوت أولاده فلن يكون صادقاً!.
إذا كان الإنسان مهدداً في حياته فلن يحد الكذب والنفاق خطيئة!.

كيف يمكن للعلم ان يتقدم بدون أمن؟!.
كيف يمكن ان يكون ثمة علم بدون حرية؟!.

كيف يمكن أن يتفرغ عالم لعلمه دون مورد عيش له ولأولاده، فيعيش على هبات لا تسمن ولا تغني من جوع، غير مضمونة، تمنح له أو تمنع عنه وفقاً لنزوة ومزاج المانح!.

كيف لعالم ان يعطي العلم وقته وهو يحيا كالمتسول! فصرنا امة اللصوص فيها فوق رقاب العلماء.

وأين ثروة الأمة؟ اين الضرائب؟ اين الخراج؟ اسألوا عنها السلطان، وحريم السلطان!.

كنا يوماً باسطنبول، فعرجنا على قصر السلطان، البابا العالي، وذكر لنا المرشد السياحي أن عدد حاشية السلطان من جوارى وحريم وخصيان بلغ أكثر من عشرة آلاف!.

فالتفت إلى رفيقي قائلاً: وهل تريد بعد سبباً آخرَ لتخلفنا، لمأساتنا!؟.
عشرة آلاف قطة في كيس!.
وشايات، فتن، مؤمرات، ومطاردات ليلية، مغامرات، ومراكز نفوذ!.
الوزير الذي ليست له أذن صاغية بين الحريم لن يكون وزيراً.

القائد الذي ليس له سند بين الحريم لن يكون قائداً فهل ثمة وقت للسلطان لكى يتفرغ لحكم الامبراطورية؟ إذا تمكن من حكم حريمه وخصيانه، وفض منازعاتهم فإنه يكون قداتى أمراً خارقاً للعادة؟.

أما بقية عباد الله فقد تركوا لرعاية الله، وللصوص.

هل نلوم الاستعمار؟.

ياله من مشجب معد لحمل اوزارنا، وضعفنا، وتبرير اخطائنا! ياله من مخدر أنسانا ان ننظر في انفسنا؟!.

من السهل أن نلقي اللوم على أسباب خارجة عن إرادتنا، أمر مريح، يجعلنا ننام جيداً، ونأكل بشهية إن وجدنا ما ناكل، ونصبر، إن لم نجد، على

قضاء الله: الذي ابتلانا بالجوع وهو الذي سيرزقنا، ابتلانا بالاستعمار وهو الذي يخلصنا منه، أليس لديه جنود لانراها؟ وهو الذي ابتلانا بحكام ظالمين واغبياء، وهو الذي سينصفنا، ابتلانا بالتخلف..

وينفض الشيخ المعمم، وترتعش لحيته البيضاء: تقولون أخوة لنا في (.....) نكبوا بغزو.. لا تتدخلوا هذا امتحان من الله ولا يجوز التدخل في مشيئة الله... !

ياللمأساة أن يكون رجل الدين سياسياً؟!.

إذن لا شيء غريب حتى ظهور المهدى المنتظر يمتطي طائرة مقاتلة!.

ويختتم شيخ آخر في مكان آخر خطبته حامداً الله أن جعل الفرنجة في خدمة المسلمين وجعل المسلمين لعبادته! ياللوظيفة النبيلة المعدة خصيصاً لتجار النفط؟!.

هل هذه العقلية القدرية هي سبب تخلفنا؟ هل لاننا نهرب دائماً من مواجهة الأسباب الحقيقية وراء أقنعة؟!.

كان أولاً لقضاء حكم الله، نخفي وراءه كل مآسينا جبننا، آلامنا، سلبيتنا.

كثرتنا تجوع، ويتخم قلتنا، فنضرب كفاً بكف قانعين بما قدر الله. أليس هو الذي رزقهم ومنع عنا؟! أتراهم وافقرنا؟! اشبعهم حتى التخمة وجوعنا؟!.

نتحمل ظلم الحكام، فنطأطيء الرؤوس، ونحنى لهم الظهور تسهيلاً لمهمة ركوبنا، ثم نتوسل إلى الله أن يرفع الظلم نيابة عنا. نموت من الزائدة الدودية، أو من سوء التغذية، أو من لفح البرد، ثم نضرب كفاً بكف معتقدين انه «لن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها» صحيح، ولكن! لو عولجت الزائدة الدودية، لو حصل المحتاج على حاجته من الغذاء، لو وجد سقفاً يؤويه ويحميه لسعة البرد، أليس من الممكن أن يعيش؟! أليس من الممكن أن سوء التغذية، والبرد، والجهل هي التي قتلت الإنسان كما تقتل بمسدس او سكين أو سم؟.

استخدمنا ديننا لتبرير امتيازات بعضنا فاضعنا ديننا وبقيت الامتيازات!.

جعلنا من ربنا مسئولاً عن كل مـآسينا فتخلى الله عنـا! كما تخلينـا عن أنفسنا..!

واليوم نسمع ونشاهد قدرية جديدة: الاستعمار! تخلفنا لأن الاستعمـار أراد ذلك!.

حكمنا من أغبياء وخونة لأن الاستعمار نصبهم علينا! نعيش في الجهـل لأن الاستعمـار منع عنـا المعرفـة! كـل هـذا صحيـح الآن، ولكن كيف تمكن الاستعمار منا؟.

هل وجدنا أقوياء: ما كان باستطاعته إذن استعمارنا.

هل وجدنا قوة واحدة، أمة واحدة؟ إذن ما كان له أن يفرقنا.

هل وجدنا متقدمين؟ إذن مـا كان لـه أن يؤخرنـا. لقد استعمـرنا لأننـا تفرقنا فذهبت ريحنا.

استعمـرنـا لأننـا غـرقنـا حتى قمـة رأسنـا في الجهـل وفي تـرتيـل «الزمياطي».

استعمـرنا لأننـا توقفنـا، ثم تـوسـدنـا المصحف، ونمنـا معتقـدين أن المصحف يمنع عنا شر الإنس والجن! فمنع عنا شر الجن ولكن الإنس..

مزقت الدبابات الفرنسية المصاحف المرفوعة فـوق أسنة السيـوف عند احتلالها تونس.

وركل القائد الفرنسي قبر صلاح الـدين عند احتـلاله لـدمشق متشفياً: لقد عدنا ياصلاح..!

ودخل نابليون فوق جواده الجامع الأزهر..!

وفعل الطليان بنا ما لم يفعله بشر!.

وقف ديان متشفياً فوق قبر عبد الناصر!.

وصرخت النساء العربيات في بيروت تحت وطأة الاغتصاب، فغطى على صراخهن صيحات الله اكبر فوق جبل عرفات، وازيز الاواكس في سمـاء مكة، وجبة صاحب الجلالة. وصفارة الحكم في بطولة العالم لكرة القدم.

ذهبنـا إلى الحج لكي نغسـل ذنوبنـا، ولكن كيف وبمـاذا نغسـل هـذا الذنب؟ إن بحار العالم ومحيطاتـه وأنهاره لن تغسـل عارنـا في فلسطين وفي

لبنان وفي (....) إنه عار لن يكفر عنه، لن يغسله إلاّ الدم! ولكن هل ما يجري في عروقنا دم؟ هل هو نفس الدم الذي كان يجري في عروق الذين قيدوا أرجلهم خشية الضعف عازمين على الموت أو النصر؟!.

لقد استعمرنا لأننا نستحق الاستعمار، لأننا قابلون له.

لقد كنا بأوضاعنا نحرض عليه، وكان من الغباء الا يسارع الأوربيون إلى استعمارنا، وسيكونون أغبياء ايضاً لو وجدوا الفرصة مجدداً و لم يستعمرونا.

دعوا أرضكم عارية، دعوا اسماؤكم خالية، وبحاركم خاوية، وسترون..

أم انكم تتوقعون أن يحرسكم الأوربيون في نومتكم حتى لا تُزعجوا، ويحافظوا على ثروتكم حتى تستيقظوا!.

أن العيب فينا، فلنعلنها ثورة على انفسنا، على أوضاعنا، فلنعلن «الجهاد الأكبر»، كما أن الإنسان لا يهزم إلاّ من الداخل، فإننا لن ننتصر إلاّ إذا انتصرنا على انفسنا.

نحن في مفترق طرق، تفصلنا هوة عن أنفسنا، عن حضارتنا، عن ذاتنا، فكيف نجد ذاتنا؟.

إن الإجابة الأولى على هذا السؤال إجابة عاطفية، انفعالية نسميها في علم النفس «النكوص» (Regression) والتي تتلخص في مطلب العودة إلى الماضي، ولن اناقش هنا الآن ما في هذا من تناقض، ولكن سأكتفي بطرح التفسير النفسي لهذا المطلب.

إن الإنسان عندما يعيش واقعاً مؤلماً تعساً، وعندما يفقد الأمل في المستقبل، يرتد إلى الماضي فيعيش فيه، وبما أن العيش في الماضي مستحيل، فإن هذا الإنسان يعيش في وهم، وهنا يتكون العرض المرضي الذي نسميه في علم النفس «التعلق المرضي بالماضي» (Passeisme). فما هي خصائص هذا العرض المرضي:

1 ـ تكون وطأة الواقع شديدة.
2 ـ عدم القدرة على مجابهة الواقع.
3 ـ فقدان الأمل في الإمكانيات التي يحملها المستقبل.
4 ـ تختفي كل الجوانب المؤلمة والسيئة من الماضي.

5 ــ تضخم الجوانب الحسنة والسارة فيه.

إن ما يحدث في حالة هذا الفرد يحدث أحياناً على نطاق واسع فقد تقع فئة من المجتمع فريسة هذا العرض المرضي، والحق أن واقعنا العربي اليوم يحتوي على كل الإمكانيات التي تؤدي إلى التعلق المرضي بالماضي. فهذا الواقع شديد الوطأة، مرير، ومثبطات العزيمة، والدوافع إلى اليأس من إمكانية المجابهة عديدة، والمستقبل على كف عفريت كما يقال، وعند الوصول إلى مثل هذه النتيجة، قد يحدث الارتداد إلى الماضي، فتضخم الجوانب الحسنة فيه، والتجارب السارة، وتطوى صُحُفه تلك السيئة، ويعيش الإنسان هذا يجتر ذلك الماضي، لا ينتمي إلى الحاضر إلاَّ بوجوده المادي كحيوان مستهلك، إلاَّ أنه يجدد التنبيه على أن العامل الأساسي في الوقوع فريسة هذا العرض المرضي الفردي والاجتماعي هو ضعف شخصية الفرد أو الجماعة، وجبنها وتخاذلها. فالإنسان فرداً كان أم جماعة لايُهزم إلاَّ من الداخل.

ومهما تلفع هذا الاتجاه بدعاوى دينية، ومهما حاول أن يصبغ هذا «النكوص» بصبغة دينية، فإن هذا لا يغير من حقيقته: إنه عرض مرضي يصيب الفرد كما يصيب الجماعة.

أما الاتجاه الثاني يذهب عكس الأول، إن مرارة الواقع جعلت بعض الناس يكفرون بكل ما يتعلق بالماضي، أليس الحاضر خلاصة الماضي؟!.

وهؤلاء حين ينظرون في الماضي لا يرون فيه إلاَّ الجوانب السيئة، والتجارب المؤلمة، وعوامل الإحباط، فيفضلون الهروب والتنكر لأنفسهم بتقمص شخصية ذات، أو حضارة في حالة المجتمع أو الجماعة. غريبة عنهم. وهذا الموقف الهروبي يحتوى الخاصيات التالية:

1 ــ يشترك مع الموقف المرضي السابق ذكره في عدم القدرة على مجابهة الواقع المؤلم.

2 ــ عدم القدرة على تحمل المسئولية، والرغبة بالتالي في إلقاء المسئولية على شيء آخر هنا على الماضي بحضارته وتراثه.

3 ــ اقتناع مسبق بعدم القدرة على الإبداع فيتبنى ما ليس له.

لكن هذا الموقف لا يحل مشكلة، بل يزيدها تعقيداً، إذ أن الصيرورة

آخـر لا تعني أكثر من المـوت على قيد الحيـاة، ثم إن استحالـة العـودة إلى الماضي تعادلها استحالة الصيرورة آخـر. اننا وأن كنـا لا نستطيع الارتـداد إلى عصر الخلفاء إطلاقاً، فـإننا أيضـاً لن نكون غيـر انفسنا وسـواء الموقف الأول من الواقع بالارتداد أو النكـوص أو الموقف الثـاني محاولـة الهروب من النفس والصيرورة آخر، فـإنه لن يقـود إلاّ إلى اغترابنـا: اغتراب ذلـك الذي يمتشق سيفـه ويعتلي صهوة جـوادة لمواجهـة الدبـابـات، أو العـربي الـذي يرتدي ـ برنيطة ـ محاولاً إقناع نفسه باللاعروبة!.

إننـا إذن لا نستطيع الارتـداد والتقـوقـع في المـاضي، إذ أن التقـدم التقني المتحقق الآن مكسب لا يمكن التراجع عنه:

من يتخلى الآن عن الطائرة ويعتلي جملاً!؟.

من يسكن خيمـة تلعب فيها الـرياح وتقتلعهـا السيـول ويتـرك البيـوت المجهزة بكل إمكانيات الراحة؟!.

من يستضيء بشمعة أو فتيلة زيت ويترك الكهرباء؟!.

من يترك فرن الغاز ويطهي طعامه على الحطب أو «الجلة»؟!.

من يترك المحراث الحديث الآلي ويحرث الأرض بالمحراث الخشبي؟!.

هذه مكاسب لا يمكن التخلي عنها، ولكن الطرف الثاني من المعادلة أن الثمن لهـذه المكاسب يستحيـل أن يكون صيـرورتنا غيـر أنفسنا، فـالأمـر لا يتـوقف على مجرد رغبتنـا، فنحن حتى وأن حاولنـا لن ننجح إلاّ في تضييـع انفسنا دون أن نكسب ذات غيرنا.

فدعوة بعض الأصوات في الشرق ومطالبتهم بقطع الصلـة مع الشـرق الإسلامي، وكفرهم بالشرق وعشقهم للغرب لم يجعل منهم أوربيين! وحرصهم على الارتباط بأوربا كجزء منها، والسير سيرها، لم يؤد إلاّ إلى لا تأكيد الذات ولا التحول إلى آخر!؟.

إن هـذه الدعـوات لا يمكن تفسيرهـا ـ مـع افتـراض حسن النيـة إلاّ على:

1 ـــ ان مرارة الشعور بالواقع مُزْر.

2 ـــ أنها جميعاً ردات فعل عاطفية انفعاليـة لاعقلانيـة مساويـة للردة إلى الماضي مخالفة لها في الاتجاه.

وإذا كـانت الردة إلى المـاضي تعبر عن كـراهية لكـل الحضـارة التي

ليست حضارتنا، ولكل عناصرها، ورفضها، بعدما أذاقتنا الحضارة الحالية الويل بمدافعها، وطائراتها وبوارجها، وقنابلها ومجازرها، ومآسيها الاجتماعية، إلّا أن عشق هذه الحضارة لدرجة التنكر للذات ومحاولة الصيرورة آخر يعبر عن الانبهار: انبهرنا بالطائرات وهي تشق السماء وتلقى علينا حممها كأنها «طير أبابيل» انبهرنا بالرشاشات، وهي تحصدنا..

انبهرنا بالبوارج وهي تقذفنا من البحر بحممها وتحت وطأة هذا الانبهار حاولنا أن نكون قاتليناً، أن نكون مستعمريناً، مذليناً، أن نتقمص شخصيتهم، فلم ننجح إلّا في تعقيد حالة الضياع لدينا.

إذن لا مناص، امامنا، من أن نحدد الطريق الذي نسلكه والواقع أن الاختيار امامنا ينحصر في ألّا نتنازل عن ذاتنا، وألّا نتخلي عن مكتسبات التقدم التقني، معادلة تبدو صعبة التوفيق بين طرفيها، ولا ادعى إمكانية الإجابة الشافية، فهي تقتضي اكثر من مجهود فرد، ولكن يمكن أن أقدم بعض الاشارات في محاولة رسم خطوط عريضة للنقاش:

1 ــ صحيح أن التقنية حين تدخل مجتمعاً تحدث فيه تغييراً، فهذا ما لا يجب أن يجهله او يتجاهله أحد، إن السيارة أحدثت تغييراً والمرئية كذلك.. إلخ وبالتالى فإننا مضطرون إلى إيجاد علاقات جديدة، وقيم جديدة، ولكن هذا لا يعنى البتة استيراد القيم والعلاقات مع ادوات ووسائل التقنية، بل يعنى أن نبدع علاقات وقيماً خاصة بنا، قادرة على تنظيم الأدوات ووسائل التقنية الحديثة، واخضاعها لنا، لا أن نخضع نحن انفسنا لها.

2 ــ استيعاب الحضارة التقنية، دون أن نتلاشى فيها والواقع أن هذا ما فعله أجدادنا الذين يطالب النكوصيون بالعودة اليهم، فهم لم ينشئوا حضارتهم من عدم، ولكنهم استوعبوا الحضارة اليونانية والفارسية وغيرها، لكنهم صهروها في بوتقة العروبة والإسلام ولم ينصهروا هم في بوتقتها.

وهذا ما فعله الأوربيون أيضاً حين استوعبوا الحضارة العربية، وصهروها في بوتقتهم، فهم أيضاً لم ينشئوا حضارتهم من عدم، ولم يخجلوا من ذلك، ونحن لا نستغرب أن نسمع أناتول فرانس مثلاً، قائلاً في إحدى مسرحياته يخاطب سيدة: اتعرفين يا سيدتي اتعس يوم في تاريخ فرنسا؟.

قالت السيدة: لا أعرف. ما هو؟!.

قال: يوم هزم العرب في بواتيه، لقد انتصرت الهمجية على الحضارة، الظلام على النور.

وقبل ذلك أن يؤكد جورج بيكون في كتابه الاورغانون الجديد وهو مؤسس المنهج العلمي الحديث: قائلاً: من لايتقن العربية لا يعتبر عالماً.

والشواهد لا تحصى ولا تعد، وليست حتى موضع نقاش، لكن هذا لم يمنع نشوء حضارة أوربية على دعامات الحضارة العربية، لقد استوعبها الأوربيون دون أن يتحولوا إلى غير ذاتهم.

3 ـــ ولكن مثل هذا الموقف يستدعي في الواقع الشروط التالية لكي يمكن استيعاب التقنية دون أن نفقد انفسنا او يحدث عندنا انفصال حضاري:

1 ـــ الثقة بالنفس، إن خائري العزيمة، الشاكين في أنفسهم لن يستطيعوا شيئاً على الإطلاق، لماذا نشكك في انفسنا؟! لماذا نسخر من أنفسنا؟.

2 ـــ ولكن الثقة في النفس تتطلب ايضاً التغلب على عقدة النقص التي زرعها فينا الانبهار بالحضارة الأخرى، والتجارب السيئة التي صادفتنا، وأولئك الذين من صالحهم أن نكون صرعى عقدة النقص.

3 ـــ زوال الانبهار بالحضارة الوافدة ورؤيتها على حقيقتها: ما لها وما عليها.

ولكن كيف يمكن أن يحدث كل هذا؟.

كيف نستعيد الثقة بالنفس؟ كيف نقضي على عقدة النقص؟. كيف نزيل عن عيوننا وعن قلوبنا غشاوة الانبهار؟. بالمحاضرات؟ بالتحريض؟ هذا مفيد لكنه ليس كل شيء، يبدو أنه لابد مما ليس منه بد، لابد من الإنسان، إن الشرط الإساسي في هذا كله أن يوجد القدوة!.

الإنسان الذي يثق في نفسه رغم كل المشككات!.

الإنسان الذي يعي كل المثبطات ولا ييأس!.

الإنسان الذى صفى عقده النقص لديه سلباً وإيجاباً.

ليس هناك من علاج يمكن أن يجرعه الإنسان فيصير واثقاً من نفسه، متفائلاً، بدون عقدة نقص.

ليس هنـاك حقن يمكن أن تولـد الثقة في النفس والقـدرة على مجابهـة الواقع بكل يأسه وتذيب عقدة النقص.

ليس هناك إلاّ المعاناة.

ليس هناك إلاّ الإنسان الذى صمم.

موقف 2
في مسألة السيادة

المصدر الاجتماعي للسيادة، فإنها على هذا المستوى غير قابلة للتجزئة إلاَّ بتجزئة الجماعة نفسها، فإن جميع النظم التي قامت على سلب السيادة لم تتوصل إلى هذا إلاَّ بتفريد الجماعة، إلاَّ أنه مع هذا التفريد نفسه تختفي السيادة وتزول الشرعية ولا يبقى إلاَّ سلطة تمارس دون شرعية.

ولكن إن كانت السيادة على هذا النحو كلاًّ لا يتجزأ فهل من الممكن أن يوكل إلى طرف آخر Tier ممارستها؟ إن إجابة روسو (Rowsseau) في الواقع مشوشة، ومتناقضة، فعقده الاجتماعي غير واضح في هذه النقطة. إذ حين تسلم الجماعة السيادة إلى طرف آخر ـ فرضاً ـ هل يمكن لها أن تعود فتسترجعها منه؟ وإذا حدث ذلك، وهذا هو نقد فيخته Fichet، فإن الذي وكلت إليه السيادة ليس في الحقيقة سيداً تماماً Souveraine، وصاحب السيادة الأصلي أي الجماعة فاقدي السيادة لأنهم سلموها لطرف آخر، إذن لا الوكيل على السيادة سيد ، لأنه معرض في كل لحظة لان تسحب منه من قبل مانحها. كما أن ما نحها يفقد هذه السيادة عملياً وإن كانت تعود إليه نظرياً، ثم ماذا يحدث إذا رفض الطرف الآخر التخلي عما وكل إليه.

وهنا راي هوبز واضح، إن السيادة لا تتجزا، منطق هوبز لا يفرض هذا المبدا، ولكنه يستنتج منه منطقياً وعملياً ان اثنين لن يكونا ما لكين لهذه السيادة في نفس الوقت: إن المجتمع لا يمكن أن يكون سيداً Souvraine في نفس الوقت الذي يوكل فيه السيادة إلى طرف آخر. ولانه، إذا صح هذا الافتراض. تصبح سيادة الحاكم الوكيل على السيادة مشلولة بحق سحبها منه من قبل ما نحها، أو يفقد المجتمع سيادته، ولأنه آنذاك لم يكن صاحب السيادة دونما حاجة إلى تنصيب وصي عليه، فإن هوبز توصل إلى أن الطرف الآخر حين توكل إليه السيادة لا يجوز له، بل يجب ألا يكون في إمكان مانحها سحبها منه، إن المجتمع صاحب السيادة، لكنه يفقد هذه السيادة حالما يتنازل عنها للطرف الثالث، إن السيادة إذا وكلت لطرف ما لا يحق لأيٍّ كان أن يسحبها منه، لأن معنى هذا أن هناك أكثر من مالك للسيادة، ولكن السيادة لا يمكن أن تتجزا وتظل سيادة.

والحقيقة أن روسو، رغم الطرق الملتوية التي أتبعها مبتدئاً من تاكيده

على أن السيادة لا تتجزأ[1] ولا يمكن التنازل عنها[2]، ينتهي إلى نفس ما كان يرفضه، فهو أيضاً لم يكن يتصور أن يمارس صاحب السيادة سيادته، ولأنه واقع بين مطلبين يستحيل التوفيق بينهما بالنسبة له: فمن ناحية يعتقد جازماً بأن مصدر السيادة هو الأمة أو المجتمع، ولكنه يعتقد من ناحية أُخرى أن صاحب السيادة لا يستطيع ممارسة سيادته. ولهذا انتهى إلى «ضرورة وجود قوة إكراه شاملة من أجل تحريك وتهيئة كل جزء على النحو الملائم للكل، وكما تمنح الطبيعة كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه فإن الميثاق الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية سلطة تحمل ـ إذ توجهها الإرادة العامة ـ اسم السيادة».[3]

أما الحل الحديث لهذين المطلبين المتناقضين، فإننا نجد أساسه في إعلان 1789 المادة 3، والتي تستلهم روسو، ولكنها تغازل هوبز «مبدأ كل سيادة في الأمة، لافرد ولا هيئة يمكن أن يمارس سلطة إن لم تصدر عنها صراحة»[4] ففيه محاولة جمع الضدين، حق سحب السيادة من الموكل عليها، والذي يعني سيادة، على الا يشل هذا الحق ممارسة السيادة الممنوحة للوكيل، وهذا ماتمخض عن النظام البرلماني والانتخابات.

وهذا الحل ولد ميتاً، فالصعوبة الأُولى التي تواجهه تجعل منه لامنطقياً ولا معقولاً، فالتنازل عن السيادة ـ فرضاً ـ يعني التنازل عن السلطة، والسلطة كما عرفها روسو تعني إكراه، وكما عرفهاروبيردااهل تعني «العلاقة بين فاعلين يحمل أحدهم الآخرين عن طريق النفوذ على أن يعملوا بشكل مختلف عما كانوا سيقومون به لولا ذلك»[5] وهذا يعني تحول الجماعة أو الأمة أو الشعب من مصدر السيادة إلى الموضوع الذي تمارس عليه السيادة، فكيف يكون مصدر السيادة بدون سيادة وكيف لإنسان أن يقبل بحرية التحول إلى غير حر؟.

---

(1) روسو العقد الاجتماعي ت ع ص 65 ـ 66 ـ 67.

(2) روسو نفس المرجع ت ع ص 63 ـ 64.

(3) روسو نفس المرجع ت ع ص 70.

(4) لالاند قاموس فني ونقدي للفلسفة ص 1016.

(5) روبير داهل التحليل السياسي المعاصر ص 53.

وتـأتي المعضلة الثـانيـة المتـرتبـة على الأولى، إذ معنى التنـازل عن السيادة ـ فرضـاً ـ يعني اللاسيـادة، وعلى هذا يصيـر للوكيـل على السيادة سلطة اكبر من مصدر السيادة، بينمـا لا تكون لهـذا ـ أي لمصدر السيـادة ـ أي سلطة على الأول. وقد عبر مونتسكيو صراحـة عن هذا مؤكـداً «إنه زائف إن ذلك الذي ينتخب يكون له من السلطة اكثر من الناخب وأن لا تكون للأخير على الأول أي سلطة»[1].

وأمـا ثالثـة الأثـافي فهي مـا الذي يضمن أن الـوكيـل على السلطـة لا يصادر السلطة نهائياً، ويـرفض إعادتهـا لمصدرهـا، وينتهي بهذا إلى تحقيق مذهب هوبز؟ في الواقع لا يوجـد أي ضمان، ولهـذا يرى دو فـرجيه إنـه « لا يمكن أن يعهـد بالسلطـة إلى حزب اوائتـلاف أحـزاب إلا إذا تـأكـدنـا أنهم يحترمون مبدأين: المحافظـة على حريـة المواطنين، التخلي عن السلطـة إذا كانت نتائج الانتخابات تقتضي هذا»[2].

فإذا غضضنا الطرف عن الإمكانية التي تتيحها السلطة لتوجيه الانتخابات مبـاشرة أو بشكـل غير مبـاشر، وتسـاءلنا من أو مـاذا يضمن احترام هـذين المبدأين؟ كيف نتأكد من احترامهمـا؟ نجد الجـواب مخيباً لـلآمال، إذ يجـزم دوفرجيه إن «مباديء الدستور لا تكفي إطلاقاً لضمان احترام هذين المبـدأين إذا لم تستند إلى إيمان بالقيم»[2] إذن المسألة معلقة على حسن النوايا! وهذا ما جعل البعض يؤكد أن «الديمقـراطيات الحـرة ليست سداً ضـد الشموليـة Totalitarisme بل إنها في مبدئها نفسه تحمل أسـاس وجودهـا»[3] وأن يؤكد الفصل الأول من الكتاب الأخضر «إن أعتى الدكتاتوريـات التي عرفهـا العالم قامت في ظل المجالس النيابية»[4].

إن تناقضاً جـديداً أضيف إلى التنـاقض السالف، فـالتناقض السـالف يقوم في أن أصحاب السيادة يتنازلون عنها ولا يتنازلون عنها نهائيـاً كما هـو

---

(1) مونتسكيو افكاري.

(2) (2). دو فرجيه جمهورية المواطنين ص 19.

M. Du verger la le publique des citoyens.

(3) الان بينوا الافكار في محلها ص 161.

Alain Lienaist les idees'a l'endrait.

(4) معمر القذافي الفصل الأول ص 14.

الحال عند هوبز لطرف آخر، فإذا سلمنا فرضاً بهذا، كيف نسلم بأن تنازل جيل ينسحب على ما يليه من أجيال؟ كيف يؤدي تنازل الآباء عند حقهم إلى مصادرة حق الأبناء؟!.

لكن التنازل عن السيادة، تماماً مثل تجزئتها أمر مستحيل وهنا نجد أصحاب السيادة «لا سيادة لهم» والطرف الآخر «سيداً» وليس بصاحب سيادة. وهذا هو التناقض الجديد، إن الممارسة الفعلية للسيادة قد فصلت عن مصدر السيادة الحقيقي، إذ ليس هناك نظام الآن يجرؤ على الادعاء بأنه صاحب سيادة أو مصدرها بل إن جميع الأنظمة، حتى الأشد استبدادية، تدعى أنها وكيلة صاحب السيادة، أنها تمثل صاحب السيادة. ولكن في ممارستها لهذه السيادة ـ السلطة ـ تجمد السيادة. وحتى في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية، فإن ممارسة السيادة ليست مجزأة، ولا تختلف في الواقع كثيراً عما ذهب هوبز في هذا الصدد، إنها ليست إلاّ هوبز في ثياب روسو، إن مبدأ جون لوك عن فصل السلطات. أي تجزئة السيادة فليس إلاّ وهماً، إن حق حل البرلمان وتقديم الانتخابات، وإقالة الحكومة، وتعيين الحكومة ومساءلتها، يجعل الوصي على السيادة واحداً، مهما تعددت السلطات في مجتمع فإن لأحدها سلطة تفوق كل السلطات إن السيادة تتركز واقعياً في يد الملك، رئيس الجمهورية أو أي شخص آخر يملك هذه «الحقوق» مما يجعل مبدأ فصل السلطات تشريعية، تنفيذية، قضائية، ليس إلاّ مظهراً يخفي وحدة هذه السلطات في يد واحدة تحت ستار التعدد.

إذن ماذا نستطيع، السيادة لا يمكن التنازل عنها ولم يتنازل عنها أصحابها ابداً لا على المستوى الاجتماعي ولا على المستوى الفردي. كما لا يمكن تجزئتها إلاّ على أنقاض الاجتماع نفسه، واستعباد الإنسان؟!.

إن الذى حدث هو الفصل بين السيادة وممارسة السيادة، إن الشعب هو صاحب السيادة، هكذا تعترف جميع الدساتير ابتداء من الإعلان 1793 المادة 25 «السيادة تكمن في الشعب غير قابلة للتجزئة ولا يمكن التنازل عنها.»[1] ولكنه لا يمارس هذه السيادة بل أرغم على ترك ذلك لطرف آخر. وهذا الإرغام أفقد أصلاً الطرف الآخر شرعيته، ثم ما قيمة سيادة لا تمارس؟! هذا

---

(1) لالاند قاموس الفلسفة الفني والنقدي ص 1016.

هو الوضع المتأزم دوماً «سيادة لا تمارس، وممارسة لا شرعية»، مما أخذت دائماً أزمة سلطة مزمنة[1] او انه ولد دائماً وفي كل الأحوال نظماً سياسية في أزمة، هذه الأزمة لن تنحل إلّا بأن يزال اغتراب السلطة والسيادة!.

إذا أخذنا المسألة على نموذج فردي تبينت لنا المهزلة ـ المأساة التي تنتج عن الفصل بين السيادة وممارسة السيادة. فإذا كنا ندرك جميعاً ونقر كبديهية غير قابلة للنقاش أن الإنسان سيد نفسه، لكنه إن كان لا يمارس هذه السيادة بل يوكلها لطرف آخر يتصرف فيها كما شاء فماذا يحدث؟ إذا أخذنا المثال على امرأة تبدت لنا المهزلة ـ المأساة في أدق صورها، المرأة سيدة نفسها. هذه بديهية. لكنها، في حالة الفصل بين السيادة وممارستها فإنها لا تمارس هذه السيادة، بل توكل أمر التصرف لطرف آخر، فماذا يحدث؟ الدعارة حتى لو كانت بعقد، او بعقد لأنها لا تملك أن ترفض أو تقبل أو تختار.... إلخ إن الشعوب حين تسلم في ممارسة السيادة لا يختلف حالها كثيراً عن هذه المرأة التي سلمت في «ممارسة سيادتها» وفقاً لعقد «الانتخابات» لكي يقرر الاخرون ما يفعلونه بها. ولا يمكن التعلل هنا بالبرنامج الانتخابي الذي وفقاً له يدلي الناس بأصواتهم، فالرجال ايضاً حين يودون العقد على امرأة يقدمون لها معسول الكلام، وفي الحالتين برنامج انتخابي لا يحترم إطلاقاً.

إذا أردنا ان ننصف هذه المرأة، اونقر الحق، أو نستعيد الوضع الطبيعي، فماذا نفعل أو نقول؟ إن المرأة لكي لا تفقد فعلياً سيادتها على نفسها يجب أن تملك حق ممارسة هذه السيادة، ولا تتخلى عنه لأي طرف كان، وكذلك الشعوب لابد أن تملك حق ممارسة سيادتها لكى لا يتناقض حق السيادة اجتماعي المنشأ مع حق ممارسة هذه السيادة. وهذا لن يكون إلّا بأن يمارس السيادة صاحب السيادة وهو المجتمع أو الشعب.

وعندما يقرر الفصل الأول، بعد استكناه التجربة السياسية للمجتمعات الإنسانية «إن سيادة الشعب لا تتجزأ»[2] «ولا يمكن التنازل عنها» «لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل»[3]، فإنه لا يعمد بعد ذلك إلى تفريغ هذين

---

(1) انظر الشروح رقم 4 ازمة السيادة والتشريع.

(2) معمر القذافي الفصل الاول ص 22.

(3) معمر القذافي نفس المرجع ص 9.

المبدأين من محتواهما باللجوء، إلى فكرة ميتافيزيقية كالإرادة العامة عند روسو التي تعبر عن نفسها بواسطة الهيئة السياسية الموكل إليها ممارسة الاكراه[1] فهذا يعني أن الهيئة السياسية «الحكومة» تسيطر على كل شيء بينما لا تخضع لشيء، إن الإرادة العامة تعني أن السيادة لا يتنازل عنها ولا يمكن لأحد أن يمثلها، ولتحقيق هذا المطلب يبدع الكتاب الأخضر في فصله الأول اسلوباً فيه ينحل التناقض بين السيادة وممارسة السيادة، فيه السيادة لاتتجزأ ولا يتنازل عنها، فالأفراد المجتمعون الذين باجتماعهم «مجتمعا» تبرز ظاهرة السيادة الاجتماعية، يمارسون هذه السيادة في قراراتهم ورقابتهم على لجان التنفيذ، إنه اسلوب المؤتمرات الشعبية.

د. رجب أبودبوس
جامعة قاريونس ـ بنغازي
83 ـ 2 ـ 22

---

(1) انظر روسو العقد الاجتماعي ص 70.

موقف 3
الفن معاناة

الفن معاناة لا يمكن أن تصطنع، ومهما زخرفنا في اصطناعه لا يعدو أن يكون كدمية مهما كانت فهي فاقدة الحياة، المعاناة هي حياة العمل الفني، هي الوصل الذي يصله بجماهيره، ولكن مما لا شك فيه أن كل إنسان يعاني، يتألم بقلق يفرح بأمل يسعى ويشقى، ولهذا فالمعاناة وحدها وإن كانت ضرورية لا تكفى لتعريف الفن، فهو ليس معاناة فقط، بل أيضاً القدرة على التعبير عن هذه المعاناة، ليس وصفياً بل يخلق شروط تجربة المعاناة التي تجعلها حاضرة يعيشها الجمهور في العمل الفني، وتتعدد طرق التعبير هذه من الألوان إلى الكلمات إلى الأصوات إلى المواقف وتتعدد المستويات في كل طريقة حسبما يضيفه عليها الفنان من ذاتيته الخاصة وقدراته الإبداعية، ويميل الجمهور إلى هذا العمل ويستجيب لذلك، يقلق مع هذا ويسعد مع ذاك ويتألم تارة الابتسامة على شفتيه، وهو في كل هذا يجد معاناته معبراً عنها في لوحة في قطعة موسيقى في قصيدة، في موقف تمثيلي، في شخصيات رواية أو قصة، ومهما تعددت الطرق فهى ليست إلاً وسائل نقل الأحاسيس بتجربة المعاناة.

الفن إذن ليس للفن، فالتجربة الذاتية المحضة ـ إن وجدت تجربة ذاتية محضة ـ ليست إلاّ هلوسة لا تثير التفاتة الجماهير مهما كان زخرفها، ولكنه أيضاً ليس مواعظ واشارات لأن الفن في هذه الحالة يخطيء طريقه ويفشل في التعبير فلا يكون فناً، فالفن يخاطب الإحساس يتوجه للمشاعر، إن الفن تعبير فردى ذاتي عن معاناة الجماهير فرحاً أو ترحا، وعندئذٍ تجد الجماهير نفسها فيه، تعيش معاناتها فناً.

ومما لا شك فيه أن الفن من أهم مكونات الحضارة لأي أمة، بل هو من أهم عناصر وعى الأمة لنفسها، فيه وبه تعيش تجاربها تحسّ معاناتها، تتعرف على ذاتها كأمة.

واللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة إذ تقدم هذه المجلة التي تعنى بقطاع هام من الفن «المسرح والخيالة» ليحدوها الأمل أن تثمر هذه المساهمة المتواضعة لكى يتعرف الفنانون على انفسهم وعلى بعضهم،

ويتدارسون اعمالهم، فيطورون ويبدعون، ولما كان الفن عنصـراً اساسيـاً في وعي الأمـة لنفسها وبنفسهـا، فإننـا نطمح أن تكـون هـذه المجلـة اداة وعى الفنانين بفنهم وبانفسـهم كفنانين، إنها دعوة مفتوحة للمساهمة.(*)

د. رجب بودبوس
طرابلس 89/9/9

(*): كلمة تقديم للعدد الاول من مجلة المسرح والخيالة.

موقف 4
أزمة العقل العربي لا عقلانية
الارهاب الفكري

لاجدال في أهمية الموضوع المطروح وخطورته أيضاً السياسية والعقائدية والاجتماعية ولكن يا ترى هل سنعطيه حقه؟ هل سنسير في بحثه إلى أقصى مدى يتطلبه وأياً كانت النتائج أو أننا سنكتفي من الغنيمة بالإياب ونناقش أزمة العقل لاعقلانياً إنها مخاطرة، والمخاطرة من طبيعة العقل.

ربما كان العقل العربي يحتضر عند ظهور الغزالي، ولكن هذا أجهز عليه واعد له قبراً يليق به عندما أصدر ممنوعاته الشهيرة على العقل، واغتنمها الحكام ليحولوها سَفُوداً يحرق عليه العقل إن لم يتحول إلى خدمة السلطان، لقد واجه العقل ولأول مرة قائمة الممنوعات على البحث مما يجعل الغزالي يتبوا عن جدارة وظيفة أول «رقيب».

ونحن اليوم وبصراحة نعيش غياب العقل فحيثما بحثنا عنه كشفنا الغياب: مكانه زوابع الأهواء. عواصف الأمزجة، دهاميس اللاعقل، غثيان التملق، حتى أنني استطيع القول أننا نعيش اللاعقل l'irratiamell.
هل نبحث عنه في المنهج؟.

إن سمح لنا حتى أن ندعى جدلاً وجود منهج، انظروا كيف نعلم أولادنا! نعلمهم التعامل مع الكلمات على أنها الاشياء ذاتها وليست مجرد إشارات إلى واقع فيحسنون ربما التعامل مع الكلمات بقدر ما يجهلون التعامل مع الواقع ربما هناك من لا يريد أن ينكشف او لاننا ورثنا هذا والموروث مقدس، اكتب موضوعاً عن الجبل الأخضر، ربما الطفل لم يضع أقدامه هناك وحتى إن حدث فهذا لا يهم، فالمنفلوطي يأتي لنجدته بسندسه الأخضر وغريد طيوره ورقرقة مياهه، لوحة من الكلمات مرصوصة بإتقان لاواقع لها. هل هذا يربي توجهاً عقلانياً؟ ستكون إذن معجزة والمعجزة لاعقلانية، فهل ينتج اللامعقول عقلا؟!.

ما منهجنا نبدأ من كليات حتى منا «العقل العربي» لنصل إلى جزئيات، مجرد تحليل الكلى فهل ثمة عقل عربي»؟ وإذا كان الكلى لا وجود له فإن بحثنا عن اوهام لا ينتج إلاّ اوهاماً وحتى إن وجد فالجزئيات التي تنتج عن تحليل الكلى لا تضيف جديداً، مجرد جعجعة طواحين الهواء، لازلنا ارسطيين بعد اكثر من الفي سنة، لان هناك ربما من في صالحه ان نبدأ من كليات

مسلم بها، افضل من أن نخاطر في غياهب الجزئيات والتي البحث فيها قد لايقود بالضرورة إلى ما هو مسلم به، إذن حين نبدأ من مسلمات فإلى أين سنصل؟ وما حاجتنا للعقل؟! ليأخذ العقل إذن إجازة مدفوعة الراتب من دخول النفط.

أزمة العقل العربية في الواحدية التي فرضت عليه من كل الجهات، فالملك واحد والمالك واحد كما أن الله واحد، وحتى التدليل على واحدية الله مستمد من واحدية الحاكم والمالك: لو كان في الأرض أكثر من حاكم لفسدت «ولا أدري مع وجود الحاكم الواحد هل صلحت؟ أترك لكم الإجابة!.

الديمقراطية مزاج الحاكم، والحرية نعمة منه، يمنحها من يشاء ويسحبها ممن يشاء، لم تعرف حضارتنا الديمقراطية إلا إذا نتجت عن مزاج الحاكم أو ضعفه ومنذ سقيفة بني ساعدة ونحن يتداولنا الحكام، العدل وفق مزاجهم، الحرية هبة منهم يستحقون عليها شكرنا وصلاتنا الكرامة منحة من عليائهم، تغيرات الأنظمة انقلابات عسكرية ونحن نتفرج «اللي ياخد أمنا يكون بونا» أين يكون مكان العقل؟ إن لم يسجد ويسبح بحمد السلطان يقطع رأسه وتجتث أوصاله ويعلق في سوق المدينة على مرأى الجميع عظة وعبرة لمن يعتبر فلا يفكر ويجحد هبة الله لصالح ظله على الأرض. العقل مصلوب. ألم يعلن الحاكم الأموى في نهاية خطبته لعيد الأضحى للناس «اذهبوا فضحوا أما أنا فهذه أضحيتي واستل سيفاً ليذبح تحت اعتاب المنبر من جرؤ على مخالفته، بعبع السياسة دمر كل شيء، كل شيء في خدمة السياسة وهذه إذن في خدمة من؟! إنها بطبيعتها لاعقلانية سيطرت على العقل وشلته إلى يومنا هذا.

أما رجال الدين فلم يتغيبوا عن مراسم وأد العقل، حين ارغموه تحت التهديد بمراسيم الكفر والإلحاد واستغلالهم لإيمان البسطاء من عامة الناس باستخدام منابر لاتتوفر لغيرهم وبتحالفهم مع الحكام أرغموه أن يصير أداة طيعة ليبرهن فقط على مايريدون لقد صدقت تلك البصرية العجوز حين قيل لها إن الغزالي جاء بألف دليل ودليل على وجود الله ردت إن هذا يعني أن عنده ألف شك وشك في وجود الله، لقد طوع العقل أن يظهر غير ما يبطن حتى عند الغزالي فهو بالألف دليل ودليل يرد على الألف شك وشك العقل في خدمة اللاعقل.

وكيف يمكن للعقل أن يترعرع وينمو في مجتمعات تقدس القديم وتخشى المخاطرة والتجديد؟! كيف يمكنه العيش في وسط يعبد الأجداد لمجرد انهم وجدوا قبلنا، العقل ينهار أمام «إنا وجدنا آباءنا» وفيه لامكان له وعليه أن ينسحب في إجازة أو يهاجر، وقد هاجر إلى مدرجات ابن سينا وابن رشد في جامعات باريس ومونبلييه وغيرها في مجتمعات حب المخاطرة منحها قوة الحياة وحب التجديد جعل قديمها حياً، لقد عاش اجدادنا حياتهم فلماذا لا نعيش حياتنا؟.

* وأين يجد العقل مكاناً في مجتمع يقدس الشعر ويجعل الشعراء ملوكاً، يصول فيه ويجول امرؤ القيس وعنترة العبسي وقيس ليلى، والمتنبىء وطرفة احياء عندنا لكنهم لا يعملون، فنبدع في وصف الفرس ونقف مشدوهين أمام المذياع، رصيدنا اللغوي متخلف وقف عند المعلقات أيدينا على العقل الآلي وعيوننا تشاهد داحس والغبراء، كيف بعقل أن يزدهر وقد انفصل عن اداته اللغة فصار كالأبكم لا يقدر على التعبير!!.

* نحن نخشى العقل، ونخاف مما يقودنا إليه لأننا لا نعرف إلى ماذا سيقودنا، ولهذا وضعنا اللجام في فمه، فصارت أعمالنا هوامش على الهوامش وتلخيص التلخيص نعيش عالة على فتات إبداعات غيرنا من غرسوا العقل وسقوه دماً وعرقاً حتى اينع وحق لهم أن يستظلوا ظله وان يتمتعوا بانجازاته.

* نحن نخشى العقل بالقدر الذي نريده نحن في موقف تناقضي Apmpiralente، فوقع العقل اسير هذا التناقض، والأسر يؤدي إلى الخنوع إن لم يؤد إلى الموت.

أين العقل العربي؟!.

* بين طاحونة رجال الدين، ولا اقول الدين فهو بريء وقد اينع العقل قبل هؤلاء ـ وجلادي السلطان، وعبودية العوام للتقاليد ولكل ما هو قديم لمجرد أنه قديم وعفونة النفط، صار المثقفون مرتزقة يتعيشون «بعقولهم» كما يتعيش حريم السلطان بأنوثته، يرفلون في الحرير، ويتنقلون بين فنادق الدرجة الأولى المكيفة تخدمهم حوريات الجنة على متن الدرجة الأولى يتحاورون إن التقوا حول جنس الملائكة، فنام السلطان مرتاحاً لا تكدر نومه الكوابيس واراح الجلاد سيفه فلم تعد ثمة حاجة إليه، وتقلب السجانون ملأ

لعدم وجود زبائن، وتفرغ العوام لعبادة اجدادهم واعتلى رجال الدين المنابـر يصفون الجنة فيسيل اللعاب ويصفون جهنم فترتعد الأبدان، أما على الأرض فلم يعـد يعنيهم شيء إنهم يعيشون هنـاك لاعلى هذه الأرض حيث من يعيش جهنم ومن يعيش الجنة.

* وما حاجتنا إلى العقل؟ أليس هو ترف زائـد؟! القدر يقـرر نيابـة عنا حياتنا وموتنا سعادتنا وشقاؤنا، السلطان يفكر لنا ويختار حتى ملابسنا، رجال الدين يقيمون من أجلنا الليل يستغفرون الله ويصلون لنـا ويصفون لنـا الجنة الحقيقية لا هذه الحيـاة الزائفـة، والعوام يغـدق عليهم النفط خيراتـه ويجعل الكفـرة في خـدمتهم، الجيـوش حتى وإن حكمتنـا فلكي تحمينـا في نـومنـا الهادىء بعد سهرة عسلية مع الفيديو، أما أطفالنا فقـد ترك لهم امـرؤ القيس والمتنبيء وعنترة وطرفة.. والمنفلوطي تراثـاً لغـوياً يمكنهم أن يـدبجوا أروع المقال في وصف زخرفات ثياب الملك ولو عارياً؟.

* فهل ثمة حاجة للعقل؟!.

* العقل مشاق وتعب وبحث وعرق ونحن لدينـا كل الـراحة والـرفاهيـة بفضل أصحاب الجلالة، العقل مخاطرة وتجديد ونحن توفر لنا الأمن والقـديم يكفينا في هذه الحياة الزائفة، العقل تحركه المسئولية، ونحن علقنـا هذه على المشجب! وما اكثرها؟!.

العقـل لا يعرف الممنـوع ولا الحرام ولا العيب ولا العـاطفـة، وهـذا لا يعنى بـالضرورة أنـه بحث في الممنـوع ولا في الحـرام ولا فى العيب وليس استهانة بالعاطفة كما قد يفهم الجهلة أعداء العقل فهـو ليس اباحيـة وفساداً وكفراً، ولكنه ببساطة فوق هذه التصنيفات أولاً يكون هذا هو الخيـار المطروح علينا وبكل حدة على أعتاب القرن الواحد والعشرين، العقل لا ينمو ولا يزدهر إلا في مجتمع حر بدون مسلمات بدون حواجز بدون اراء مسبقة، حيث الحرية تنظم نفسها.

* العقل يثيره حب المجهول، تشحذه المخاطر تغذيه الحرية، فهل نحن مستعدون للنضال من أجل هذا المجتمع الحر؟ أم نريد غير ذات الشوكة وإن كان الله يريد أن يحق الحق ولو كره الكافرون!!.

ولكن لن يصدر الله مرسوماً للسلاطين أن يمنحونا الحرية، لن ينزل جنداً من السماء يجردون الجلادين من سيوفهم، لن ينوب عنا، وإن كانت الزنزانات قد اقتحمت في مكان ما وعلى يد رجل ما لتدخلها الشمس إلاَّ انها موجودة في أماكن أخرى وشروطها موجودة تتربص بنا، وإن حاول أحد الناس أن يؤسس مجتمع الحرية حيث يزدهر العقل فإن المهمة أصعب واعقد من أن يقوم بها شخص واحد او ينجزها قرار، فالمجتمعات أحياناً أشد دكتاتورية على العقل من حكامها واكثر اضطهاداً له من جلادي السلاطين، فهل نحن مستعدون لدك زنزانات العقل المادية والمعنوية هل نحن مستعدون لا فقط لمواجهة السلاطين فهؤلاء في بعض الأحيان ليسوا إلاَّ انعكاساً لمجتمعاتهم، وقد يكون بعضهم أكثر منا تطرفاً لكنهم لحرصهم على سلطانهم لا يجرؤون فيداهنون ويتملقون مجتمعاتهم ولو بتقديم العقل كبش فداء هل نحن مستعدون لمواجهة مجتمعاتنا نفسها لكي نغير ما بأنفسنا فلن يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم من أجل مجتمع حر عقلاني؟!.

د. رجب بودبوس

موقف 5

انهيار الأنظمة الماركسية لماذا؟

إن المطلعين على مجموع التراث الذي يطلق عليه الماركسية لم يفاجئهم انهيار الأنظمة الماركسية بقدر ما فاجأتهم سرعة هذه الانهيارات وعمقها، صحيح أنه من المعروف أن الأنظمة الماركسية لا يبقى عليها إلاّ قوة الأحزاب الشيوعية ومقدار تماسكها، وانضباطها كتنظيم سلطوي، ولكن ما يدهش المراقب أنه وبعد عشرات السنين، بعدما يزيد عن نصف قرن، وما بذل من جهد لتأطير الجماهير ظلت الأحزاب الشيوعية نبتة غريبة لا قاعدة اجتماعية لها، أقلية وسط أكثرية ترفضها، ولم يمنعها من إعلان ذلك إلاّ الخوف، حالما زال أو اهتز في النفوس تكشفت هذه الأحزاب في حجمها الحقيقي.

فلماذا حدث ما حدث؟ ولماذا بهذه السرعة وبهذا العمق؟ ولماذا لم يحدث ذلك في الأنظمة الراسمالية؟ اليس من العجيب أن تتنبأ الماركسية بانهيار الراسمالية فإذا بالماركسية هي التي تنهار؟.

إن ملامح الإجابة تبدو واضحة للعيان في نشأة كليهما فالرأسمالية هي اولاً ممارسة وواقع عملي، ممارسة لمجموعة من الناس وواقع عملي في عدة مجتمعات قبل أن تصير نظرية فالنظرية تلت الممارسة العملية، بل من الصعب حتى أن نتحدث عن «نظرية راسمالية» بقدر ما يجب التحدث عن نظريات راسمالية ظهرت أحياناً لفهم الواقع المعاش او تبريره او محاولة إيجاد حلول لما تطرحه الممارسة الرأسمالية من مشكلات أو ما يظهر فيها من أزمات والدولة الراسمالية ليست إلا اداة للراسمالية خلقتها لتخدم مصالحها، ومع ذلك لم تضع فيها كامل ثقتها فقد ادركت أن منطق الدولة حتى وإن كانت اداة للراسمالية لايستجيب دائماً وفي كل الأحوال لمتطلبات الممارسة الراسمالية، ولتحمي الرأسمالية نفسها خلقت ما صار يعرف بالمجتمع المدني والذي لا سلطة للدولة عليه يوازن ثقل الدولة ومؤسساتها الرسمية ويضع حداً لأي اغراء بطغيان الدولة ومؤسساتها على المجتمع.

ولأن الراسمالية ممارسة وليست نتاج نظرية، فإن المبادرة الفردية ظلت

قائمة وقادرة، والتنظير هو الذي يتبع هذه المبادرات، مما أعطى الرأسمالية ميزة القدرة على التطور والتغير والتجدد بل واستيعاب ما يعترضها، وحتى التنازل أحياناً، وعلى سبيل المثال فقط استوعبت النقد الماركسي نفسه وبدلاً من أن يضيق مجال الملكية وتتركز الثروة اتسعت الملكية «الشركات المساهمة» اخترعت توزيعاً للثروة جديداً للثورة يحافظ على مصالحها ويخلق سياجاً لحمايتها، بينما الوضع مخالف تمام الاختلاف في الأنظمة الماركسية فالنظرية وجدت قبل اي ممارسة وسابقة لأي واقع اعتنقتها انظمة عملت على فرضها على الواقع في أحيان كثيرة بالإرغام، ولأنها نظرية سابقة على الممارسة استحال فيها الاجتهاد وانعدمت فيها القدرة على التطور والتغير وقتلت المبادرة الفردية تحت سيف الاتهام بالخروج أو الانحراف، فصارت الممارسة المعاشية قضية دولة وليست قضية الجماهير مما أدى إلى سلبية الجماهير، وشيئاً فشيئاً إلى سلبية «موظفي الدولة» انفسهم لتحل المراسيم الإدارية والقوانين الفوقية محل الإبداع والاجتهاد وصار المجتمع مباشرة تحت تسلط الدولة وطغيانها بدون حدٍ أو رادع.

والمطلعون يعرفون تمام المعرفة أن الماركسية ليست إلَّا نقداً للاقتصاد السياسي البورجوازي في القرن التاسع عشر وهذا يعنى أنها نقد لم يتجاوز إلى تصور بديل لما ينتقده كما أنها في جوهرها نقد للاقتصاد السياسي البورجوازى في مرحلة تاريخية محددة «القرن التاسع عشر» مما يجعل صدق النقد محدوداً بحالة الرأسمالية في تلك المرحلة، ونظراً لانعدام المبادرة والشلل الذي أصاب جدلية النظرية والواقع واتخاذ الماركسية دوقما نظام سياسي، وإذا عرفنا أن النقد والتنبؤ المرتبط به «عوامل الانهيار الذاتي في الرأسمالية» قد أدى إلى تغيرات هامة في الاقتصاد السياسي البورجوازي أو بمعنى أدق في الممارسة الرأسمالية، حيث إنه في التاريخ التنبؤ يمكن أن يغير من مجرى التاريخ فلا يحدث بالضرورة ما توقعناه، ليس أحياناً لخطأ في التنبؤ، بل لأن التنبؤ أدى إلى التغيير، على خلاف الحال في الطبيعة، وإن جمود المنهج والتمسك بالخلاصات النظرية عند الماركسيين جعل الرأسمالية التي يوجهون إليها نقدهم وتوقعهم بالانهيار قد انهارت فعلاً، ولكنها انجبت رأسمالية جديدة بأساليب جديدة لم تكن في حسبان ماركس، وهكذا صارت الماركسية تقاتل عدواً لا وجود له وتعمى عن عدو حاضر مما افقدها واقعيا

المصداقية، فإذا أضفنا عدم قدرتها على التجدد الذاتي والتطور ولتحولها من فكر إلى نظام سياسي فإن النتيجة تكاد تُعمي الأبصار!.

غير انه للموضوعية يجب ان نشير إلى أنّ الماركسية كماركسية لم تُعْنَ بايجاد حلول ، ولاتطبيقات، ولم تكن مستهدفه التطبيق، بل هي عبارة عن فلسفة استهدفت استخلاص نتائج من المفروض - من وجهة نظرها - أن تقود إليها التطور الحتمي للتاريخ تلقائياً وليس إرادياً، ولهذا لم تطرح حلولاً ولا بدائل باعتبار أن هذه ستفرض نفسها بحكم حتمية التطور التاريخي، إلاّ أن هذا يتطلب شرطين الشرط الأول ان تكون ثمة حتمية تاريخية، والثاني أن يترك مجرى التاريخ حراً دون تدخل، وهذان الشرطان لم يتوفرا سواء من حيث قدرة الرأسمالية على التدخل في مجرى التاريخ بعد أن ايقظتها تنبؤات الماركسية، وقيام الدولة الماركسية نتيجة ولادة قيصرية.

تتلخص الماركسية في أن الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ستدخل ضرورة في تناقض مع النمط الاجتماعي للإنتاج وهذا التناقض من ناحية لايمكن تفاديه لأن طبيعة وآليه الإنتاج الراسمالي تقودان حتماً إليه مادامت الرأسمالية راسمالية، ومن ناحية أخرى هذا التناقض هو الذي يقود إلى انهيار الراسمالية وقيام الملكية الاجتماعية المنسجمة مع النمط الاجتماعي للإنتاج، فنمط الملكية الراسمالية يتجه باستمرار إلى التركز وبالتالي اتساع دائرة غير المالكين (العمال) وضيق دائرة المالكين (الراسماليين) مما يحتم اختفاء الملكية الراسمالية.

ومن نافل القول إن هذا التوقع نفسه قد غير من اسلوب الراسمالية، وبدلاً من التركز الذي يقودها إلى نهايتها تحولت إلى المشاركة في الراسمال «المساهمة» فوسعت الدائرة حولها بدلاً من ان تضيق، إلاّ انه حسب التحليل الماركسي يصير حتمياً يفرضه المسار التاريخي وبالتالي خارج إرادة البشر، وربما هذا التجاهل للعنصر الإنساني وللإرادة هو أهم نقاط ضعف الماركسية والأنظمة التي قامت على اساسها. وهذا ما حدا بماركس ان يعارض قيام ثورة الكومون في باريس باعتبارها سابقة لأوانها.

مما تقدم فإن الماركسية وإن تنبأت بانهيار ذاتي للراسمالية وظهور الملكية الاجتماعية على انقاض الملكية الخاصة، إلاّ أنها على المستوى

النظري لم تقدم بديلاً للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للراسمالية المتوقع انهيارها، وحتى عندما سئل ماركس مرات عدة ومباشرة عما هو الشكل الذي سيتخذه المجتمع بعد انهيار الراسمالية، وكيف تنظم الملكية الاجتماعية سياسياً واقتصادياً اجاب بأنه لا يستطيع أن يتنبأ بما يصنعه أناس آباؤهم لم يولدوا بعد، بحياتهم وكيفية تنظيمها.

والخلاصة إن الماركسية نظرياً لم تقدم بديلاً يسترشد به في مرحلة ما بعد الراسمالية، كما أن ماركس ربما لشدة تأثره بنظرية داروين لم يتوقع تأثير تنبؤاته نفسها على الراسمالية وإمكانية هذه وقدرتها أن تعدل من مسارها مستفيدة من النقد الماركسي نفسه الذي ربما قدم لها خدمة جليلة، وإن كان لم يقصد، وإذا كانت الراسمالية التي درسها ماركس وحلل عيوبها وأمراضها قد ماتت فعلاً إلاّ أنها فرخت راسمالية جديدة لم يتمكن الماركسيون بعده لا من تحليلها ولا تعديل النظرية الماركسية ـ بسبب الموقف الدوقماطيقي ـ وأن فعل بعضهم لم يجد آذاناً صاغية من أجهزة الدولة الماركسية فالتفكير صار وظيفة يتقلدها موظفون! وهكذا شُلت الماركسية في مواجهة الراسمالية الجديدة!!.

إلاّ انه موضوعياً ايضاً يجب الإشارة إلى أن الممارسة العملية لماركس لم تنسجم دائماً مع ما ذهب إليه في التحليل النقدي النظري، فلقد حاول مراراً تأسيس حزب أو التسرب إلى أحزاب قائمة محاولاً جعلها تتبنى فسلفته، ومراسلاته مع برودون ثم هجومه العنيف عليه مثال على ذلك، إلاّ أن الأثر الوحيد الذي خلّفه وله علاقة بالتطبيق ـ ورد في «البيان الشيوعي» والذي قدم فيه عدة نقاط بمرحلة الانتقال ذاهباً بشكل عام إلى سيطرة الدولة بالكامل سياسياً واقتصادياً، وإن كانت طبيعة هذا الإعلان والتجمع الذي صدر عنه، وتنوع الاتجاهات داخله وضرورة أن يعبر عن كل الاتجاهات هذه تجعلنا نقلل من قيمة هذا البيان، إلاّ أن توقيعه من قبل ماركس يدل على وجود هذا التوجه عنده.

ومن نافل القول إن ماركس لم يتوقع جدياً أن تكون روسيا ـ المتخلفة بالمقارنة بالمجتمعات المتقدمة في تلك المرحلة ـ مهداً لدولة ماركسية. وإن كان لم يستبعد ذلك، إلاّ انه كان يضع عينه دائماً على انجلترا والمانيا وامريكا باعتبار ان تقدمها يهيئها اكثر للثورة الاجتماعية وقد حدث ذلك جزئياً

على الأقل في شكل الشركات المساهمة والخدمات الاجتماعية، إلاّ أنه تم سلمياً وفي أحضان الرأسمالية التي جعلت منه بالذات سياجاً عميقاً يحميها من الثورة الاجتماعية.

لقد ورث الشيوعيون الروس هذه النظرية النقدية التي وإن كانت تكشف عيوب وأمراض النظام الراسمالي القائم آنذاك وتكشف سلبياته ونقاط ضعفه، إلاّ أنها لم تقترح له بديلاً، ولهذا انقسم هؤلاء إلى مناشفة وبلاشفة، او اقلية وأكثرية، فالأقلية أخذت النظرية حرفياً، ورات أنه يجب دعم الراسمالية في المجال الاقتصادي ونظامها السياسي المتمثل في الليبرالية والتعدد الحزبي حتى تقع حتماً صريعة تناقضاتها الذاتية على أن يشكل الشيوعيون حزباً دستورياً ثورياً في إطار الشرعية الليبرالية، أما البلاشفة فقد ذهبوا عكس ذلك، إنه بالإمكان تجاوز مرحلة الراسمالية المتطورة إلى الملكية الاجتماعية مباشرة بواسطة سيطرة «الطبقة العاملة» ممثلة في حزبها الطليعي على الجهاز السياسي والثروة الاقتصادية.

هذا على مستوى الجدل الحزبي، أما على مستوى الواقع المعاش فإن الأمور لم تكن تجرى وفق تخطيط لا البلاشفة ولا المناشفة، فقد قامت الثورة في روسيا القيصرية بدون علم ولا مساهمة من أي منهما بل ورغم اعتراضاتهما.

لقد فوجىء الماركسيون في 5 فبراير 1917 بالثورة الجماهيرية حقاً ولم يكونوا مستعدين لها ولاراضين عنها.

في هذا التاريخ خرجت النساء العاملات في أحد مصانع النسيج في مدينة بطرسبورج في مظاهرة إحياءً لذكرى المظاهرة المذبحة التي حدثت في نفس اليوم عام 1905 والتى سقط فيها العشرات قتلى على يد الحرس القيصري، ثم اتسعت هذه المظاهرات وانضمت إليها الجماهير أفواجاً، وتحولت إلى حالة عصيان تم تمرد حين انضمت إليها فئات اجتماعية أُخرى بما في ذلك بعض ثكنات الجيش بالمدينة والهاربون من الخدمة العسكرية على جبهة القتال، وأصيب الحزب الشيوعي بالذعر، فهو لم يتوقع المظاهرة ولا ماآلت إليه، بل نصح بعدم القيام بها، ووزع المناشير الداعية إلى إنهائها، وهو لم يتوقع تحولها إلى ثورة جماهيرية بدون قيادة ولا طليعة، وهو يخشى انتقام القيصر إن فشلت، وإن نجحت أن تقود إلى مالايتفق مع تنبؤاته، ولذلك

سارع إلى التحذير من مغبة القيام بها، ودعا العمال إلى عدم المشاركة فيها والامتناع عنها محتجاً بعدم جدوى استفزاز النظام القيصري لكي لا يجد ذريعة للقمع، وربما لم يكن الحزب الشيوعي يخشى استفزاز النظام القيصري بقدر ما كان يخشى قيام ثورة جماهيرية ليس له عليها تأثير ولا يقودها ولا تتخذ الماركسية فلسفة لها.

إلَّا أن الجماهير لم تستمع إلى نصائح الحزب الماركسي واستمرت المظاهرة وازدادت قوة وحذرية حتى سقوط النظام القيصري بفعل قوة الجماهير، وهنا وجد الحزب انه لا مفر من أن يغير موقفه وأن يستقدم لينين على عجل من منفاه بالخارج وأن يدخل مسرح الأحداث لكى لاتفوته الغنائم حين اقتسامها بين الأحزاب، بعد أن ظل ردحاً من الزمن إن لم يكن عائقاً فمتفرجاً سلبياً.

وحينئذٍ بدأ العمل السياسي للحزب الشيوعي الموجُّه للوصول إلى السلطة، العمل السياسي الذي لا يربطه بالنظرية الماركسية إلَّا الشعار.

إذن من البداية أراد البلاشفة الحكم لهم خالصاً مباشرة وليس العمل كحزب ثوري يحرض الجماهير داخل دولة لايتحملون مسئولياتها، وذلك عكس المناشفة ـ وعلى راسهم جورج بليخانون الذي لا استغرب أن يرد إليه اعتباره على حساب لينين ـ الذين لم يكونوا راغبين في تحمل مسئولية دولة سلبياتها عليهم أكثر من إيجابياتها، ولم يجد لينين أمامه إلَّا شكل الدولة القائم فسيطر عليه واستخدمه ليتحول الحزب إلى حزب حاكم بدلاً من حزب ثوري فانعكست عليه صعوبات وسلبيات الوضع القائم والمعقد فدخل بذلك دوامة لم يقدر له الخروج منها.

ولكي يحقق هدفه في الوصول إلى السلطة رفع شعار كل السلطة للسوفييت، حيث إنه عملياً بدات إدارة السوفييت تشق طريقها تلقائياً إلى حيز الواقع، ففي مواقع الإنتاج، والأحياء السكنية وغيرها بدأت الجماهير تشكل السوفيتات مباشرة فيما هو شبيه بالمؤتمرات الشعبية، بدون أي تأثير ماركسي، فالسوفييت ليست فكرة ماركسية بل فوضوية، ولهذا كان لابد للماركسيين أن يتسربوا إلى السوفيتات وإن يرفعها شعاراً حتى يمكنهم احتواءها وتفريغها من مضمونها وهذا ما حدث بعد مقاومة جادة من

السوفيتات والتي انتهت أحياناً إلى إخضاعهم بالقوة العسكرية.

لكنه أي لينين لم يركن كثيراً إلى هذا الشعار، فالسلطة للسوفييت تعنى أن المرافق البلدية، المصانع، وغيرها تختار الجماهير مجالسها الشعبية (السوفييت) مباشرة وهذه مسئولة أمام جماهيرها مباشرة، وبالتالى لا وصاية للحزب الشيوعي عليها ولا لأى حزب آخر، ولقطع الطريق امام هذا الخطر الجماهيري اتجه لينين إلى العمل على الاستيلاء على السلطة مباشرة باستخدام الجيش. وهكذا بدأ حملة استمالة الجيش، لقد كانت الجيوش الروسية على جبهات القتال عام 1917 في حالة يرثى لها، ينقصها كل شيء: العتاد، الغذاء، الذخيرة، الدواء، الملابس، الأحذية، حفاة جوعى عراة، وفي حالة نفسية سيئة جداً تشعر بالحقد على القيصر ونظامه الذى القى بها على جبهات القتال لقمة سائغة شبه عزلاء تتكبد مجزرة جماعية، فوجد فيها لينين آذاناً صاغية ليزحف بها على السلطة ويستولى عليها مقابل إنهاء حالة الحرب.

الماركسيون إذن لم يصنعوا ثورة 1917 ولكنهم اجهضوها أجهضوها بانقلاب عسكري على جماهير الثورة هذا هو الوضع، لقد استولى لينين بواسطة قطاعات الجيش الناقمة على الحكم، وبدأ في إحكام سيطرة الدولة الكاملة بعد بضعة شهور فقط ـ تسعة اشهر تقريباً ـ من اندلاع الثورة الجماهيرية التي اسقطت القيصر ليصادرها لصالح الدولة الشمولية في أكتوبر 1917 مستعيناً بالجيش!!.

وعندما وجد لينين نفسه فى الحكم، والمشكلات القديمة والجديدة تلح تطلب حلاً، وتسعة اشهر من الثورة وما صاحبها من تخريب إداري ومالي ومادي والحركات المناهضة لسيطرة الحزب الواحد واحتكاره للسلطة والحرب الأهلية التي تعيث فساداً في البلاد، والتخريب المتعمد، وسوء المحاصيل الزراعية، ونقص الإمدادات بكل أنواعها وتوقف عجلة الصناعة، والتدخل العسكري الأجنبي، والبلاد لازالت في حالة حرب على جبهات القتال، والجيش يطلب الوفاء بالوعد، من العبث والحالة كما ذكرنا أن يقلب مؤلفات ماركس فلن يجد فيها ما يسترشد به، وقد أعلن لينين ذلك صراحة حين قال «ترك لنا ماركس مجلدات نظرية لكنه لم يترك لنا تطبيقاً واحداً» فكان لزاماً على لينين أن يخترع الدولة الشمولية انطلاقاً من معطيات الدولة القيصرية، إن أبسط

الحلول واسهلها ان تتولى الدولة كل شيء، ولكن ابسط الحلـول واسهلها ليس بالضرورة أنجعها!.

فإذا رجعنا إلى النظرية الماركسية، فإن ورثتها قد وقعوا في نفس مـا وقع فيه الهيجليون بعد هيجل وما عابه عليهم مـاركس، وما أدى إلى انقســام الهيجلية إلى يسار ومنه ماركس وإلى يمين حـاربه مـاركس بشدة، لقـد حدث هذه الانقسام لأن الهيجلية وكما هو معروف تقوم على المنهج الجدلي: قضية، نقيضهـا ثم المركب الـذي يصير بـدوره قضيـة فنقيضهـا فمـركب وهكـذا.. وخاصية هذا المنهج، وكما هو معروف، أن لا شيء نهائي ولا شيء ثابت، وهو أسـاساً مضـاد لكل أنـواع الدوقمـاطيقية وهـذا يعنى أن الفلسفة الهيجليـة. نفسها ليست إلّا لحظة في الجدلية يتم تجاوزها، وقد عاب ماركس على اليمين الهيجلي تمسكه بالفلسفة الهيجلية مما يناقض المنهج الجدلي الذي تقوم عليه وقد تبنى ماركس هذا المنهج الجدلي.

ولكن من غـريب الصـدف أن هـذا بـالضبط مـا آلـت إليـه الفلسفـة الماركسية، فهي وإن كانت تقوم على المنهج الجدلي والذي يعني ان الفلسفة الماركسية نفسها وليدة مرحلة تاريخية لا هي دائمة ولا هي نهائية وبالتالي لا دوقماطيقية، إلّا ان المنهـج الجدلي تم تجـاهله نهـائياً لصـالح النظـرية التي صارت فوق الزمان والمكان أشبه بـالأديان، وبـالتالي كـان مصيرهـا المحتوم الجمود وتحولها إلى طقوس شبه دينية غير قادرة على إنـارة الواقـع وحواره، بينما استمرت الراسمالية تجدد ذاتها وتخترع حلولاً لما تخلقه من مشكلات.

هذه الوضعية تُعيبها سلبيتان:

أولهما تحول الماركسية إلى دوقمـا أجبر الـواقع على تصـديقها بقـرار سياسي بدلاً من ان يكون الواقع محكاً لها ومعدلاً ولهذا قتلت يوم تحولها إلى نظرية الدولة ودخلت في أملاك الدولة «المقدسة».

وثـانيهما، وربمـا هذا لا تنفـرد بها «الثـورة البلشفيـة» فقط إن الثـورة السياسية سبقت الثورة الثقافية الاجتماعية مما افقد هذه فعاليتها رغم ما بذل فيـهـا مـن جـهـد وعنـاء لانـهـا صـارت ثـورة مـن أعلـى «ثـورة حكـوميـة»، المطلعـون على تـاريـخ الثـورة البـورجـوازيـة (الثـورة الفـرنسيـة) يعـرفـون تمـام

المعرفة أن الثورة السياسية كانت لتأسيس نظام سياسي لثورة ثقافية اجتماعية سبقتها، أعني تقنين ما سبق أن ترسخ في النفوس واستقر في العقول، لقد كان اقطاعيون كبار يتضورون جوعاً في قصورهم قبل الثورة الفرنسية لأن «العهد القديم» سقط في النفوس والعقول قبل أن يسقط في القوانين والذي تكفلت به الثورة الفرنسية.

بعد هذا التحليل النظري العملي المبسط للفائدة العامة يمكننا إيجاز عوامل انهيار النظم الماركسية في نقاط محددة واضحة بعد إلمامنا العام بالأرضية التي تأسست عليها الدولة الماركسية.

1 ــ شمولية الدولة وانسحاب الإنسان لصالح الأجهزة والإدارات البيروقراطية، واضطلاع الدولة ـ حزب بكل المسئوليات مما أفقد الأفراد والجماعات روح المبادرة والخلق وبالتالي الشعور بالمسئولية حتى بين موظفي الدولة الشمولية.

2 ــ جمود التفكير، وتحوله إلى مؤسسة (أزمة الثقافة كيفاً وليس كماً فقط) وامتناع الاجتهاد وتحول البحث الفكري إلى هوامش وهوامش على الهوامش، وهذا يشبه إلى حد كبير ما حدث بعد محرمات الغزالي واستغلال الدين سياسياً عند العرب.

3 ــ الأزمة الاقتصادية العالمية وإرهاق الاتحاد السوفييتي بسباق التسلح على حساب التنمية الاجتماعية وإنتاج السلع الضرورية لحاجة الناس.

4 ــ تركيز المعسكر الشرقي على صناعة السلاح، وهذا ربما بسبب الحرب الباردة، ولكن هذه الصناعة كسدت سوقها بسبب أزمة النفط وانهيار دخول الدول المستوردة للسلاح الشرقي، وقد يكون لهذا التركيز مبرر منطقي مرجعه العداء والحرب الباردة التي واجهته، ولكن المهم هنا النتائج التي ترتبت على هذا التركيز وليس مبرارته.

5 ــ تعقد المجال الصناعي ـ الاقتصادي، وبروز الحاجة إلى سرعة القرار والمرونة الإدارية مما أظهر عجز الدولة الشمولية عن إدارته، وأظهر بوضوح تناقض النظام السياسي المركزي مع متطلبات التطور الصناعي والاقتصادي الذي صار يحتم اللامركزية.

6 ــ الشعور العام بالإحباط بعد سنوات طويلة من التضحية والتقشف الذي لم تظهر نتائجه عملياً للمواطن. وكما ذكر لي احدهم «نعم اول من مشى على القمر كان سوفييتياً ولكنه على الأرض كان يمشي حافيا».

7 ــ اختفاء الأجيال التى عانت قسوة وظلم القيصرية وطبقتها، وظهور أجيال جديدة لا تشعر بقسوة الماضي ومعاناته.

8 ــ تبرير النظام الماركسي القائم بالثورة التي حققها على القيصر «الماضي» وبجنة موعودة في المستقبل وفراغ في الحاضر.

9 ــ الشعور القومي لا يموت وإن كان يُخضع حسب القوة المهيمنة إلّا أنه ينتهز فرصة أي ارتخاء للقبضة المسيطرة ليظهر من جديد، وقد برز الشعور القومي وبوضوح ابتداءً من الخلاف الروسي الصيني وتحوله إلى عداء مما أكد تغلب الشعور القومي على الانتماء الأُممي.

10 ــ لقد قامت الإصلاحات غالباً على الإرغام والفرض، وهذا حتى وإن كان لصالح الشعب فرضاً فإنه يقود إلى كفر الشعب به، وعاجلاً أو آجلاً سيضع الشعب موضع سؤال ما أرغم عليه، إن الإسلوب الأمثل في تحقيق ثورة اجتماعية ناجحة هو الإقناع، ولكنه اسلوب رغم نجاعته بطيء، وكان لينين ثم ستالين وورثتهما مستعجلين النتائج.

11 ــ لم يعد بالإمكان مع التطور الهائل في وسائل الإعلام المرئي والمسموع خاصة منع التواصل مع الخارج أي مع خارج الحدود أو ما وراء الستار الحديدي، وقد حدث التواصل في مرحلة تعاني فيها الجماهير الجهل والتعتيم لما يحدث عند الغير ففقدت الثقة في كل شيء.

12 ــ الراسمالية «فترينة» واجهة مغرية جداً عن بعد ولاتنكشف حقيقتها بسهولة إلّا بعد العيش فيها وأحياناً بعد فوات الآوان، والأدهى إن الاتحاد السوفييتي حدد هدفاً معلناً الوصول إلى مستوى الغرب وعندئذٍ كان من المحتم أن المقارنة وبعد أكثر من نصف قرن ليست في صالحه.

13 ــ وإذا اخذنا ايضاً في الاعتبار أن أغلب الانظمة في اوربا الشرقية فرضت بالجيش الأحمر غداة الانتصار على المحور، كما فرضت الاحزاب الشيوعية القلة على الاغلبية من شعوبها بفضل الجيش الاحمر ايضاً..

14 ــ اعتماد النظام الماركسي على موظفين سـواء كانـوا أعضاء في الحزب أمام غيرهم يعانون التناقض بين السلوك والطموح الشخصي والانتماء الوظيفي لدولة البروليتاريا وإذا مـا لاحظنا أن بطـاقة عضـوية الحـزب تقصر الطريق في السلم الوظيفي وفيها منافع أُخرى، فـإن النتيجة المؤكـدة تضخم صفوف الحزب بمن لا تربطهم به غير البطاقة، بينما يعتمـد النظام في الغـرب على طبقة ذات انتماء عقـائدي، أو بتعبيـر أدق الدولـة في الغرب قـائمة على عقيدة مترسخة في نسبة كبيرة من المجتمع، مهما كانت الفروق في مستويات الدخل والمعيشة فإنهم ينتمون جميعاً لنفس العقيدة وهؤلاء مستعدون لحمـاية النظام (نظامهم) مع أنهم أو ربما لأنهم ليسوا موظفين فيه، أما مـوظفو دولـة البروليتاريا فليسوا مستعدين لحماية النظام لشعـورهم بأنـه ليس نظامهم بـل نظام «النكرة»، وهكذا تساقطت الأنظمة كأوراق الخريف ليس مأسـوفاً عليهـا من أحد.

15 ــ المساواة القسرية في الكتلة الشـرقية جعلت الجميـع ساخطين متذمرين، صحيـح قد لا يـوجد متسـول أو عاطـل عن العمل، ولكن الجميـع يشعرون بأنهم لا يحصلون على ما يستحقون، بينما الطموح متوفر ولو نظـرياً فى الغرب، وهذا يعني أن العاطل عن العمـل مع انـه عاطـل عن العمل إلاّ أن لـديه طمـوحاً ان يعمـل بل وان يصبـر بدوره رأسمـاليـاً، حتى وإن كـان ذلـك وهمـاً. فقد استطاعت الراسمالية ان تجعل من مثل هذه الأوهام اداة فعالة مؤثرة في الحفاظ على النظام الـرأسمالي كمـا يعنى أن النسبة والتي لا بـأس بها وهي تشعر بتحقق طموحها غير مستعدة للتسليم فيه، وعلى كل حال هنـا في النظام الغربي نسبة فقط قد تكون ساخطة على النظام ولكن نسبة كبيرة أيضاً تكـون راضيـة مما يشـل سخط الأُولى، بينما الجميـع في النظم الشرقيـة ساخطين حتى وإن كانوا من كبار موظفي النظـام. فالمسـاواة القسريـة تعني الاقتطاع من حق البعض فيشعر بالظلم لحصـوله على أقـل مما يستحق وتعطي للبعض الآخر ما لا يستحق ولكن أقل مما يحتاج، والنتيجة السخط العام.

16 ــ الدولة في النظم المـاركسية ملكيـة اجتماعيـة أي ملكية عـامة، وبالتالي ليست ملكيـة أحد، وليس لأحـد مصلحة في الـدفاع عنهـا، ولا يملك شرعية ذلك ان أراد، فلا يربطه بـالدولـة إلاّ وظيفة مستنـدة إلى قرار يتخـذه

موظف مثله حتى وإن كان أعلى منه في الهرم الوظيفي، بينما الدولة في الغرب ملكية طبقة يهمها الدفاع عنها أي عن ملكيتها.

17 ــ نظرية العمالة الكاملة أي التزام الدولة بتشغيل جميع القادرين على العمل، إلى جانب المساعدات الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، جعلت مخصصات الأجور تفوق مخصصات الإنتاج، وتضخم بند الأجور على حساب مخصصات التطوير والاستثمار، والذي أدى إلى المزيد من التشغيل الصوري للأيدي العاملة وهذا أدى بدوره إلى المزيد من الخفض في مخصصات الاستثمار والإنتاج، وهكذا حلقة مفرغة قادت إلى دفع رواتب وأجور ليس لها مقابل سلعي في السوق، مما أدى إلى ظواهر الندرة الحادة وإلى فقدان النقود لقيمتهما، وهذا طبيعي لأنها منحت في الواقع بدون مقابل إنتاجي، من المنطقي اقتصادياً ـ مع بعض الحالات الشاذة ـ أن الذي يقبض نقوداً دون مقابل إنتاجي أن يتوقع انهيار قيمتها، وهذا بالضبط ما حدث، إضافة إلى أن العمل بالأجر هو عمل بدون حافز على العمل.

18 ــ فساد الإدارة، الرشوة، الامتيازات المعلنة وغير المعلنة وتراخي الانضباط الحزبي العقائدي والذي زاده حدة مرض بريجنيف ثم قصر مدة حكم تشيرننكو واندروبوف، وبروز اللهث وراء الرفاهية الشخصية عند المسئولين وانعدام الرقابة وإمكانية تصحيح الانحراف بسبب احتكار الحزب لسلطة التنفيذ والتشريع والرقابة خاصة في وقت اختفاء النقاوة الثورية.

19 ــ لا يظهر في النظم الغربية أن للدولة أي علاقة بالصراع الاجتماعي: العمال أرباب العمل الرأسماليين. وهي تحرص دائماً على الظهور بمظهر الحكم غير المنحاز بين أطراف الصراع، وتترك الصراع بين العمال وأرباب العمل، أرباب العمل والراسماليين (حراً) باعتبارهم جميعاً «الشركاء الاجتماعيين» وهذه العقيدة مسلم بها من قبل العمال ـ على الأقل نقاباتهم ـ وأرباب العمل والرأسمالين على السواء، ولهذا لا تبدو الدولة متورطة في أي صراع اجتماعي ولا يؤثر فيها هذا الصراع رغم حدته أحياناً، فإذا كانت هناك بطالة فهي ليست مسئولية الدولة، وإذا فصل عمال فالفاعل ليس الدولة، وإذا حاولت الدولة حث وتشجيع أرباب العمل على التشغيل وخلق فرص عمل ظهرت وكأنها الأب الحنون للطبقة العاملة.

أما في النظم الماركسية فإن إلغاء أرباب العمل وتأثير الراسمال

الخاص جعل الدولة هي الطرف الأساسي والمسئول الأول الذي يتكبد نقمة العمال وسخط العجزة، أي تتحمل الدولة نقمة وسخط كل محتاج للعمل أو للمساعدة ومسئولة عن جميع الخدمات، وبالتالي فإنها مضطرة إلى التشغيل حتى وإن لم تكن هناك فرص عمل حقيقية وهذا يعني في الحقيقة أن الدولة تمول بطالة مدفوعة الأجر، ولكي نستطيع ذلك لابد وأن تقتطع جزءاً من أجر العاملين فعلياً مما يعمم السخط والنقمة وغير ذلك، كما أن أي ازمة اقتصادية تكون الدولة ضحيتها الأولى، فإذا استخدمت الدولة ـ رب العمل ـ القوة زاد ذلك في السخط والنقمة عليها.

وباستعراضنا هذا للأسباب النظرية والعملية نفهم لماذا انهارت الأنظمة الماركسية سريعاً بمجرد حدوث تراخٍ في قبضة الأحزاب الحاكمة، كما نفهم أسباب عمق هذا الانهيار، لا شك أن الغرب يعاني ايضاً ازمات ربما أشد حدة مما هو الحال في الأنظمة الماركسية، ولكن مفهوم الدولة فيه جعل النظام بمنأى عن الهزات، بينما مفهومها في الأنظمة الماركسية جعلها كبش فداء.

وبعد ماحال الماركسيةفي الوطن العربي؟.

إضافة إلى انعكاسات ما ذكرنا فإن الماركسية في الوطن العربي تعيش أزمة ذات خصوصية باعتبارها الايديولوجي في الوطن العربي ونحن نتبين ذلك بوضوح إذا استعرنا التحليل المنهجي الماركسي نفسه وليس غيره، فوفقاً لهذا التحليل تكون الفلسفة أو أي ايديولوجية عموماً جزءاً من البناء الفوقي الذي يعكس ويحافظ على البناء التحتي، وبالتالي فإن الايديولوجية وبالضرورة لابد وأن تعكس البناء التحتي وتحافظ عليه، فهي مرتبطة وجوداً به، ولا يمكن على هذا النحو ان تنتقل ايديولوجية من بناء فوقي إلى اخر يختلفان في بنائهما التحتي، ولكن الذي حدث أن الماركسية دخلت الوطن العربي كبناء فوقي لابناء تحتي له أي لم تكن نتاجاً للبناء التحتي في الوطن العربي، وذلك للأسباب التالية:

1 ـ إنها كانت ضد الراسمالية التي كانت النظرية الاقتصادية لامم تستعمر الوطن العربي وتنهب خيراته وتذل مواطنيه فاتخذ بعض العرب النظرية الماركسية أداة نضال ضد الاستعمار حال بدايات ظهور الوعي التحرري العربي.

2 ـــ إنها إرث ثقافي لمجموعات من المثقفين العرب تشبعت بالفكر الغربي بما فيه الماركسية، وحين عادوا إلى أوطانهم واصلوا انتهاجها بدون قاعدة تحتية.

3 ـــ إنها ردة فعل للشعور بالأقلية عند البعض بما تقترحه من انتماء أُممي.

ولهذه الأسباب وغيرها كانت الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي احزاب مثقفين، طفيلية تحاور الواقع حوار الطرشان، ليس لها تجديد اجتماعي، إذ وفقاً للتحليل الماركسي ذاته، يكون الواقع العربي واقع ما قبل ماركس وبالتالى غير قابل للمعالجة الماركسية، انظر مثلاً اشارات ماركس وانجلز إلى الاستعمار وفضله في تطوير العرب ولهذه الأسباب فإن الأحزاب الماركسية في الوطن العربي ظلت، وعلى احسن الفروض. أحزاباً سياسية وليست ايديولوجية اجتماعية، ترفع شعارات الماركسية بدون واقع فعلي، تستند في قوتها لا إلى الانتماء الاجتماعي بل إلى خارج مجتمعها إلى الحزب الشيوعي السوفييتي أو غيره وبالتالي ينعكس عليها مباشرة ما أصاب هذا الحزب جملة وتفصيلاً.

ومن الطريف أنْ نقول إن من اهم اسباب عوامل إظهار وإعطاء أهمية للأحزاب الماركسية في الوطن العربي الدعاية الغربية ضد الماركسية والتي لجهلها أدت إلى عكس هدفها.

وقد ظهر التناقض جلياً بين الانتماء الايديولوجي والواقع الاجتماعي، هذا الواقع الاجتماعي الأقوى من الانتماء الايديولوجي أظهر التناقض صريحاً في مواقف الأحزاب الشيوعية العربية، والتي ارغمها الواقع، لكى لا تموت على تبنى مباديء مثل القومية العربية والوحدة العربية والإقرار بمكانة الدين في المجتمع العربي. هذه المباديء التي تتناقض مع الأساس الايديولوجي الذي تقوم عليه.

إن الأحزاب الشيوعية العربية اليوم في موقف لا تحسد عليه، فهى بدون قاعدة اجتماعية، كانت تجد قوتها في انتمائها للحزب الرئيسي (موسكو او غيرها) وليس في تجددها الاجتماعي، وحينما اهتز هذا الأساس وجدت نفسها بدون أساس، إنها يتامى: البروسترويكا!!.

فهل تنضج هذه التجربة الأليمة الماركسيين العرب؟! هل تقودهم إلى البحث عن ايديولوجية ذات تجدد اجتماعي يخوضون بها معركة التحرر؟! أو أنهم سيستمرون دافنين رؤوسهم في الرمال كالنعام ضحية وهم أن ما حدث هناك ليس إلَّا تكتيكاً، في انتظار فودو !؟.

موقف 6
الارهاب الفكري

لاشك أن ما يميز الإنسان عن سائر الكائنات أنه يفكر، ولأنه يفكر فهو يتطور ويتقدم ويخترع سواء كان ذلك في مجال النظام الاجتماعي الذي يمكنه أفضل فأفضل من الحياة في جماعة، أو من حيث الأدوات والتجهيزات التي يستخدمها والتي تزيد من سيطرته على البيئة المحيطة وظواهرها فيوجهها لصالحه ولراحته وامنه. إن للتفكير الفضل الأول فيما يتمتع به الإنسان والمجتمع من رفاهية، وحرية، وأمن، ومع ذلك فلا مثيل للجحود الذي يقابل به، ولا تعد ولا تحصى محاولات تقييده وكبحه، إلا أنه من حسن حظ البشرية لم يمكن أبداً تقييد الفكر. ولا الحد منه بصورة نهائية، لأنه بطبيعته يتملص من كل قيد وحدٍ. هذا لا يعنى أن القيود والحدود لا تؤثر في الفكر بصورة مطلقة، فهى عقبات يواجهها تكلفه غالياً، فشهداء الفكر علامات بارزة في تاريخ الإنسانية، حيث بالاستشهاد ذاته خدم المفكرون الإنسانية، وكم هو رائع، كم هو نبيل أن يتحول شهداء الفكر إلى منارات تهدى البشرية في طريقها الطويل نحو «التأنسن» أو الصيرورة إنساناً... ولكن ما نعنيه ان الفكر ينتصر دائماً في النهاية ويطيح بالحدود ويحطم القيود لينطلق في رحاب الحرية.

ومن الثابت تاريخياً وواقعياً أن تحديد الفكر وتقييده قد كلف مجتمعات عدة ثمناً باهظاً انعكس على تقدمها ورفاهيتها وحريتها سلبياً، إن تقييد الفكر يعني على المدى تقييد حرية المجتمع نفسه الذي يصير يكرر نفسه بالتناقص التدريجي ربما حتى الموت، إن لم تحدث ثورة تطيح بالقيود وتطلق عنان الفكر.

إن أي حضارة لا تقاس بانجازاتها المادية مهما بلغت تطوراً وتعقيداً، إلاّ أن هذه الانجازات تعكس مدى تقدم الفكر ومدى احترام حرية الفكر، فالحضارة الإنسانية حقيقة هي التي تصدر عن تقدم فكري، وهذا مشروط بمدى توفر حرية الفكر، والتي بدونها لا يمكن لأي تقدم أن يحدث، فالانجازات المادية قد تستورد وتجربة مجتمعات عدة تثبت هذا، وإن ظلت هذه الانجازات غريبة سطحية تفصلها هوة عميقة عن المستوى العقلي، وهي ظلت سطحية

غريبة لأنها تفتقد القاعدة الأساسية: التقدم الفكري!.

وثبت أيضاً أن هناك حشرات بإمكانها أن تنجز ما هو أكثر تعقيداً مما ينجزه الإنسان إلَّا أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يفكر والذي ينجز مادياً انطلاقاً من هذا الفكر، ولهذا وعلى الأمد البعيد فإن التقدم المادي مشروط أساساً بالتقدم الفكري، فالإنسان لا يستطيع حتى أن يكون كالحشرات التي تنجز بالغريزة فهو أما أن يكون إنساناً أو لا يكون. وأن يكون إنساناً يعني أن يفكر، فالفكر هو الحياة بالنسبة لأي حضارة، وإن كان من الممكن أن تستمر حضارة ما بعض الوقت بعد شلل الفكر فيها، تعيش على رأسمالها الماضي حتى تستهلكه، فهي في النهاية تذبل وتموت تماماً كما يحدث لشجرة وارفة مثمرة أن تذبل وتموت، ولو بعد حين، إذا انقطع الماء عنها..

إذن لماذا تجنح المجتمعات البشرية بين الحين والآخر إلى قمع الفكر وتقييده وتحديد حدود له؟.

لمذا تقيد المجتمعات نفسها لتمنع تقدمها؟.

المبررات نعرفها، فهي لم تتغير منذ القدم منذ أن قمع أول فكر، ومنذ أن قدم أول شهيد على مذبح حرية الفكر، ففي كل حين تبرز النزعة المحافظة في المجتمع لأسباب سياسية أو لأسباب اجتماعية أو دينية أو حتى اقتصادية أو مجرد نزعة نفسية سببها بكل بساطة الخوف من الجديد، تستند النزعة المحافظة مهما تنوعت مظاهرها وأسبابها إلى أن الواقع الراهن ـ مهما كان سيئاً ـ أفضل ما يمكن، فهي قد تعكس فقدان الأمل في المستقبل، أو لأن البعض في الواقع الراهن يعيش امتيازاً يخشى أن يذهب به الجديد، وبالتالي يريدون من الفكر أن يتوقف ـ إن لم يرتد ـ وأن يدور على نفسه كثور الطاحونة.

وهنا يبدأ الصراع، النزعة المحافظة التي تريد إدامة الواقع، والفكر الذي يريد أو هو في جوهره تجاوز للواقع إلى ما وراء الواقع.

وهذه النزعة في الفكر إلى ما وراء الواقع، إلى تجاوز الواقع ليست هي فقط جوهر الفكر، بل هي أيضاً أساس التقدم والرفاهية الاجتماعية وبالتالي فإن تعلل النزعة المحافظة بضرورة قمع الفكر ووضع حد له لكي لا يضر بالمجتمع، على اعتبار انها فعلاً تخشى الضرر على المجتمع ككل وليس على

فئة فيه، هي حجة واهية، لأنها ستؤدي بالضرورة إلى إلحاق أكبر ضرر بالمجتمع، في الوقت الذي إن أحسنا الظن بها، وتريد صلاح وخير المجتمع، صحيح قد تترتب سلبيات وظواهر جانبية لا مقبولة عن الفكر الحر كما قد تترتب أخطاء. ولكن هذه جميعاً بالمقارنة مع الضرر الذي يلحق بالمجتمع حين نقمع حرية الفكر فيه ستكون هذه السلبيات تافهة غير ذات معنى، فمهما شطح الفكر، ومهما خاض في اللامعقول فإنه يؤدي وظيفة هامة جداً حتى في شطحاته نفسها، فهو يذيب الجمود، ويحرك الحياة الاجتماعية ويشحذ عزيمة التحدي عند الإنسان للوصول دائماً إلى الأفضل.

وإذا أحسنا الظن، فإن قمع الفكر، إذا كانت النوايا فعلاً حسنة وراء هذا القمع، يصدر عن خلط بين الفكر والممارسة، وإقامة علاقة سحرية بينهما يتحول فيها الفكر فوراً إلى واقع وممارسة، فإذا فكرنا في «غول» اعتقدنا رؤية الغول أمامنا، ولهذا يجب منع التفكير في الغول حتى لا يظهر بيننا، والحقيقة إن هذه العلاقة الفورية هي من صنع خيالنا وأوهامنا من ناحية ومن ناحية أخرى من سوء استخدامنا للغة حين تحل الكلمة لدينا محل الشيء نفسه ولما كنا نفكر بكلمات فنأخذ الكلمات على أنها الفعل والواقع، لا مناص إذن من هذه العلاقة السحرية والتي في الحقيقة لا واقع لها، فالعلاقة بين الفكر والممارسة أو الواقع أو الفعل ليست على هذا النحو من السحرية الفورية. صحيح أن أي فكر يهدف إلى ممارسة، إلى إحداث واقع (أو تغيير واقع قائم) ولكنه مع ذلك لا يتحول آلياً إلى واقع، بل هناك حاجز دائماً بين الفكر والممارسة، وهذا ما يجعل أياً كانت شطحات الفكر، غير ضار إطلاقاً فالضرر لا يأتي من الفكر مهما كان، بل من الممارسة والتحول إلى واقع، ولكن هذا التحول إلى واقع لا يتم لمجرد التفكير فيه، بل يترتب عن القناعة بتحويل الفكر إلى ممارسة، وعليه فإن الضرر هنا يأتي من الممارسة وليس من الفكر، وحين نحمل مسئولية ما فإننا يجب أن نحمل الممارسة هذه المسئولية وليس الفكر، فالفكر ليس بالضرورة مقنعاً ولا ملزماً لأحد بأن يمارسه فعلاقته بالممارسة علاقة مبنية على الحرية المطلقة، فليس الفكر إذن مسئولاً عن ممارسات من اقتتنعوا به، والمفكر نفسه لا يجب أن يسأل عن تفكيره بل عن ممارساته. ونتيجة هذا الخلط بين الفكر والممارسة، وبسبب توهم هذه العلاقة السحرية الفورية، فإنه يحدث أن المجتمعات قاصدة تقنين وضبط الممارسة وقمع ما

قد يكون ضاراً منها فإنها تتجه إلى ضبط وتقنين الفكر ووضع حدود له، فيلحق الضرر بالمجتمع حين كان الهدف خير المجتمع. إن الفكر لا يضبط ولا يقنن ولا يحد بحدود ولا يقمع فهو نزوع نحو الجديد نحو المستقبل ولا يمكن أن نقنن ما لا نعرف بعد وما لا يوجد بعد، بينما يمكن لممارسة ان تقنن وأن تحد.

إن العبارة المشهورة نراها صادقة والتي ترى أن الفرق بين الفكرة والممارسة هو الفرق بين السماء والأرض، وهذا لا يعيب الفكر فهو كما أسلفنا يتجاوز الواقع، ولا يمكن أن ينحصر في الواقع سجيناً، فإذا منع هذه الانطلاقة كان الجمود والركود وموت الحضارة.

ليس هذا فحسب، بل يمكننا أن نسأل: من يضع للفكر حدوداً؟ من يضع للفكر قيوداً؟ من اعطاه هذا الحق؟ ووفق ماذا تكون القيود وترسم الحدود؟!.

إن اسوأ ما ينكب به أي مجتمع هو هذا القمع للفكر فيه، فوضع حدود وقيود يعنى الا نفكر إلّا فيما هو موجود أي إلّا فيما سبق وإن فكرنا فيه، وفي هذا دور منطقي، وكأننا بهذا منعنا التجديد والتغيير، كما أن المعايير التي نقيم على أساسها الفكر في مرحلة ما هي نتيجة فكر سابق، ولا هي أبدية ولا سرمدية، بينما طبيعة الفكر التجديد والتغيير والمجازفة: أليس إذن تقييد الفكر هو في الحقيقة تقييد لكل المجتمع؟! الا يضر المجتمع نفسه حين يقبل قمع الفكر فيه؟! الا يرتد هذا القمع على المجتمع نفسه فيفقد حريته؟!.

إذن أي مبررات يمكن أن تبرر عبودية مجتمع وأن يمارس المجتمع القمع على نفسه على أنبل ما فيه؟!.

صحيح ان التاريخ يعلمنا أن هذا القمع لا يظهر دفعة واحدة، وليس دائماً بشكل واعٍ ، ولا يطرح كبند للمناقشة العامة، وإذا ما طرحناه بشكل واضح فإن الموقف يتغير كلية، فلا أحد يعتقد او على الأقل يصرح بأن قمع الحرية شيء إيجابي للمجتمع وخير عام، ولا أحد يدعو علانية إلى الحد من الفكر، ولكن الذي يحدث أن القمع يتسرب بالتدريج متلفعاً بأطيب النوايا ممتطياً أنبل الحجج، ولا ننتبه إلّا والجميع له ضحايا. هذا ما حدث في مجتمعات عدة، استيقظت تحت وطأة قمع نكرة مجهول المصدر، ربما لا أحد

يرغبه ربما الكل يريد التخلص منه، ولكن كابوس الليل «الجثامة» يكتم أنفاسنا صارخين!.

وهذا ما يحدث الآن في أوروبا الغربية، او على الأقل بوادره بدات تتضح، ففي ظل شعار حرية التفكير والتعبير، والتاكيد على قدسية هذا المبدأ الذي يعتبره الأوروبيون العمود الفقري لحضارتهم بل والذي على أساسه يقيمون حضارات ومجتمعات أخرى وبعيد العيد المائتين للثورة الفرنسية، وفي مهدها بدات ممارسة القمع الإرهاب الفكري تتسرب شيئاً فشيئاً، فهذا استاذ في جامعة ليون وهو برنارد نوتان يوقف عن العمل لمجرد أنه كتب مقالة في مسألة تاريخية لم يتقيد فيها بالرأي المتداول[1]، وذلك هنري روك صاحب رسالة دكتوراه تمت مناقشتها من لجنة علمية برئاسة اختصاص في 5 يونيو 1988 واجيزت بدرجة جيد جداً وفق كل الشروط العلمية المعتادة، لكنها تلغى بقرار سياسي لا علمي من وزير التعليم[2]، والسبب أنه بحث موضوع تاريخي وانتهى إلى ما يخالف الشائع وتعدى الأمر هذه الاجراءات الإدارية التي تقمع حرية البحث أي إجراءات بالسجن، فتصدر إحدى المحاكم الفرنسية حكماً بالسجن لمدة ثلاثة اشهر منفذة على الكاتب الآن غوبيار وغرامة مالية بمجرد نشره مقتطفات من مطبوعة شائعة وهي «بروتوكولات حكماء صهيون» في دورية يشرف عليها، وان يُستخرج قانون المطبوعات الصادر في 29 يوليو 1881 اي منذ اكثر من مائة عام من أدراج النسيان ليصدر وزير الداخلية الفرنسي قراره بناء على الفقرة 14 منه بمنع توزيع وبيع ثلاث مجلات[*] وأن تستنجد مكتبة في بيان لها وزع على الصحف والمجلات والوكالات طالبة الحماية من تتعرض له من تهديد حين لم تحرك السلطات المختصة ساكناً[*] وان يتعرض باحثون للضرب في الأماكن العامة، واحياناً في بيوتهم، كما يتعرضون لمحاولات اغتيال كما يحدث للاستاذ فوريسون الذي تعرض للضرب المبرح نقل على أثره للمستشفى في حالة غيبوبة لمجرد انه كتب اطروحة علمية تدعو إلى مراجعة تاريخ الحرب العالمية الثانية، اما وسائل الإعلام فقد بدأ سوس الإرهاب يتسرب إليها وقليلة تلك التي تجرؤ ولو بحياء على الإشارة

---

(1) راجع: الفيقارو 90/5/25.

(2) الفيقارو 90/5/25. وايضاً L'evenemets 10 ـ 15 ـ 5 ـ 90.

إلى التنظيمات اليهودية الفاشية التي جعلت مهمتها قمع الفكر إذا كان لا يناسبها(*).

وقد أبعد أصحاب اتجاه مراجعة التاريخ عن الندوات العلمية التي تعقد للبحث في الموضوع نفسه كما حدث في 13/11/ ديسمبر 1987 حين أبعدوا عن الندوة التي عقدت في السربون باللموضوعية العلمية؟!(*) بل ويمنع احد اصحاب هذا الاتجاه الاستاذ فوريسون من حق الرد على برنامج تلفزيوني في القناة الأولى والقناة الثانية تطرق إليه شخصياً بالاتهام مع ان مقدم البرنامج تحدى الأشخاص المعنيين بالرد وحدد الوقت واليوم، ولكن فوريسون وجد الأبواب امامه مقفلة، وأن تخضع كتب قدمت للمشاركة في معرض معهد العالم العربي للرقابة وتتعطل اجنحة بعض الوقت بسبب ذلك!.

اهذا يحدث في باريس؟ وبعيد الاحتفالات الصاخبة بعيد المائتين للثورة الفرنسية؟ اليست هذه ظواهر العالم الثالث؟ امور من الصعب على الكثيرين تصديقها في مجتمعات الغرب ومع ذلك فهي واقع معاش. ماذا يقول الاوربيون لو حدث هذا في مجتمع من مجتمعات العالم الثالث؟ أن يفصل استاذ جامعي لمجرد انه رأى رأياً مخالفاً للشائع في مسألة تاريخية؟ لو سجن كاتب لأنه نشر مقتطفات من كتاب شائع، لو هددت مكتبة بالتخريب والحرق لأنها نشرت اطروحة علمية فيها راي مخالف للشائع لو ضرب أستاذ حتى الإغماء لأنه يبحث موضوعاً بحثاً مخالفاً «للراي الرسمي»، لو منع استاذ من الإدلاء برايه في وسيلة إعلامية مسته شخصياً، لو عقدت ندوة فدعي إليها «أصحاب الرأي الرسمي فقط»؟!.

إني اترك لهم الإجابة إن كان لا يزال بإمكانهم ذلك.

هل هي بداية لتحول إلى عالم ثالث؟ هل بداية انحطاط الغرب؟ هل هي بداية ازمة حضارية.

وما يزيد الأزمة حدة ليس فقط حدوث مثل هذه الظواهر في حق البحث العلمي في الجامعات وحرية التعبير والتفكير، ولكن أن يصمت المفكرون

(*) لوموند 16 مايو 1990.

(*) فالور اكتول 87/10/26 ص 29.

والباحثون ولا يتخذون موقفاً في الوقت الذي اقاموا فيه الدنيا ولم يقعدوها بعد عندما مست «آيات شيطانية» مشاعر المسلمين فصدر عنهم ما نعته هؤلاء المثقفون بما ليس أقل من معاداة حرية الفكر والتعبير أليس الأمر واحد في الحالتين؟ أليس حق الاستاذ الجامعي المفصول لأنه رأي رأياً في مسألة تاريخية هو نفس حق كاتب الأيات الشيطانية؟ أليس حق المكتبات التي نشرت كتاب الاستاذ الجامعي المراجع للتاريخ هو نفس حق المكتبة التي نشرت أيات شيطانية؟ أليس من حق المسلمين إعلان غضبهم واستيائهم عندما يشعرون بأن هناك مس وتهكم تافه بعقيدتهم، ورد في كتاب غير علمي خيالي، بينما من حق طائفة أخرى أن تمنع وتقمع كل رأى علمى مبني على بحث تاريخي دقيق لمجرد أنه يخالف ما قررته في مسألة تاريخية؟!.

وبدون أن ابرر أي من الموقفين، فهذا لا يبرر ذاك، ولكن دعونا نحن أيضاً نقيم أوروبا بناءً على قيمها نفسها، إذا قبل الباحثون والمفكرون عدم جواز إعادة البحث في مسألة تاريخية الا يجعلون من التاريخ مسألة تفوق في قدسيتها اللاهوت؟! أعني الا يكون هذا الجواز بداية «تقديس التاريخ»! وأين يقف عدم الجواز هذا، وهذا التقديس إن كان سيقف: فاليوم يحظر البحث في هذه النقطة من التاريخ، وغداً تضاف نقطة ثانية وثالثة، وهكذا إلى أن يصير التاريخ مقدساً أكثر من قدسية الكتب المقدسة ونصير عبيداً للماضي لمجرد أنه ماضي، وما علاقة وجود أم عدم وجود غرف الغاز أو المحرقة بمعاداة السامية أو عدم معاداتها، هل من الضروري «التصديق» بوجود غرف الغاز حتى لا نكون معاديين للسامية؟! إن الفرق كبير جداً بين الدعوة العنصرية المعادية للسامية «عرب ويهود» والتي بالتأكيد تجرم سلوك وبين البحث في مسألة تاريخية بحثاً علمياً موضوعياً لمعرفة حقيقتها إن كانت حدثت فعلاً أم إنها وهم من صنع خيال مغرض لأهداف سياسية.

ولست أقول هذا لاتخذ موقفاً في هذه المسألة حدثت أم لم تحدث، فالروح العلمية تقتضي الا افعل، فهذا عمل يتطلب جهداً وتدتيباً تاريخياً دقيقاً، ولكن الذي يهمني المبدأ نفسه: من حق أي إنسان إعادة البحث في اي مسألة كانت دون أن يخشى مواجهة إلا من باحث مثله، وليس الفصل من العمل أو إلغاء الدكتوراه بقرار سياسي، فإذا لم يحترم هذا المبدأ فذلك يعني أن السياسة بدات تحشر انفها في الفكر وتفرض عليه ما يجب وما لا يجب

لأغراض سياسية لا علمية، فهل يقبل مثقفو الغرب هذا هل يقبلون أن تمس أقدس مقدساتهم تحت تأثير المصالح الصهيونية؟ هل سيدركون أن الصهيونية لم تسلب فلسطين فقط من أصحابها ولكنها ستسلب من الحضارة الأوربية حرية الفكر؟!.

إن الأزمة الحالية في أوروبا تعني أكثر من عدم جواز البحث في مسألة تاريخية معينة، بل هي تطرح أيضاً تساؤلات عمن يملك حق الأذن أو المنع؟ ثم الجواز أو عدم الجواز الا يعني افتراض معرفة مسبقة ؟ وكيف ينسجم هذا مع البحث العلمي والذي يجب أن يبدأ بدون مسلمات مسبقة؟ إنها تعني بداية تسرب الإرهاب الفكري في المجال الثقافي على يد الصهيونية، فهل مثقفو الغرب على وعي بهذا؟ وهل سيتخذون موقفاً لازماً؟ إن لم يحدث فإنهم ينسفون شرعية مساندتهم للآيات الشيطانية!.

لا يعنيني هنا كما اسلفت تبرير اي موقف وليس هذا هدفي، ولا أنصب نفسي قاضياً في محاكمة «الفكر» ولا يهمني إن كان «مراجعو التاريخ» على حق أم على باطل، ولا أن كانت المحرقة حقيقة أم أسطورة صنعها لوبي لأغراض سياسية، بل يهمني المبدأ نفسه من حيث حرية البحث وحرية الراي والتي لا تقبل مساس كما أن الراي لا يمكن أن يقمع بالبوليس والمحاكم أو حتى الضرب والاغتيال بل بمواجهة علمية تعتمد المنطق والوثائق والأسانيد، وإذا لم يحدث هذا فإنه يقود إلى الشك في أن الذين يلجاؤون إلى القمع البوليسي والإرهاب الفكري إنما يفعلون ذلك لأنه يعوزهم المنطق والوثائق والحجة العلمية فيحولون المواجهة من مستواها الفكري العلمي إلى مستوى الإرهاب والبطش وهذا يوحي بأن ضحايا هذا الإرهاب هم الذين على حق.

إن أفضال الفكر على الإنسانية لا تعد ولا تحصى، يخدمها بنكران مطلق للذات، بل وغالباً بالتضحية بالذات، ومع ذلك لا مثيل لما يقابل به من جحود ونكران على مر العصور ولقد اعتقدنا أن الإنسانية اخيراً تخلصت من مرض الإرهاب الفكري، وإنه أن الأوان لانطلاق الفكر حراً، ولكن وياللأسف خيب الواقع أمالنا، إن انطلاق الفكر حراً يشترط الديمقراطية الحقة في المجتمع لأنه بهذا وحده يمكن أن نفصل بين الفكر الحر مطلقاً والممارسة وفقاً له، فمهما شطح الفكر في مجتمع حر، ومهما غالى فإن التحول إلى ممارسة ليس فورياً بل يتطلب قناعة المجتمع، وبدون هذا الفصل لا يكون

الفكر حراً لانه قد يقيده أخذ الواقع بعين الاعتبار، ولا يكون المجتمع حراً لأن الفكر قد يفرض عليه في التحول الفوري إلى ممارسة دون قناعة، إن أحـداث أوروبـا الشرقيـة أعطتنا تجـربة حيـة وإن كانت مكلفـة جـداً يجب أن نستفيـد منهـا، فالأزمة قد تتخذ منحيين، فقد يفرض الفكـر على الواقــع دون قناعـة أو خيار فيكون الإرهاب السيـاسـي، وقد يحـدث العكس أي يفرض الـواقع على الفكـر فيكون الإرهاب الفكري، وإذا كانت مجتمعات أوروبا الشرقية قد عانت الأزمـة في منحاها الأول فإن أوروبا الغربية قد ظهرت فيها بوادر الأزمـة في منحاهـا الثاني مما يعني أن المجتمع الأوربي ليس بعد ديمقراطياً حقاً كما يدعى رغم واجهة تعدد الأحزاب رغم الانتخابات، إنها ايضاً أزمة الديمقراطيـة اظهرتهـا مسألة مراجعة التاريخ هشة ضعيفة يمكن لأعتى الدكتاتوريات أن تظهـر فيها من جديد..

موقف 7
الوعي المأساوي

ليس المثقف ـ على الأقل في عالمنا ـ الأكثر علماً أو الأكثر معرفة. وإن كان هذان الشرطان ضروريين إلاّ أنهما ليسا كافيين لتحديد من هو المثقف، فالمثقف بالإضافة إلى ذلك هو الذي يعي واقعه بكل حيثياته، ويتطلع إلى غد ليس له بعد وجود، وهو الذي يسلك واعياً انطلاقاً من واقعه ليصنع الغد المطلوب ولو بتقديمه نموذج يجذب الأفئدة ويلهب الأبصار. وعليه فإن وعي المثقف وعي مأساوي ابتداء، يولد اساساً ممزقاً بين واقع ومثال.

يولد الوعي ممزقاً لأن المثقف ينتمي من ناحية إلى واقع متخلف من كل النواحي: اقتصادياً، تقنياً، حضارياً ووعياً، ويرتبط بثقافة متخلفة، تشده في احيان كثيرة إلى الخلف عادات وتقاليد وأنماط عقلية وطرق تفكير اتكالية، وهو بحكم أنه وعي مثقف يطمح إلى مستقبل مخالف لواقعه المعاش: قائم على الحرية وهو يعيش القهر، قائم على المساواة وهو يعيش التمايز والتفاوت والامتيازات، قائم على العدالة وهو يتكبد الظلم، قائم على العقلانية وهو يعيش اللاعقلانية، ومن البديهي ان اشير إلى انه ليس بالضرورة أن يتكبد المثقف الظلم أو القهر أو اللامساواة فردياً، فهو كوعي مثقف يعاني الظلم والقهر واللامساواة وتعتريه اللاعقلانية الممارسة في وسطه الاجتماعي حتى وإن لم يكن هو موضوعها.

هذا الموقف المتناقض يسم كل علاقات المثقف: سواء علاقته بالنظام السياسي، أو علاقته الاجتماعية بالآخرين في مجتمعه، كما ان لهؤلاء وأولئك موقف متناقض من المثقف: فهو مرغوب مكروه في نفس الوقت، مرغوب من النظم السياسية شريطة أن يروج لما تريد له أن يروج وان يمحو شخصيته كمثقف على أن يظل مثقفاً، وهو مطلب مستحيل كاستحالة العلاقة المشار إليها. وهو مرغوب مكروه من الآخرين في جماعته: فهم يريدونه واجهة يفخرون بها، وربما يزينون به واجهاتهم كي تزين الكتب ذات التجليد الفاخر مكتبات الأثرياء في صالوناتهم الفاخرة، لكنهم يكرهون أن يوقظ وعيهم وأن يجسد لهم مأساة تخلفهم ويثير فيهم الطموح إلى واقع أفضل لكنه يتطلب منهم الجد والجهد والتضحية.

ونتيجة هذه العلاقة المتناقضة فإن المثقف لا يتعرض فقط للقمع والقهر السلطوي، أي من السلطة السياسية، بل إن اسوأ أنواع القمع والقهر تلك التي يجابه بها من قبل الجماعة نفسها التي تحيط به في مجتمعه، يصل حتى إلى محيط اسرته الخاصة، ولهذا فإن وعي المثقف هو وعي مأساوي، ممزق بين الواقع والمثال، بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، لا هو قادر على تحقيق المثال، لأنه يتطلب جهد جماعي لافردي، ولا هو قادر على الاندماج في الواقع لأن وعيه يتجه ضرورة إلى المستقبل.

علاقاته المتناقضة هذه مع السلطة ومع مجتمعه تجعله يعيش غربة قاسية وسط الجموع «وما أقسى طغيان الجموع!» قد لايجد حياله إلاّ «الفرار إلى جهنم» بل ليس الفرار إلى جهنم إلاّ الحياة وسط جموع تربطنا بها علاقة متناقضة من حب مطلق ونفور مطلق، تلفحنا نيرانها أقسى من لفحات جهنم!.

إن المعركة التي على المثقف خوضها بحكم وعيه المأساوي معركة شرسة وقاسية، قد تصل في أحيان كثيرة إلى أن يخوضها حتى ضد نفسه وضد تراث وتقاليد وعادات وانماط تفكير تضرب بجذورها في أعماق الجماعة كما في أعماقه أيضاً، إنه يحارب عدواً لا مرئياً، يصعب الإمساك به، عدواً يحتل جزءاً من نفسية المثقف نفسه!.

إن الناس تميل إلى المعتاد، إلى المألوف، فالعادة كما يقولون طبيعة ثانية، الناس تميل إلى انماط السلوك والعادات التي جربتها وخبرتها وعرفت سلبياتها وإيجابياتها، ورغم أن السلبيات تفوق أحياناً الإيجابيات، إلاّ أن الناس تميل إلى الإبقاء على ما سبق لها تجربته رغم سلبياته، لانها تخشى الجديد «البدعة في النار!» ولأنها تجهل نتائجه، ولان اغلب انماط السلوك والمعتقدات يقودها اللاوعي وما تراكم فيه من أحكام وقيم وتفضيلات ومعتقدات تقوم أحياناً على رفض التغيير وقبول الأمر الواقع على اي نحو كان لمجرد انه امر واقع! وهذا ما يجعل التغيير صعباً: إذ لا يتعلق الأمر ببناء يهدم ليقام أخر بدلاً منه، ولا باستمرار التقنية، ولا بشق الطرق، ومد خطوط المواصلات، إن هذه الأمور قد لا يفرض عليها احد، فحسناتها واضحة، وفوائدها سريعة الظهور تكاد تلمس باليد: فالطريق المعبد أفضل من الطريق غير المعبد، والسيارة أو القطار او الطائرة افضل من السفر على الأقدام أو الجمل والحمار، ولا أحد يعارض الانتقال من الخيمة إلى الدارة الفارهة...

إلخ ورغم النقلة السريعة والمفاجئة - بسبب الإثراء السريع - وما يترتب عليها من نتائج حين ننتقل فجأة من على ظهر الحمار إلى مقاعد الطائرة أو السيارة، إلاَّ أنه من المؤكد أن لا أحد يترك السيارة أو الطائرة ليعود إلى ركوب الحمار مختاراً، ولكن عندما يتعلق الأمر بتغيير معتقدات أو انماط تفكير أو قيم موروثه او نظم أو حتى إعادة النظر فيها فإن الرفض هو القاعدة ولسان الحال يقول «إنا وجدنا اباءنا».

إن وضوح المقارنة بين الطائرة والحمار معدوم هنا، فلا نكاد نشعر بالفرق بين الحرية والعبودية، بين الاشتراكية والراسمالية، بين سلطة الشعب وسلطة طبقة أو فئة، وإذا كان بإمكاننا أن نعرض على الناس الخيار بين استخدام الطائرة أو السيارة في سفرهم أو ظهور الحمير إلاَّ أننا لا نستطيع أن نفرض عليهم بنفس الوضوح الخيار بين الاشتراكية والراسمالية، الخيار الأول يقوم على المصلحة المباشرة والنفع السريع، الخيار الثاني يقوم على الوعي الذي ربما لم يولد بعد لأنه يتطلب محاكمة المقارنة على ضوء المستقبل ويشترط الجهد.

ولا يمكن أن تتغير أنماط التفكير والمعتقدات تلقائياً بتغير طرق المواصلات او وسائلها أو إدخال الڤيديو والتلفزيون والهاتف، فلقد برهنت أزمة الماركسية الراهنة على أن تغيير البنية التحتية لا يكفي لتغيير البنية الفوقية، وأن إدخال بنية تحتية مغايرة للبنية الفوقية دون حدوث تغيير في هذه يقود إلى وضعية اجتماعية «نشاز» وهذا بالضبط ما يفسر سوء استخدام هذه الأدوات والأضرار الناتجة التي تلحق بالمجتمع نتيجة خضوعها للعقلية المتخلفة وأنماط التفكير الرجعية أو على الأقل العقلية وانماط التفكير والسلوك التي نشأت لتأطير استخدام أدوات أُخرى غير هذه فما قيمة قوانين المرور ولوحاته وعلاماته وخطوطه لمن انتقل فجأة وبسرعة تدفق النفط من ظهر الحمار إلى مقعد السيارة! إنها فقط زينة للشوارع!.

وعلى أحسن الفروض تظل هذه الانجازات غريبة هامشية غير قادرة على التوطن الفعلي، ولا المجتمع بقادر على استيعابها، بل تظل مستوردة!.

ولهذا فإن هدف المثقف يكون صعب التحقيق، طويل الأمد، شاق لأنه يتركز في تغيير قناعات الناس، وتغيير انماط سلوكهم وتفكيرهم وليس هدفه مجرد تغيير طرق الحياة وتوفير وسائل الراحة.

إن برامج الإصلاح الزراعي مثلاً، في العالم الثالث عديدة، والمحاولات المحمومة لإدخال التقنية المتقدمة اكثر من ان تحصى، فكم من ملايين صرفت، وكم من جهد بذل، وكم من سنوات انقضت، ولكن ما هي النتيجة؟! أكاد أقول مقارنة بما بذل من جهد ومال.. لاشيء!. لقد ظلت التقنية غريبة، فرجة ليس أكثر، يتم التعامل معها وفق عقلية طفل في متجر للألعاب، وتحولت برامج الإصلاح الزراعي عن أهدافها وتمخضت سنوات المحاولة عن زيادة في التبعية اكثر. إن هذه المحاولات تشبه هراً وقع في عجين كلما حاول التخلص غاصت أقدامه اكثر، لقد زاد التخلف تخلفاً، وزادت التبعية حدة. لقد غاب على مخططي التنمية، رغم افتراض حسن النوايا، أنه لكي نزرع شتلة ما يجب أن نعد الأرض أولاً لاستقبالها لكي تنمو فيها، والأرض التي يجب أن نزرع فيها شتلة «النمو» التقنية وغيرها هي «العقلية» ولا يمكن أن تنمو في أرض غير قابلة لها، ولهذا ظلت الشتلة غريبة، تموت فنستورد غيرها، وهكذا ظلت الأرض تلـ" الشتلة، العقلية ترفض التقنية والتقدم رغم ما يدفع مقابلها من أموال ورغم الإصرار على استيرادها وهنا أيضاً موقف اجتماعي متناقض!.

إن على المحافظين في عالمنا وعي الخيار الحدي: إذا أردنا التقدم تقنياً فإن ذلك يتطلب عقلية مناسبة، وإذا اردنا الحفاظ على العقلية التي ورثناها فلا فائدة من استيراد التقنية إلا تشغيل مصانع الآخرين، وهذه هي التبعية الحقيقية وليس كما يروجون. فإذا لم يحسم هذا الخيار فإن مصيرنا ربما سيكون مصير «حمار بودان» الموت بين فكي التناقض!.

إذن التغيير الفعال والحقيقي والدائم ليس التغيير المادي، لقد تعاقبت الحكومات على بلدان العالم الثالث، كل يرى أنه سينجح فيما فشل سابقه فيه، وتعاقبت التجارب الإصلاحية وبثمن باهظ دفعته شعوب ليس لديها في الغالب فائض لازمنياً ولامادياً تضحي به، استنزفت خبرات، دمرت موارد، سالت دماء ناهيك عن العرض والدموع، ولازال العالم الثالث يراوح في مكانه، هذا إن لم يكن حالة قد ازداد سوءاً بتراكم التجارب الفاشلة، إن التغيير الحقيقي يجب أن يكون في «الإنسان» نفسه في عقليته، في أنماط تفكيره، وباختصار تغير الثقافة.

إن الاستثمار الحقيقي والتنمية الحقيقية تكون في الإنسان وبالإنسان

ومن أجل الإنسان إنه استثمار «الحرية»، لكن هـذا الاستثمار وهـذا التغير لا يمكن أن يتم في غياب المثقف!.

إن دور المثقف إذن عظيم الشأن وخطير، إذ ليست المسـألة كمـا قلنا مدّ سكة حديـد، أو تسيير حـافلة، أو بنـاء عمارة، فهـذه إن قامت على خطـأ بالإمكان هدمها وبناء أخرى وستكون الخسارة مادية فقط أو بالإمكان استيراد شركة وخبراء ليقوموا بذلك نيابة عنّا وعلى أفضل وجه، فإذا كان الأمـر يتعلق «ببناء» الإنسان القـادر على أن يضع أقـدامه على طـريق التقدم فـإن الخطأ باهظ الثمن، وقد لا يعوض، كما أنه لا يمكن لأي خبرة أجنبية أن تصنعه لنا.

أين المثقف إذن؟ ولماذا هذا الغياب وقت الحاجة إليه؟!.

قد يجيب البعض: إنه مع بوليس الأنظمة وقمعها، وقسـوة الحياة وطلب المعيشة الذي يقصم ظهر المثقف، أو اغراءات البتـرو دولار وما في حكمهـا، فإننا إن بحثنا عن المثقف أما نجده تحت هروات البـوليس يئن، أو يكدح من اجل لقمة العيش، أو في فنادق الدرجة الأولى ما بين مطـار ومطار وسمسـاراً متجولاً يحمل تجارته تحت إبطه لمن يدفع اكثر، او أنه قد «فر إلى جهنم».

ولكن هل لكي يكون المثقف مثقفاً لابد وأن يكون ضد كل الأنظمة ما هو مـوجود منهـا وما سيـوجد؟! أليست الأنظمـة الصالـح منها والطـالـح نتـاج اجتماعي وليست دائماً السبب؟! هل يمتنع عن أي مشاركة لكي لا يدخل زمرة السماسرة، هل لابد وأن يعيش في شطف والفقر يقصم ظهره؟!.

إن الوضع المأساوي يجعله كل هذا وفي نفس الوقت وإلا فليس مثقفاً: يشارك ويمتنع، مع وضد، يتكبـد شطف العيش ولايقصم الفقر ظهـره يفر إلى جهنم وهو وسط الجموع، فهو لن يغير شيئاً، ولن يكون فعالاً ما لم يتـورط في واقعه، لكن دون إن يستحوذ عليه الواقع!.

أمـا غيـاب المثقف فيمكن أن نجـد لـه تفسيـرين متكـاملين ربمـا همـا في الحقيقة تفسير واحـد: إن الدولـة قامت غـالباً في غيـاب المثقف، بل أحيـاناً الدولة هي التي صنعت المثقف، واعني بذلك وباختصار ـ ربما تتاح لنا فرصة العودة إليه لتوضيحه اكثر في فرصة أخرى ـ إن الدولة قامت غالباً في العالم الثالث على طريقة المشاريع التنموية فيه: مفتاح في اليد.

غداة حروب الاستقلال استوردنا الدولة جاهزة بكامل مؤسساتها وقوانينها ودستورها: تحول شيوخ القبائل إلى «نواب في مجلس الأمة، والأمة وهمية. ورعاة الأغنام إلى رعاة الناس بعد أن ألبسوا قيافات أيضاً مستوردة. ما بين ليلة وضحاها وجدنا الدولة قائمة بموسساتها وشرطتها وإداراتها وسجونها ومصانع مثقفيها. وحتى عندما قامت ثورات في بعض الأنحاء، فإنها ولظروف ترجع إلى نشأتها وإلى نشأة الدولة نفسها المشار عليها، كانت بالضرورة ثورات سياسية قامت سابقة لأي ثورة ثقافية لاستحالة هذه في الوضع السابق على الثورة، مما أدى إلى استحالة ثورة ثقافية فعالة باستنادها إلى الثورة السياسية. وأجهض الثورات السياسية ليجعل منها في الغالب، ورغم النوايا الحسنة، مجرد تغيير شكلي في أشخاص الدولة.

أحياناً كان المثقف يناضل سياسياً، واحياناً أُخرى عسكرياً من أجل الاستقلال، فإذا ما تحقق، واراد أن يلتفت للتغير الثقافي وجد الدولة تنيخ عليه بكلكلها، وأحياناً لم يكن موجوداً أصلاً فصنعته الدولة. الدولة إذن قامت في غياب المثقف، وعندما وجد لم يجد له مكاناً، ومع ذلك ومن واقع وضعه المأساوي فإن عليه أن يصنع مكانه وان يعاني «الفرار إلى جهنم» فهو مسئول حتى على ما ليس من مسئوليته، ومع ذلك فإن الدولة التي تقهر المثقف ليست بأقل غربة منه، وربما قهرها للمثقف ليس إلاَّ لأنه يجسد لها هذه الغربة ويذكرها بأنها قامت «مفتاح في اليد».

طرابلس 90/9/6

د. رجب بودبوس

موقف 8
لماذا تخلفنا؟!

إن التخلف، لكي يولد وينمو، يتطلب مناخاً خاصاً به: هو ما نطلق عليه المناخ النفسي الاجتماعي. هذا المناخ من الصعب تحديد بدايته واسباب وجوده، فهو من ناحية يظهر ببطء شديد، ولا يصير ملاحظاً إلاّ وقد استفحل أمره وجر معه الوعي به حتى يستحيل وعيه، كمن يُعطى مخدراً بجرعات صغيرة، فلا يشعر أنه يتخدر حتى يغيب عن الوعي.

ومن ناحية أُخرى قد تكون الأسباب غابت بغياب الأجيال المتعاقبة وتكون الأجيال التالية قد ورثت إرثاً تحمله دون أن تعيه كمن يجثم عليه كابوساً، مستسلماً له في قمة اعتقاده المقاومة، وتكون محاولاته الخروج منه مزيداً من الغوص فيه.

كما أن أسبابه تثير مشكلات ابستمولوجية «معرفية» فهو باعتباره تخلف حادث في مجتمع إنساني، من المستحيل تحديد سبب واحد يمكن أن نرجع اليه التخلف، ولا نستطيع إلاّ البحث عن شبكة معقدة متداخلة من الأسباب، أحياناً ليس أياً منها منفرداً هو السبب، بل إن تداخلها واجتماعها معاً هو السبب وراء الظاهرة المعنية.

كما أن معرفة الأسباب، حتى وإن أمكن بدقة مطلقة، وحتى لو أمكن تحديد علاجها، فإن التحول أو حتى بداية التحول من حالة التخلف أو الخروج منها لا يتم لمجرد المعرفة، فالفرق في المجتمع الإنساني هائل بين المعرفة والوعي، فقد نعرف لكننا لا نعي ما نعرف وإن كان الوعي مشروطاً بالمعرفة، فهو حالة انعكاسية تنبني على المعرفة.

كما أن هناك ظاهرة أُخرى في تعامل الفرد والمجتمع مع التخلف يمكن أن نجد لها شبيهاً في تعامل المريض النفسي مع مرضه، فهو يذهب إلى الطبيب وهو يطلب العلاج وقد يكلفه هذا باهظاً، ولكن العقبة الأساسية في طريق العلاج إن المريض أحياناً لا واعياً يرفض العلاج ويرفض الشفاء، لأنه في مرضه اكتسب وضعية خاصة يخشى ان يحرمه الشفاء منها، كذلك

الفرد ـ المجتمع، وإن كان يطلب الخروج من حالة التخلف، وإن كان يعرف أن التخلف ومحاولته الخروج منه يكلفه غالياً، إلاّ أن التخلف اكسبه «وضعية خاصة» يجعله الحرص عليها يرفض لا وعياً «الشفاء» واقل «امتيازات» الوضعية الخاصة التنصل من المسئولية، فالتخلف يصير المشجب الذي يعلّق عليه كل تقصير، وترجع إليه كل مسئولية، مما يمنح الفرد ـ المجتمع نوعاً من الراحة وإن كانت زائفة! هنا الفرد ـ يمارس سوء الطوية أو نفاق الذات.

ولهذا يتطلب العلاج ليس فقط معرفة أسباب التخلف وعلاجها بل الوعي من ناحية بهذا التخلف، ومن ناحية أُخرى وعي مقاومتنا اللا شعورية للخروج من التخلف، وبالتالي السعي لقهر التخلف ابتداءً من الوعي الخاص وانتهاءً بالوعي العام، من الوعي الفردي إلى الوعي الاجتماعي.

إن تناقضاتنا واضحة في التنديد بالتخلف من ناحية وممارساتنا المتخلفة من ناحية أُخرى، فقد تجد، وهم كثر، من يحدثك عن نظافة الشوارع في بلدما، وانضباط الناس الأخلاقي والمسلكي واحترام النظم، لكنه وهو يتحدث لاعناً التخلف، يلقي بعلبة السجائر الفارغة، او عقب السجارة من نافذة السيارة، والأمثلة عديدة قد لا تحصى، فذاك الذي يحدثك ساعة عن القيم الدينية تاركاً عمله سائباً، أو ذاك الذي ينهض من الصلاة ليأكل لحم اخوته ميتاً قولاً وعملاً... إلخ

إن هذا التناقض بين المعرفة والسلوك هو البؤرة الأُولى التي تنمو فيها ظاهرة التخلف، فمستوى المعرفة لم يتحول إلى مستوى وعي وبالتالي سلوك، فاستمر سلوكنا يناقض معرفتنا، وكأننا نعيش في عالمين منفصلين عالم المعرفة وعالم السلوك، مما ولّد تمزقاً في نفوسنا تظهر أثاره جلية في حياتنا الاجتماعية.

كما أنه من المحتمل جداً أن سبباً ما قد أدى إلى هذه الحالة المتخلفة التي نعيشها، قد يكون راجعاً لنزوة «ملك» أو كارثة طبيعية لم تعالج في حينها، كسوء محصول زراعي، لكن هذا السبب الطارئ الذي عمل كالقطب المغناطيسي الذي جذب إليه العوامل الثانوية اندثر ولم يترك لنا من أثر إلا التخلف، وصار من الصعب الوصول اليه، لأنه كسبب انقطع عن الوجود بعد

أن ولّد التخلف دون أن تكون صلته أنذاك بـأثره واضحـة، فصار الأثـر كأنـه سبب.

كذلك فإنه من المعروف، في التاريخ الاجتماعي أن التمييـز بين السبب والأثر أو العلة والمعلول، إن لم يكن مستحيلاً فهـو صعب، فقد يكـون المعلول علة، والعلة معلول، وقد يعمل المعلول عمل العلة، وقـد يتواتـر الظهور: معلـول علة، علة معلول في سلسلة طويلة ومعقدة تجعل من الصعب، على نحـو يقيني الوصول إلى نقطة البداية.

نظـراً لهذه الاعتبـارات، ولأنه في نظـرنا يستحيـل التفسير الـواحـدي لظاهرة التحلف، فإن أفضل طريقة لتناول الموضـوع هي دراسة هـذه الشكبة المعقدة من الأسباب والنتائج والتي تكوِّن في نهايـة المطاف المنـاخ النفسي الاجتماعي للتخلف، زاعمين، أن هذه الظاهرة لا ترجع لسبب واحـد، ولا حتى لعدة اسباب متميزة عن بعضها البعض، بل ترجع إلى تفاعـل معقد لمجمـوعة من الأسباب، زاعمين ايضاً أن هـذا المناخ النفسي الاجتمـاعي يعمل بـدوره في المجتمع كعلة تأزيم التخلف مما جعل الكثيرين يقفـون عنده على انـه هو السبب.

ويجدر بنا أن نشير اننا لا ندعي القول الفصل، ولا نزعم أننا حاصـرنا وحصرنا ظاهرة التخلف في جمل منمقة، وفقرات حامية، والا فإننا نحن أيضاً نسلك سلوكاً متخلفاً، وليس هدفنا إعداد قائمة العلاج كـالوصفـة الطبية يكفى أن يتجرعها المجتمع ليشفى ففي هذا موقف وصايا على المجتمع وهـو موقف متخلف أيضـاً، إن الامر يتعلق هنـا بمناخ عـام للتخلف وليس مجرد أسبـاب يمكن علاجها منفردة، فالظاهرة معقدة جداً من تعامل الفـرد مع رغيف الخبـز الذي يشتريه فائضاً عن حاجته ليلقى به في «القمامة» إلى تعامل الـدولة مـع عـائداتهـا وتبذيـرها، ممـا يتطلب وعي المناخ العـام وليس مجرد الأسبـاب، فالتخلف هو أكثر الأشياء عدلاً في القسمة بين المتخلفين.

اننا نهدف بكل تواضـع إلى الكشف عن المناخ العام وتعريفه لنترك لكل فرد وللمجتمع أن يختـرع الحل بحـرية، فـالحريـة هي المقابـل الفعال ضـد التخلف.

إن التقدم يعني التراكم، والتراكم يعنى الإضافـة والتي تعنى الجديـد،

والتقدم الحضاري ليس إلا تراكم كمي وكيفي سواء في مستواه الفردي أو الاجتماعي، والجديد والإضافة لا يوجدان ضرورة في الواقع المعاش في فترة ما، بل هما ما يجب خلقه وإبداعه، والإنسان هو الخالق المبدع (ليس في المفهوم الديني) ولذلك فإن البحث في التخلف يعنى بالدرجة الأولى البحث في الإنسان لمعرفة لماذا يتوقف الخلق والإبداع، إن الواقع المادي والاجتماعي، بما في ذلك الإنسان، لو ترك لحالة لصار تكراراً، وفي التكرار بذرة التخلف، فالتكرار، بتعاقب الأجيال، يتبين تخلفاً، كما أن التكرار يعني شيئاً فشيئاً ارتداد المجتمع إلى الحالة «الطبيعية»، بينما نقطة الابتداء في الحضارة هي كسر «بيضة» الطبيعة وتحطيم سلسلة التكرار.

صحيح يميل الإنسان عادة إلى التكرار وإلى المألوف، وما تعود عليه، ويخاف الجديد والمخاطرة والمجهول، لما قد يحمله من نتائج سيئة أو على الأقل لا يضمن النتائج لصالحه، وهذا الميل وإن كان في حدود معينة مقبولاً وطبيعياً ولا يعتبر مرضياً إلا أنه إذا تعدى هذه الحدود صار مرضاً عضالاً يصيب الحضارة فيقعدها.

لا شك إذن في أن الحضارة خلق وابداع، وبمعنى أدق هي رفض للتكرار والمألوف، والذي يعني المخاطرة والجرأة، وليس من صالح أي مجتمع قمع رافضي التكرار اي المجددين والمبدعين مهما شطحوا، فهم في كثير من الأحيان «فئران المعمل» الذي يجرب عليه الجديد، ويتحملون في انفسهم نتائج المخاطرة، ويقدم نجاحهم، ان نجحوا للآخرين قدوة، أو حياتهم وقوداً إن فشلوا. فالثابت في التاريخ الاجتماعي إنّ رفض التكرار، والخروج عن المألوف والمخاطرة، لا يتم بمبادرة جماعية اي من كل المجتمع، فالمجتمع «أعقل» من أن يضع كل بيضة في سلة واحدة لكنه ايضاً يجب ان يكون أعقل من أن يقمع كل خروج عن المألوف لمجرد انه مألوف ويحرم نفسه من مستكشفي الطريق له لكي يتقدم في أمان.

إن روح الحضارة هي المخاطرة والجرأة بكل معانيها: فاكتشاف مجاهل الصحراء مخاطرة بدونها يظل الإنسان قابعاً في حدود الأرض التي سبق وان وجد عليها، تضيق عليه، ويعاني شح خيراتها، ويقنع كلما شحت بالأقل فالأقل، وركوب البحر جرأة ومخاطرة، وغوص الاعماق، والإبحار في الفضاء، ولا يختلف عن هذا خوض أعماق الفكر وتعرية الأصنام، ومهاجمة اسرار

الطبيعة ووضع الفروض الأكثر جرأة، إن أعظم الأفكار ما ولُد غريباً محارباً لا مألوفاً، ومن أعظم الاكتشافات ما أثار السخرية والهزوء تماماً كمحاولة عباس ابن فرناس الطيران!.

إن كانت روح الحضارة والتقدم في المخاطرة والجرأة، فإن مرض التخلف في انعدام هذه الروح، إن الذي لا يتجرّأ ولا يخاطر لن يكتشف جديداً، ولن يضيف شيئاً، مكتفياً بأن يستهلك ما سبق كشفه وما سبقت إضافته، وهذا ينطبق على كل المستويات ابتداءً بالمستوى الشخصي، إن معرفة الناس جرأة ومخاطرة، فمن أدراك أن هذا الشخص الذي تعرفت عليه سيكون أهلاً لصداقتك، وأنه لن يسبب لك الضرر؟! ولكن بدون هذه «المخاطرة» لا يمكن أن نكسب صديقاً جديداً وستظل دائرة الأصدقاء حولك تضيق حتى تجد نفسك وحيداً والعالم الذي لايتجرأ حتى على «اللامعقول» لن يضيف للرصيد العلمي شيئاً، وسيظل يعيد «تجارب» مستهلكة، والمفكر الذي لا يغزو بجراة مجاهل الفكر سيعيش على الاجترار والتلفيق، الجرأة والمخاطرة هما شعلة الحضارة، ولكي تظل شعلة الحضارة متقدة فإن وقودها المزيد من الجرأة والمخاطرة، فإذا لم يتوفر لها هذا الوقود انطفأت وعاش المجتمع في ظلام التخلف، إن الذي لا يبدع ولا يخلق ولا يخاطر ولا يجرؤ، يعيش مستهلكاً لما سبق أن أبدع وما سبق أن خاطر آخرون من أجله، يعيش ليأكل رأسماله الذي يتناقص تدريجياً حتى الصفر، لأنه لا يضيف إليه جديداً: إن القناعة في لغة الحضارة قبر!.

فإذا تأملنا حالنا، وجدنا أنفسنا نعيش على ما سبق أن صنعه أجدادنا ـ أو ما صنعه الآخرين بفضل اكتشافهم وحاجتهم للنفط ـ نجتر، نلفق، ندمج الهوامش نأكل رأسمالنا، لقد فقدنا روح المخاطرة والجرأة، وحدنا نخشى الابتعاد ولو قليلاً عما ألفناه، عما خبرناه، عما ولدنا عليه سواء هذا على المستوى الشخصي أو الاجتماعي، العلمي أو العملي، إننا على المستوى الشخصي نخشى ونكره أن نبتعد عن الشارع الذي ولدنا فيه، المدينة التي ترعرعنا فيها، العمل الذي ألفناه، أن نضع موضع سؤال عاداتنا، تقاليدنا، طرق حياتنا، أفكارنا معتقداتنا، نصاب بالهلع لمجرد التفكير أن يجرؤ أحدنا على ذلك، لقد صرنا نجنح إلى الوثوقية، نريد أن نكون واثقين مائة في المائة لكي نبادر، ولكن هذه الوثوقية مستحيلة، إذن فضلنا ألا نبادر،

أخذين شعاراً «الوجه الذي تعرفه أفضل من الذي لا تعرفه» الطريق الذي تعرفه أفضل من الذي لا تعرفه، الفكرة التي تعرفها أفضل من تلك المجهولة، ....وهكذا..؟

ولكن كيف عرفت الذي تعرفه إن لم تكن قد خاطرت بمعرفة ما لا تعرف؟! أليست المعرفة من ابسطها، معرفة شخص، إلى أعقدها المعرفة الفلسفية، قد كانت نتيجة مخاطرة! نتيجة اقتحام المجهول؟!.

إن المجتمع الحي المتحرك حضارياً إلى الامام هو الذي يعرف كيف يوزان بين قطبي المحافظة والتجديد في علاقة جدلية، لذلك لا يجب أن يفهم من كلامنا رفض المحافظة والانحياز المطلق للتجديد وبأي شكل، فهذا موقف أقل ما يوصف به أنه غير علمي وعاطفي، فالقطب المحافظ يلعب دوراً مهما جداً حتى لا يصير التجديد مجرد مبرر لنزوات ارتجالية ومغامرات ليست محسوبة النتائج كما أن قطب التجديد يلعب دوراً مهماً في إجبار القطب المحافظ على إعادة النظر في محافظته وأن يضع موضع سؤال وتوقيته. وإذا كانت سيادة النزعة المحافظة تعني الجمود والركود، فإن سيادة التجديد المطلقة تعني الغوغائية، كما أن المبالغة في التجديد قد لا تكون إلا رداً على المبالغة في المحافظة، واحياناً الارتداد للمحافظة المتطرفة ليس إلاّ جواباً للتطرف في التجديد، وفي كل الأحوال انعدام التوازن الاجتماعي بين قطبي المحافظة والتجديد، مما يجعل محاولات الخروج من المأزق كمحاولة الطيران بجناح واحدٍ.

ولم تقتصر النزعة الوثوقية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، بل، وهذا طبيعي ومنطقي، انعكست حتى على ما يدعى البحث العلمي.

إن الميزانيات ترصد، والأجهزة الإدارية تقام، والمعامل تستورد ويتساءل البعض: إذن أين البحث العلمي؟ لماذا ليس ثمة بحث علمي وقد توفرت له الأسباب؟.

وكان هذا السائل، وهو ايضاً ضحية الوثوقية، يعتقد أن مجرد تخرج المئات من جامعات كبرى، واستيراد الأجهزة ورصد الميزانيات كافٍ وحدة لإنتاج البحث العلمي، إن ما ينقص البحث العلمي ليس فقط الميزانية، ليس

فقط الأجهزة، ليس المعامل، ليس المراجع... إلخ بكل بساطة ينقصه روح البحث العلمي.

ولا نعني بهذا الرغبة في البحث، فهذه قد تتوفر، ولكن أقصد روح المخاطرة والجرأة أي عكس الوثوقية تماماً، فهذه الوثوقية تقتل في العلماء أنفسهم روح البحث والإبداع، وتجعل أعمالهم مجرد تكرار وهوامش تفوق المتون، إن الوثوقية تعني أن النتيجة موجودة في المقدمة، ترى إذن ما نفع هذا الجهد الذي يقتضيه الوصول إلى النتيجة مادامت موجودة في نقطة البداية؟!.

وأي جديد ستضيفه، إن الوثوقية هي الإرث الثقيل للمنطق الأرسطي، إن شبح ارسطو يخيم على كل بحوثنا ويطاردنا في أروقة جامعاتنا، ولا فرق يذكر في هذا بين علماء الطبيعة وعلماء الفكر، فلكي يكون بحثك «علمياً» يجب أن تكون هوامشه أكبر من متونه، وان تدلل بنص على ما تقول لكي يكون قولك علمياً إنه منهج «العنعنة» فإذا تساءلنا هل يكفي لعلمية النص أن يسند إلى أخر؟! وهذا الأخر من أين له أن يأتي بما أتى به، لماذا لم يسنده هو الآخر وهلم جرا! أليس تقييم العلمية الصحيح ينبغي أن يتوجه إلى الفكرة أو النظرية ذاتها بغض النظر عن إسنادها.

لقد أقعد بحاثنا الخوف من الخطأ فصارت بحوثهم «عنعنة» وتكراراً وتلخيصاً، وأعمتهم الوثوقية فصاروا يطلبون الحقيقة أما كاملة وإلا فلا، غير واعيين بأن الحقيقة تراكم حقائق والعلم إضافات متواصلة، وإن الخطأ في البحث العلمي مفيد، فصارت بحوثهم تكراراً لا يضيف جديداً!!.

في وقت من الأوقات يصعب تحديده نشأت في تاريخنا الاجتماعي فئة اعتقدت أنها الأعلم والأفقه بكتاب الله القرآن من غيرها، وربما هذا صحيح بملاحظة الجهل والأمية حولها، يدعى هؤلاء تارة فقهاء، وأخرى علماء أو رجال دين، وخلال عصور طويلة كانت علوم الدين «هكذا اصطلح على تسمية البحث في القرآن والسنة والتراث الاجتهادي...» هي العلوم الوحيدة التي تدرس وتُدرّس، وصار الضالع فيها هو العالم الذي يشار إليه بالبنان ويقصده الناس للبركة، إن لم يكن للاستشارة والإفتاء، وقد اكتسب المشتغلون بهذه العلوم، مكانة متميزة إن لم تكن مادية فمعنوية، مما يعطينا تفسيراً أولياً لرغبة هؤلاء

الاحتفاظ بالوضعية المتميزة على ما كانت عليه في مواجهة العلوم التي وإن كبتت في حقب من تاريخنا الاجتماعي «لاحظ قائمة محرمات الغزالي على البحث»، فإنها بزغت في مدرجات أوروبا وبدأت تتسرب إلينا ثانية، ولكي يحافظ هؤلاء المشتغلون «بالعلوم الدينية» على وضعيتهم كأعلم العلماء وأفقه الفقهاء، توجهوا إلى إشاعة وترسيخ فكرة أن العلم بالقرآن هو العلم الوحيد، بل ذهب بعض المتطرفين اليوم إلى تحريم الاشتغال بالعلوم الأخرى على أتباعه مبرراً ذلك بأن الاهتمام يجب أن يكون بعلم الآخرة وليس بعلوم الدنيا الزائفة، إذ لما كانت الدنيا زائفة فإن علومها زائفة أيضاً!!.

ولكي يكون لهم ذلك أشاعوا الاعتقاد بأن في القرآن كل العلوم وساندهم في هذا بعض المستشرقين الذين صاروا استثناء حجة يحتج بها! ولا أريد مناقشة ذلك، وهل القرآن الكريم كتاب طبيعة وكيمياء ورياضيات وفلك واقتصاد... إلخ، ولكن يكفي أن نطلب منهم ان يوجدوا لنا علماً لم يكتشف بعد على يد الكافرين بالقرآن لنسبقهم، لا ان ينتظروا اكتشافه ليبحثوا بعد ذلك في ألفاظ القرآن يلوون أعناقها لتحقق لهم أغراضهم، إن الواضح أن هؤلاء، بقصد أو بدونه يستخدمون القرآن لصالحهم، وليس همهم خدمة الدين بل المحافظة على الوضعية المتميزة التي لهم في المجتمع الإسلامي، والتي رأوا على غير حق ان انتشار العلوم يهددها. فإذا كان في القرآن كل العلوم، وهم الأدرى بالقرآن إذن هم الأدرى بكل العلوم، هكذا خيل إليهم انهم سيستعيدون مكانتهم.. ولو على حساب صالح المسلمين!.

والذي يهمنا هنا، رغم شعورنا بمدى الضرر الذي يلحق بالقرآن وبالمجتمع الإسلامي من جراء هذا الاعتقاد الذي دعمه بعض المستشرقين ربما ليس صدفه، الذي يهمنا هو تأثير هذا الاعتقاد على مناهج البحث العلمي، لقد جعل هذا الاعتقاد المنهج الوحيد في البحث العلمي هو المنهج التحليلي أي الاستنباطي، وهذا المنهج وكما هو معروف يبدأ من كليات ليصل إلى جزئيات ولهذا لا يضيف جديداً، من هنا، من سيطرة هذا الاعتقاد بدأ العلم في عالمنا الإسلامي يضمحل، إلى جانب انعكاسات هذا المعتقد على نفسية الباحث: إذا كان كل شيء مسبقاً موجود فلماذا عناء البحث؟!.

ولا يكفي أن نعرب العلم أي نترجمه إلى العربية لكي يكون عربياً، فهنا حتى وإن ترجم إلى العربية لا يمنعه أن يكون غير عربي تماماً كما ان ترجمة

رواية دروب الحرية لا يجعلها عربية، إن تعريب العلم يعني استيطانه، ويعني أنه حتى وإن نقل أو كتب بغير العربية لظل عربياً تماماً كما ظلت أعمال ابن سيناء وابن رشد وغيرهم علماً عربياً رغم نقله إلى الإنجليزية والفرنسية وغيرها.

المشكل الحقيقي يكون في غير هذا، لماذا لم نتمكن من توطين العلم؟ لماذا لازلنا نستورده ككل شيء؟ لم يجعل الآلة أو الجهاز الذي نستورده عربياً لأننا ترجمنا إرشاداته إلى العربية؟!.

دعونا نستعرض هذا المثال لكي نفهم، إن السائق الماهر هو الذي تمكن من تحويل جزء من جهازه العضوي إلى درجة من الآلية مناسبة لآلية السيارة، فهو يزيد السرعة، ويغير درجاتها ويستخدم الإشارات، ويتحكم في عجلة القيادة بأقل قدر ممكن من التفكير الواعي، أنه هنا تمكن من إقامة علاقة آلية بين جهازه العضوي وجهاز السيارة في الوقت الذي منح فيه جهاز السيارة درجة من العقلانية.

هذه العلاقة يجب أن تكون بيننا وبين العلم، ولكنها للآن لم تقم، لماذا؟..

إن موقفنا هنا يعاني مما يسمى في علم النفس L'ambivalence نحن نعرف مزايا العلم والحضارة، من منا ينكر فوائد الكهرباء الهاتف، الطائرة، السيارة، أجهزة العلاج... إلخ نحن نريد هذه الانجازات بكل عقولنا، ولكن هذا الموقف يشله موقف نفسي: ما يرتبط بهذه الانجازات مما نراه سيئاً يجعلنا لا شعورياً نرفض هذه الانجازات بنفس القوة التي نريدها بها.

إذن نحن نريد العلم ونرفض العلم في نفس الوقت، نريده بعقولنا ونرفضه بلا وعينا، وهذا يشل ذاك، هذا التناقض العقلي النفسي جعل توطين العلم عندنا أمراً غير مضمون رغم ما صرفناه على العامل وعلى تكوين من نريدهم علماء ظل العلم غريباً وسيظل غريباً حتى وأن كتب بالعربية، غرابة موقف ذلك الطبيب الذي يغادر عيادته يحمل ابنه إلى المشعوذ!.

إن علينا تجاوز هذا التناقض، والتغلب على الرفض النفسي حتى يمكن أن نخلق علماً عربياً حتى وإن كتب بغير العربية.

ويمكننا أن نشير في عجالة إلى نقطة أخيرة في هذا الصدد والمتعلقة بشيوع معتقد «القدرية». وقد يتساءل البعض وما علاقة هذا البحث العلمي؟! ألم تعد عشرات المقالات وتدبج الخطب وتؤلف الكتب في البرهنة على حث القرآن للنظر والبحث العلمي؟ ألم يحصي البعض أكثر من ثلثمائة وستين آيةً في الحث على استعمال العقل والبحث؟! نعم هذا صحيح، ولكن صحيح أيضاً وبكل أسف إن ذلك الجهد المشكور لا يمحو آثار قرون من ثقافة قدرية، فالمسألة هنا، وكما أشرنا في عدة مواقع ليست دائماً على مستوى «الوعي»، ففي المجال النفسي الاجتماعي فإن الآثار المترتبة أكثر صموداً ومقاومة من الأسباب التي أوجدتها.

لا جدال في أن القرآن يحث على البحث العلمي والنظر العقلي، ولا يستوى في القرآن «الذين يعلمون والذين لا يعلمون» ولكن هذا لم يغير بعد من الثقافة القدرية التي لازالت سائدة، وهنا أيضاً تتضح ازدواجية السلوك والمعرفة عند المسلمين، فالمشكلة في المسلمين وليس في القرآن، هذه الثقافة القدرية تفقد الباحث دوافع البحث والتي أبسطها الإيمان بقدرته، والشك في أن الأمور لابد وأن تكون على ماهي عليه، غير قابلة للتعديل أو التغيير او العلاج.

وللموضوعية فإن الثقافة القدرية ليست وليدة الإيمان الديني تماماً، بل ربما طوعت الثقافة القدرية الإيمان الديني، إنها وليدة انتظار المطر، أو الحياة في صحراء قاحلة، وقد زاد الطين بله ظهور النفط في بلادنا العربية والذي أدى إلى تقوية الثقافة القدرية، فنحن لم نكتشفه، ولم نستخرجه، ولم نستهلكه وكل ما عرفناه أنه جاءنا بالدولارات «رزق من السماء» تماماً كما كنا ننتظر المطر أن يأتينا بالخير، لقد كنا في انتظار الله أن يرحمنا بالمطر، واليوم في انتظار أسواق النفط أن ترحمنا بالدولارات.. في مثل هذه الثقافة كيف للمنهج العلمي أن يزدهر مهما استوردنا معداته من أوروبا؟!.

هذا هو المناخ النفسي الاجتماعي الذي ولد التخلف ويحافظ على استمراريته الوثوقية من ناحية، انعدام الجرأة والمخاطرة من ناحية، الثقافة القدرية، حرص فئوي على أوضاع متميزة قضى على روح الخلق والإبداع واستحال بذلك التراكم الحضاري فصارت حياتنا تكراراً واستهلاكاً لإبداعات

غيرنا مادام الغير في حاجة إلى نفطنا الذي هـو بدوره هبـة من السماء أو من جوف الأرض!!.

هل الصورة الآن أمامنا واضحة؟ هل تعرى المناخ النفسي الاجتمـاعي للتخلف كاشفاً عن خفاياه؟! لا نعتقد ذلك بعد، فإذا اعتبرنا التقـدم الحضاري تـراكم خبرات وإضـافات فـإن ما قـدمناه لا يكفي لتفسيـر حـالـة الانسـداد الحضاري إلاّ من بعض الجوانب. لماذا لم يحدث تـراكم ولم تحدث إضـافات رغم أنه أحيانـاً هناك مـا يمكن أن يتراكم ومـا يمكن أن يضاف فلسنـا ندعي حالة الإملاق الحضاري المطلق؟! لماذا قد تضيع انجازات وتتبخـر إضافـات وكأننا نحمل ماءً في «قربة ذات ثقوب» نملاها ولكن لا يصل منها شيء؟!.

إنها في هذه الحالة مشكلة أداة الوصل الحضاري أو حامل الحضـارة «اللغة».

لا أعني ان اللغة العربية واي لغة أُخرى متخلفة في ذاتهـا ولا متقدمـة في ذاتها، فاللغة أيضاً نتاج اجتماعي كغيره من نتاجات المجتمع تتقـدم وفق استعمـالها أو تتخلف بسبب استعمـالها، وبـالتالي مسئـوليتنا واضحـة، لقد استخدمنا لغتنا استخداماً متخلفاً او قصرنا أصلاً في استعمالها، او وجهناها لاستخدامات وحبسناها عن استخدامات أُخرى. هذا كلـه صحيح، ولكن مـع ذلك أمامنا ظاهرة واضحة للعيان ان لغتنا الحالية قاصرة!.

دعونا أولاً نـورد بشيء من الإيجاز لمحـة عن وظائف اللغـة الأساسيـة على الأقل فيما يتعلق بموضوعنا، لكي نوضـح أثر اللغـة في التقدم والتخلف، صحيح اللغة ليست السبب، بل قصورها نتيجة ولكن لاننسى اننا أشرنـا منذ البداية إلى أن النتـائج بـدورها قـد تتحول إلى أسبـاب وتعمل في المجتمـع عملها، إننا نرجع إلى حد ما المنهـج الظاهـراتي «الفينوميـنـولوجي» فنـدرس اللغة كما تظهر حالياً بوضعها الحالي.

للغة وظائف أساسية تتمثل في:

1 ــ أنها أداة اتصال وتفاهم بين الناس الحاضرين في فترة تاريخية ما وفي حدود مجتمعها فهي أداة اتصـال اجتماعي تنشـأ مع الاجتمـاع وتتطور بتطوره وتركد أو تتخلف بركوده وتخلفه.

2 ــ أنها أداة نقل التراث عامة من الجيل الماضي إلى الجيل الحـاضر وإلى

جيل المستقبل، بمعنى أنها أداة اتصال تاريخي تربط الماضي بالحاضر بالمستقبل.

3 ــ أنها مخزن التراث والفكر ومعظم الانجازات الحضارية لمجتمع ما.

4 ــ أنها أداة رئيسية في حدوث التراكم الحضاري.

وبالنظر لهذه الوظائف الأساسية تعتبر اللغة العمود الفقري لأي حضارة، فهي أساس الاجتماع الذي بدونها يكون مستحيلاً وهي أساس التطور فبها يحصل الجيل الحاضر على خبرات الأجيال الماضية، كما ينقل خبراته إلى الجيل المقبل، وهي أساس التراكم الحضاري إذ بدونها يكرر كل جيل، وربما كل فرد نفس الخبرات وهي فوق ذلك اساس الشخصية القومية، لأن بها وفيها تكون حاضرة الانجازات الحضارية والفكرية وكل تراث الماضي لقومية ما، بل لا نبالغ حين نزعم أن الحضارة بدأت مع اختراع اللغة.

ونظراً لكل هذه الاعتبارات تصير الحضارة مستحيلة بدون لغة واحدة لكل أمة، وكذلك فإن أي خلل يصيب اللغة في تركيبها أو استخدامها، وأي انحطاط فيها يترجم ضرورة بالتخلف الحضاري، فإذا لم يفهم الجيل الحاضر لغة الجيل الماضي ضاعت عليه خبراته واضطر إلى البدء من جديد، وهكذا الجيل المقبل مع الجيال الحالي، ومثال ما حدث في تركيا خير شاهد، إذ بالتحول إلى الحروف اللاتينية ضاعت هوية الأتراك، وصار تاريخهم كومة فاقد الحياة أمام أعينهم. وإذا فقد الجيل الحاضر وسيلة الاتصال والتفاهم هذه، كأن فقدت اللغة قدرتها على نقل الأفكار والخبرات وحتى المشاعر، أو فقدت دفة النقل، فإن المجتمع يصير ليس مجتمعاً بل مجموعة أفراد واستحال التراكم وهو شرط الحضارة.

لنتصور ماذا يحدث في مستوى الحياة الاقتصادية ومعاملاتها في مجتمع اختلطت فيه العملة المزيفة مع الحقيقية بحيث صار الفصل بينهما مستحيلاً! وإذا كانت هناك عقوبة لمزيفي العملة إلّا أنه للأسف لا توجد عقوبة لمزيفي اللغة رغم أن نتائج هذا يفوق ضرراً نتائج ذاك.

وإذا تمعنا النظر في لغتنا العربية تبينت لنا هذه الحقائق: بالطبع نحن ولله الحمد حتى الآن، نتكلم لغة واحدة، ولكن هل كل منا يفهم بالضبط ما يفهمه الآخرون؟ بالطبع نستخدم نفس الكلمات، ولكن هل لنفس الكلمة نفس

المعنى عند كل أو أغلب الناس؟ الا نقف عاجزين امام تراث الماضي وقد أغلق على كثيرين منا فهمه؟!.

إن لغتنا تعاني من أمراض عديدة، بل ربما نخشى أن تصير لغة أجنبية بين العرب، إن الخلل في لغتنا وفي وظائفها واضح للعيان.

ـ فهي لا تؤدي وظيفتها كأداة اتصال بشكل جيد.
ـ وهي قاصرة كأداة نقل خبرات الماضي والحاضر والمستقبل.
ـ وهي شبه عاجزة عن إحداث تراكم حضاري.

ومن هذه الزاوية تكون مشكلة التخلف راجعة إلى حد كبير إلى أزمة اللغة، فلماذا أزمة اللغة هذه؟.

نستطيع ان نوجز أسباب هذه الأزمة من وجهة نظرنا فيما يلي:

لا شك أن مرحلة الاستعمار التي منينا بها وما صاحبها من انتشار الأمية والجهل قد أدى إلى حدوث قطع في التواصل اللغوي مع تراثنا، ثم اصطدامنا بالحضارة المعاصرة، ونحن لغوياً غير مستعدين لاستيعابها، مما أظهر هوة بين لغتنا وبين ما نريدها التعبير عنه.

هذه الأسباب لا يجهلها أحد، ولكن لندعها جانباً دون الانتقاص من تأثيرها السلبي على ما تعانيه لغتنا، ولنبحث الأسباب التي ترجع مسئوليتها إلينا وحدنا، ومن هذه الأسباب نذكر:
ـ التركيز في استخدام اللغة على الشعر الذي يستخدم الكلمات لا على أنها إشارات لواقع، بل على انها الواقع بعينه، أدى إلى سلخ اللغة عن الواقع وهلهلة المعاني وعدم دقتها، فصارت لغة التعبير عن العواطف وليست لغة التعبير عن العقل.

ـ التوجه نحو التجريد المحض والغيبيات كاللغة الصوفية مثلاً التي أفسدت اللغة بجعلها مجردة واغرقتها في محيط المفاهيم الغيبية المجردة.

ـ دخول العديد من غير العرب الإسلام واستعمالهم اللغة العربية أدى إلى نشوء لغة موازية هي عربية لكنها ليست العربية وقد لا يكون هذا العامل مؤثراً في البداية، ولكن مع سيطرة العناصر غير العربية سياسياً زيادة أعدادها وضعف العنصر العربي، صار هناك ازدواجية في «اللغة» اللغة التي

يتحدث بها الناس في الشارع ليست هي اللغة المكتوبة، وقد انتبه العرب ـ وغير العرب ممن يحرصون على سلامة لغة القرآن ـ إلى هذا الخطر الذي يهدد اللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية، فعملوا على تقنين اللغة العربية، وصارت تعلم، مما يدل على أنها لم تعد لغة البيت والشارع.

وحتى يومنا هذا فإن الخطر الحقيقي على اللغة العربية ليس دائماً وفي كل الأحوال اللغات الأجنبية، بل بالعكس في هذه بعض الفائدة لتلك، فإن تفاعل الناطقين بالعربية مع اللغات الأخرى يكسب العربية ثراء ودقة، ولا تتوقف لغة عن الاقتباس من غيرها إلا في فترات ركودها، فالفرنسيون يعترفون مثلاً أن اللغة العربية من ثالث مصادر اللغة الفرنسية، ولا يمنعها ذلك من أن تكون لغة فرنسية، إن الخطر الحقيقي على اللغة العربية هو «العامية» التي تهدد حتى مشروع الوحدة العربية والهوية العربية، ومما زاد الطين بله أن بعض الأدعياء اعتقدوا أن شعبية الآداب والفن والفكر، وتبني مطالب الشارع تعني استخدام «العامية» لغة الشارع، وبدلاً من أن نرتفع بالشارع هبطنا إليه، وإذا استمر هذا الاتجاه فإنه يؤدي لا محالة إلى:

1 ــ التحول التدريجي للّهجات العامية إلى «لغة» لن تلبث حتى تنفصل عن العربية، خاصة وأن هناك مؤسسات مدعومة وقوية أجنبية تسعى نحو هذا الهدف، لأن تمزيق اللغة يعنى جعل حلم الوحدة العربية مستحيلاً وترابط المسلمين وهماً.

2 ــ إن هذه اللّهجات في وضع اسوأ واضعف واقل مليون مرة قدرة على مجابهة متطلبات العصر من اللغة العربية، وهنا لا مناص من تبني لغة أجنبية.

إنني لأعجب من تلك القبيلة في بلد عربي التي ترفع شعاراً تبني لهجتها لغة، إذ كانت اللغة العربية التي يسندها تاريخ حضاري طويل وعريق والتي أمدت لغات أخرى بكنوز من المفردات تقف اليوم في أزمة عند تعاملها مع متطلبات عصر التقنية، فكيف يكون حال تلك اللهجة؟! إن السياسية تتخفي وراء هذا المطلب بكل تأكيد، ولكن هل نسمح للأطماع السياسية عند زعامات فقدت مبررها أن تمزق حتى لغتنا!!.

إن اللغة العربية بين خطرين: خطر متمثل في ضعفها الحالي امام

اللغات المتطورة بحكم الهوة التاريخية، وخطر العامية والتي كالسوس تنخرها من الداخل، خاصة بعد انتشار الأجهزة المرئية والمسموعة واشرطة الفيديو والتي لأسباب أيضاً تجارية تستخدم في معظم الأحوال اللهجات العامية، فهل تسمح للأطماع التجارية أن تفسد علينا لغتنا! وتصير اللغة العربية غريبة تعلم في المدارس والجامعات وكأنها لغة أجنبية يدرسها الطالب لكي يجتاز فيها الامتحان!.

عامل الهوة التاريخية:

إن اللغة كائن حي يتطور وينمو ولكنه ايضاً قابل للجمود وحتى الموت، ولغتنا العربية كانت لغة متطورة جداً، بل كانت لغة العلم والعلماء، وكانت إلى حد كبير قادرة على التعبير بدقة ووضوح، فهنا هو بيكون في كتابه الاورقانون الجديد يؤكد «إن من لا يتقن العربية لا يعتبر عالماً»، ولكن بسبب عوامل سياسية وعقلية وتنظيمية تم اخيراً بسبب الهجمة الاستعمارية جمد الفكر العربي وتوقف الإبداع فتوقف تطور اللغة ونموها، وقد استمر هذا التوقف قروناً عدة، والآن لدينا لغة تنتمي لعصر ليس هذا العصر، إن اللغة العربية قادرة على تقديم وصف دقيق يفوق أية لغة أخرى للحصان والجمل، ولكنها لا تستطيع ذلك بالنسبة للسيارة أو الطائرة أو الجهاز المرئي أو المسموع.

لو طلبنا من أحد أدبائنا الضالعين في اللغة العربية، أن يكتب لنا وصفاً للجنة أو للنار فإنه لن يجد مشقة في ذلك، ولو طلبنا منه أن يصف الحجرة التي يكتب فيها وصفه الذي ربما يفوق دانتي أو المعرى للجحيم لما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

إن تعاملنا مع اللغة يشكل مشكلة حادة، فنحن، ورثة الشعراء، نتعامل مع اللغة ومفرداتها لاعلى أنها إشارات لواقع معاش، ولكن على أنها الاشياء في حد ذاتها، فنشكل المفردات وننمق الكلمات ونصفف الجمل بالضبط كما يتعامل السريالي مع الالوان دون ادنى اهتمام بما تشير إليه في الواقع الممكن. إن الكلمة تشير إلى مدلول، فكلمة مصباح لامعنى لها إلا لأنها تشير إلى المصباح الذي يشع بالضوء فوق راسي، هذه وظيفة اللغة الاساسية، فإذا فقدت هذه الوظيفة انفصلت عن الواقع، وصار لها وجودها الخاص اللا شيء ومنطقها

الخاص في جر الكلمات للكلمات. استمع إلى ذلك الشاعر يغزو ويقاتـل وتنهال عليه السهام، ويقارع السيوف ويكر ويفر على صهوات الخيل كجلمـود حطـه السيـل من عـلٍ وينتصـر ويشتت الأعـداء، ثم يجلس يمسح عـرقه وغبـار المعركة، والخطيب المفوه، يتقاطر عرقه، مناضلاً بالكلمـات، وكتاب الـمـقالات يشنـون حربـاً لاهوادة فيهـا على الأعداء، وهـذا وذاك بعد أن يفـرغ جعبتـه يتنفس الصعداء راضياً عن نفسه لقد قـاما بـواجبهما الـدون كيشوتي، ولكن استبدلنا الـرصاص الحقيقي بكلمـة رصاص، والتضحيـة والمعانـاة الحقيقية بكلمة التضحية والمعاناة، وهكذا بنينا عالماً خيالياً من الكلمات يستنفذ قـوانا فلا يترك لمعاناة الواقع والفعل الواقعي ذرة من قوانا لم تستنفذ، صرنـا نحلم بالفعل، وعندما ينتهي الحلم نكون قد استنفدنا قوانا ونفّسنا عن غضبنا، لقـد صار الكلام فعلاً!: ثم نتهم اللغة أنها فقدت اتصالها بالواقع، انها لا تستطيـع التعبير عن الواقع، أنها لغة العواطف والانفعـالات! لقد أردنـا نحن لها ذلـك. فهل أن الآوان لنعيد إليها واقعيتها؟ إن لغة مرتبطـة بالـواقع، اشـارات تشير إليه مهما كانت فقيرة غير جميلة أفضل من لوحة سريالية بالغة الجمال! هكذا تتبين لنـا ازمة اللغـة، وبالتـالى احد اهم عـوامل تخلفنـا. إن أعتى الجيوش وأشـدها تسليحـاً يمكن هزيمتهـا بسهولـة إذا فقدت قـدرتهـا على الاتصـال المتبادل، وإن أقوى الحضارات تنهار إذا تسرب الضعف أو الخلل إلى لغتها.

فإذا انتقلنا إلى مجال العلاقات الاجتماعيـة والتنظيم الاجتماعي الـذي يسود مجتمعاتنا فإن وضوح عوامل الظاهـرة يكاد يخطف الأبصـار، حتى أن السؤال الذي يمكن أن يطرح ليس الأسباب التي أدت إلى الظاهـرة بل لمـاذا لم نفعل شيئاً أزاء وضوح الأسباب؟!.

الديمقراطية تعني نسبية الحقـائق، وبالتـالى التعدد والاختـلاف، وهي ليست إلاَّ الطريقة التي تتبـع للاتفـاق دون الحاجـة إلى إرغام أو سيطـرة أو اللجوء إلى العنف وهذا يتطلب بسيكولوجية وعقلية تقبل الاختلاف باعتبار انه لا أحـد يحتكر الحقيقـة ولا أحد يحتكـر الخطأ، بـل الصـواب والحقيقـة هي مسألة اتفاقية، أي صادرة عن اتفاق، ولا مناص من أن أحدد و هنا ان قصدي ليس الحقيقة الدينية حتى لا يحدث التباساً، ولهـذا من المفيد قبـل النظر في نظمنـا السياسيـة أن ننظر في عـلاقاتنـا كأفـراد وطريقـة تعـاملنـا حتى في الشارع، هل نقبل وجهات نظـر غيرنـا حتى موضـوعاً للنقـاش هل نحتـرم أن

يكون للغير رأي مخالف، هل نسمع الغير كما نطلب من الغير أن يسمعنا، هل نقبل احتمال أن نكون نحن على بعض الخطأ وغيرنا على بعض الصواب؟! ألا نلجأ إلى رفع القبضات عند أول بادرة اختلاف؟ هل نعتقد اننا دائماً على حق وان الآخرين دائماً على باطل؟!.

إن النظم السياسية وطريقة «الحكم» نعكس إلى حد كبير نوعية العلاقات الاجتماعية والعقلية الاجتماعية، وإذا كان التعامل في الشارع مناسبة في كثير من الأحوال لانفجارات العنف فكيف نطلب من النظام السياسي أن يحترم مالا يحترمه اى فرد منًا اخذ على حدة؟ والفرد ـ كل فرد على حدة تقريباً ـ يتهم نظام ما باللاديمقراطية، لكن سلوكه لاينم أبداً عن أي احترام للديمقراطية، عدنا من جديد إلى ظاهرة الازدواجية في المعرفة والسلوك، ليس غريباً أن نقضي الساعات في مدح الديمقراطية، ثم نسلك سلوكاً مناقضاً تماماً لكل ما قلناه، وليس غريباً أن المجتمع يطالب بالديمقراطية ثم يضغط على «النظام» ليصادر حرية بعض الناس.

إذا قبلنا أن الديمقراطية تعني التعدد والاختلاف فإننا بعد ذلك لا يكون من حقنا أن نحدَّ من الاختلاف ولا أن نرسم حدوداً للتعددية، لأن هذا التدخل نفسه إذا حدث يناقض اساس مبدأ الديمقراطية، وعندئذٍ تدفع التعددية حدودها وينتشر الاختلاف، حتى نصل إلى حدود التعددية الطبيعية وحد الاختلاف: الفرد. إذ لماذا نقف عند حزب أو حزبين أو ثلاثة أو حتى عشرين؟! لماذا لا ندع التعددية تدفع إلى آخر مدى حدودها، لماذا نعطي حق الاختلاف للبعض فقط لا مبرر اطلاقاً.

هنا نصل إلى مجتمع مطلق التعدد، مطلق الاختلاف، يستحيل فيه اللجوء إلى الإنابة والتمثيل، فلا يمكن في مجتمع مطلق الاختلاف أن يمثل الفرد غير نفسه، ولا يعني التمثيل حقيقة إلاّ ايقاف تعسفي لتطور التعددية، ويستدعى الأمر اختراع صيغة تجمع هؤلاء المتعددين، هؤلاء المختلفين ـ حيث إنهم رغم الاختلاف والتعدد يعيشون معاً وهذا هو أساس كل اتفاق مقبل ـ ليلتقوا ويتحاوروا حوار الانداد ليتجاوزوا تعددهم واختلافهم فيما يتوصلون إليه من اتفاق ينظم حياتهم معاً دون التنازل عن حق الاختلاف والتعددية، إنها صيغة المؤتمرات الشعبية، ولكن أين نحن من هذا الطموح؟!!.

وماذا يمنع تحققه؟.

كل مسلم يعرف أن الإسلام يقوم على وحدانية الله، أي الإيمان بأن الله واحد، وهل هناك مسلم لا يؤمن بهذا! هذه الوحدانية في نظري تحرر الإنسان، فإذا كان لا إله إلَّا الله سقطت كل دعاوي الإلوهية وتهاوت ادعاءات انصاف الآلهة، إن لا إله إلًّا الله تعني أن البشر سواسية لا عبد بينهم ولا سيد لهم، ولما كانت العبودية لله وحده فإنها تعني اللاعبودية لإنسان، ولعل من نافل القول أنْ أضيف أنّ من روعة الإسلام نصه صراحة على أن الإسلام آخر الأديان، فقطع بذلك الطريق على أي ادعاءات أُخرى تثقل كاهل البشر وتسلبهم حريتهم وكذلك تأكيده ليس فقط على أن الرسول محمد «عليه الصلاة والسلام» بشر، وإنما أيضاً على انه آخر الأنبياء حتى لا نفاجأ كل يوم بنبي جديد.

هذه العقيدة مؤهلة قاعدة لمجتمع ديمقراطي، لمجتمع الأنداد هذه العقيدة التي على رأي محمد إقبال، تعني أن البشر قد وصلوا عصر النضج، وأن عليهم من آنذاك فصاعداً الاعتماد على أنفسهم بعد أن حررتهم من الآلهة بوحدانية الله، ومن احتكار الحقيقة في تأكيدها أن الإسلام آخر الأديان، ومن أدعياء النبوة بأن محمداً آخر الرسل، فأزاحت مقدماً كل العوائق وكل مبررات التعالي والامتيازات، فلا أحد يمثل الله على الأرض وليس هناك انصاف آلهة، وليس هناك معبود غير الله!.

ولكن بقدرة قادر تم الالتفاف على هذه المباديء الرائعة وإذا كان الله قد أراد منها تحرير الإنسان فإنهم جعلوا منها تبرير عبودية الإنسان للإنسان، لقد سحبوا العقيدة الوحدانية لتغطي مجال السياسة والاجتماع: إذا كان الله واحداً، فالحاكم واحد، والرأي واحد، ونمت ثقافة تجعلنا نبحث عن الوحدانية في كل شيء، ألم نسمع ونحن في المدارس التدليل على وحدانية الله بوحدانية الحاكم: لو كان هناك في الدنيا أكثر من حاكم لفسدت. مما يجعلنا نشك أن سحب العقيدة الوحدانية على كل شيء هو مسألة سياسية تستخدم وحدانية الله، التي لا جدال فيها، لتبرر وحدانية الحاكم والرأي والتي هي موضع كل جدال.

كما حدث التفاف آخر من زاوية أُخرى، لما كان الإسلام صريحاً في

ان محمداً خاتم الرسل، ولما ليس بالإمكان ادعاء النبوة، فقد ظهر من يدعي انه الأعلم والأفقه، وأن ما يراه هو الإسلام وليس ما يراه غيره.

ولما كان الإسلام واضحاً في تأكيد أنه أخر الأديان، ولما ليس بالإمكان ادعاء «قرآن جديد» اتجه البعض إلى تفسيراتهم للقرآن، وإذا كان ليس مأخذاً عليهم أنهم فسروا واجتهدوا، فالاجتهاد واجب، ولكن المأخذ أن التفسير صار شيئاً فشيئاً يقدَّم على المفسَّر، يقدم على الأصل، كل يعتقد أنه الراى الصواب، فنشأت جماعات إلى يومنا هذا تخلط السياسة بالاجتهاد الديني فكان الناتج الدم والدمار والاستبداد!.

لاشك أن أبرز سمات التخلف غياب الديمقراطية، وبالتالي غياب الحوار الذي يؤدي إلى انتقاء الأفضل للصالح العام دون عسف ولا قهر، ويؤدي إلى ان كل فرد في المجتمع، وقد شارك في اتخاذ القرار بشكل أو بآخر وشارك في الحوار الذي قاد إلى القرار الأفضل يشعر بمسئوليته، ويجد في ذلك حافزاً على العمل شاعراً بالرضى، حتى وإن كان القرار في النهاية ليس بالضبط كما يريده.

ولاشك أن الديمقراطية تجعل المجتمع يقتصد في تكاليف اتخاذ القرار وتنفيذه كما وكيفاً، ويختصر الزمن، بينما غياب الديمقراطية يؤدي إلى ان اى قرار أو إجراء ليس له من مقيِّم أو رادع إلاَّ الواقع.. ولكن بعد ماذا؟ ضياع في الوقت خسارة في التكاليف، وحتى في هذه الحالة فإن تغيير الوجهة في غياب الديمقراطية غالباً ما تكون مداواة خطأ بخطأ، فالواقع بين خطأ قرار ما أو إجراء ما برفضه، ولكنه لا يبين لماذا الخطأ، إن الحوار الديمقراطي فقط هو الذي يبين لماذا الخطأ. وبالتالي غياب الديمقراطية يمنع التراكم الإيجابي للخبرات، المصفاة في مصفاة الديمقراطية، ويجعل المجتمع كسيزيف وصخرته، تكرار الأخطاء والتجارب الفاشلة ومع الرغبة الصادقة أحياناً في التقدم لا يخطو إلى الأمام خطوة واحدة، وإن لم يراوح مكانه فهو يتأخر!.

صحيح أن هناك مبررات يتعلل بها البعض: لا وقت للحوار الذي يضيع الوقت، العالم لن ينتظرنا نتحاور، نحن في عجلة من أمرنا، ولكن لم يكن في العجلة إلاَّ الندامة، إن ما يبدو الف خطوة تقدماً في غياب الديمقراطية، قد لا يكون إلاَّ الف خطوة إلى الخلف، فالتقدم بدون حوار ديمقراطي قفزة في

المجهول، مقامـرة، فهل يمكن أن تقـاد الشعوب بـالمقامـرة، بالصـدفة؟! من أعطى هؤلاء حق المقامرة بمصيرنا وأن يعلنوا انفسهم أوصياء علينـا يختارون لنا، نواباً عنا، وأن يجعلوا منا قطيعاً من الأغنام يتداولها المقامرون!؟ لا نيـابة لا تمثيل، هذا هو المبدأ الذي يجب ان نشهره في وجوههم.

إن خطوة واحدة في ظل الديمقراطية لهي أدوم وافضـل من الف خطوة في المجهول، فهي قرار الجميع، وبالتالي يلتزم بها الجميع ويسندها الجميـع فهي تعبيـر عن سيادة الجميـع، أما الألف خطـوة في قرار وصـايـا من جهـة واحدة أو جماعة واحدة، يشعر نحوه الآخرون إن لم يكن ضدهم فهو لايعنيهم «هم يـريدون ذلـك» وإذا استمـر هـذا المنطق وهـذه الـرؤيـة وهـذا «المبني للمجهول» فإننا سنزداد غوصاً في التخلف، فلن يكون ما نـدعيه من تقـدم إلاّ وهماً، وسوف تتبادلنا الجماعات وفق وجهـة النظر الـواحدة التي تسـود حتى تفقد السيطرة على المجتمع لصالح جماعة فتسود هذه، وهذه فقط حتى تفقـد السيطرة.. وهكذا حلقة مفرغة، لا يتواجد دائماً في الحلبـة إلاّ لاعب واحد، ثم يعلن انتصـاره! على من؟ على مـاذا؟ على وهم! أمـا المجتمـع فتشيـع فيـه اللامبالاة المطلقة، يتخذ وضعية المتفرج، إن لم يتحول إلى جثة هـامدة ليس فيها من الحياة إلاّ الوظائف البيلوجية، فـإذا ما حـاول مخلصون بعث الحيـاة في هـذه الجثة واجهتهم الـريبة والشـك، إن ثقافـة اللامبـالاة التي كرستهـا عصور ليس من السهل تغييرها!.

هـذه هي الحلقة المفـرغة الأولى في مـأساة التخلف، وسـوف يستمـر تخلفنا ما لم نحطم هذه الحلقة المفرغة معلنين بأفواهنا وايدينا أن لا وصايـة على الشعب! فاليدجـل هؤلاء على خشبات المسـارح أو في الملاهي أو حيث شـاءوا، أما الشعـوب فلم تعد قـاصرة، بـل هم الذين جعلـوها قـاصرة ليبـرروا وصايتهم عليها.

مـالم نجلس معاً انـداداً نتحاور نتنـاقش، ونقرر، مـا لم يطـرح كـل شيء على بساط البحث في كل المستويات وبمختلف الطرق حتى يدلي كل بدلوه، ما لم يكن القرار النهائي خلاصة حوار اجتماعي لم يحـدد مقدمـاً، فإن وضعنـا سيزداد مأساوية تغرق حتى المخلصين الجادين، الذين يريدون الرأي الآخـر فلا يصلون إليه، يريدون المشورة فتحجب عنهم، يبحثـون عن الصالـح العام فلا يجدون إلاّ وجهة نظرهم.

يحجب عنهم الرأي الآخر أما لخوف، فجزاء سنمار لا يزال ماثلاً في الأذهان، أو لشك في الجدية أو في الجدوى أو أن الإرهاب الوهمي يكمم الأفواه ويشل العقول!.

هذا الخوف، وهذا الشك، وهذا الإرهاب ـ أحياناً وهمياً ـ يجعل الجميع يعيشون وضعية مزيفة مبنية على الغش: الذين يصفقون والذين يصُفَّق لهم، الذين يمثلون الشعب والشعب الذي يمثلونه: الجميع يتبادلون الغش، واسوا ما في الأمر انْ يُعتقد انّ هذه هي الوضعية الطبيعية للحياة الاجتماعية: مسرحية لا الجمهور يصدق الممثلين، وهؤلاء يلعبون دوراً أمام الجمهور الجدية الوحيدة فيه تمثيل الدور!.

كيف يمكن لنا ان نتقدم؟!.

لقد مرت أجيال، وكل يأتي مدعباً انه يحمل البلسم الشافي شريطة ان يوقع له المجتمع على بياض، وان يغفر له من ذنبه ما تقدم وما تأخر، وان يصفق له أولاً وأحياناً حتى قبل ان يعرف لماذا يصفق، وان يسانده حتى وإن كان لا يعرف فيماذا ولا لماذا! ومع ذلك فقد كانت نهاية كل تجربة الإحباط، ويأتي آخر.. وآخر.. الم يتعب سيزيف من حمل الصخرة؟! الم يمل مجتمعنا انتظار رقودو!.

الحمد لله أن محمداً كان آخر الانبياء وان الإسلام خاتم الأديان، الحمد لله وإلا لا ستيقظنا كل يوم على دين ولساقنا كل يوم نبي، الحمد لله الذي لا يحمد سواه إن الاستبداد السياسي ـ على الأقل فى عصرنا الحاضر ـ لم تتوفر له بعد شرعية دينية!.

ولكن حتى هذا يريدون الالتفاف عليه، إنهم لا يعلنون انفسهم انبياءً، ولاحملة دين جديد، فهم يعرفون أن النص واضح لا اجتهاد فيه، ولكنهم يعلنون انفسهم أوصياءً على الدين، الاتباع الحقيقيين لمحمد، فهم الذين يفهمون الدين فقط، وهم الذين يمثلون محمد فقط، ووجهة نظرهم هي الإسلام، وماعداهم، مهما صلُّوا وصاموا وحجوا وشهدوا أن لا إله إلاَّ الله محمد رسول الله، فهم على خطأ وكفرة لمجرد انهم ليس اتباع س او ص!.

فالنتصور إضافة الاستبداد «الديني» إلى الاستبداد السياسي ما الحاصل؟!.

الاستبداد السياسي هناك أمل التخلص منه، فهو يتمثل في أفراد مهما كثروا، ويمكن في النهاية مقاومته واسقاطه ولاتواجهنا إلاّ عقوبة السجن او فقدان الحياة، وعلى اسوأ الفروض نأمل أن الله يخلصنا منه بديمقراطية الموت! فإذا أضيف الاستبداد «الديني» إلى السياسي القائم، صارت التهمة ليست فقط سياسية، بل ايضاً دينية: ليس فقط الخيانة السياسية بل ايضاً الكفر والمروق عن الدين - دينهم - وفي هذه الحالة نفقد ليس فقط حريتنا، وليس فقط الأمل في آلله وليس فقط حياتنا، بل حتى «عدالة الآخرة» عندما يستحوذ كل على الله في مربعه، ويدعون حقهم ليس فقط في عقابنا الدنيوي بل في الآخرة ايضاً، الا يسلبون بهذا حقاً من حقوق الله؟!.

ثم لنتصور أن كل جماعة قبعت في مربعها معلنة أن الحق معها سياسياً ودينياً، وأن وجهة نظرها هي الإسلام، وكل من يوجد خارج مربعها كافر، النتيجة المؤكدة هي حرب الجميع ضد الجميع، حوار السكاكين والبنادق والمسدسات والمتفجرات.. فهل يبني مجتمع. وهل يتقدم مجتمع على أساس هذا الحوار!؟ وربما هم غير واعيين بأنهم إنما يضعون المجتمع في خيار رهيب: اما حرب الجميع ضد الجميع او التنازل عن الحرية الاجتماعية لصالح حكم استبدادي يركب ذريعة أمن المجتمع والسلام الاجتماعي!.

إذن أينما ولينا وجوهنا لا نجد خلاصاً إلاّ في الديمقراطية وان غيابها يتركنا كزهرات عباد الشمس عند المغيب، ضائعين!.

غياب الديمقراطية؟! ولكن متى وجدت في تاريخنا؟ هل كانت موجودة ثم غابت؟ هل عرفنا يوماً حياة ديمقراطية؟!

سيعترض البعض على الكلمة نفسها لمجرد أنها أجنبية ليست عربية، وسيطالب بإبعادها، فالنقبل هذا، رغم اننا لو تابعنا هذا المنطق لأفقرنا لغتنا بدلاً من إثرائها ولاضطررنا إلى إبعاد كلمات عدة من قرآننا نفسه، ولكن ذنب هذه الكلمة انها دخلت علينا متأخرة في وقت شلت فيه الحياة الفكرية، وتأزمت فيه العقلية العربية، لا بأس، فالنأخذ المصطلح الذي يقدمونه: الحرية - رغم الاختلاف المصطلحي - ولنسأل انفسنا متى عشنا احراراً؟.

سياسياً منذ سقيفة بني ساعدة يتبادلنا الورثة، او قادة الانقلابات العسكرية، والشورى معطلة، اما نحن فمتفرجون نصفق لمن غلب، ربما ما

تمتعنا به من حرية نسبية لم يكن ناتجاً إلاّ من ضعف الدولة رغم هيمنتها، كحرية الفئران تحت اقدام الفيل، أو خلال الحروب الأهلية - إن كنا نسمي هذا حرية -، ودينياً لأن المستبدين لم يتفقوا «في الدين»، حمداً لله فكفر بعضهم بعضاً مما افقدهم جميعاً هذه السلطة ووفر لنا هامشاً من الحرية.

ولكن يعترض معترض: هل تنكر ازدهار الحضارة، ازدهار الأدب، والفن والعلم والفلسفة؟! أليس هذا الازدهار دليل الحرية، الا يعني هذا أن المجتمع الإسلامي آنذاك كان حراً؟!.

بالضبط لا أنكر إطلاقاً هذا الازدهار لا في الأدب ولا في الفن ولا في الفلسفة.. إلخ ولا أنكر، وليس لي أن أنكر ما قدمه الفلاسفة العلماء العرب والمسلمين من مساهمات قيمة للحضارة الإنسانية، وكيف أنكر وهناك مدرجات في جامعات أوروبا تحمل اسماء علمائنا، وهاهم المستشرقون يعترفون بذلك «شمس العرب تسطع على الغرب» ولا بأس هنا أن نبرز شهادتهم وأن نلمع صورتهم نثني على موضوعيتهم ماداموا يشهدون لصالحنا وإلا فهم حاقدون! هذا في حد ذاته يشهد على نوعية تكويننا العقلي ومفهومنا للحرية، ورغم أني أعرف أن بعض الخلفاء دعم العلم وقرب العلماء.. إلخ ذلك مما يتردد على أسماعنا بمناسبة وبغير مناسبة إلاّ أن:

ـ التعامل مع الحرية كان فردياً من ناحية الخلفاء الذين يمنحون ويهبون حسب أهوائهم، وكذلك من ناحية الباحثين والمفكرين والأدباء فلم تنشأ لعلمي مؤسسات تمارس البحث العلمي أو الفلسفي، ولم تتحول الحرية إلى مؤسسة، إن مؤسسات البحث العلمي تتطلب سيادة قيمة الحرية اجتماعياً لا فردياً وبغض النظر عن أهواء السلاطين والأفراد.

ـ كان البحث العلمي والفلسفي نظرياً، تؤلف الكتب وتعد النظريات وتجرى احياناً التجارب في المعامل دون تأثير يذكر من حيث التطبيقات، حتى الكتب لم يكن يوزع منها - لأسباب تقنية - ذلك العصر إلاّ اعداد محدودة جداً مما يجعلها لا تصل ولا تؤثر في الراي العام، وبالتالي لا تساهم في تكوين رأي عام يمكن ان يخيف السلاطين، اما تطبيق النظريات العلمية خارج المختبرات فهو لايكاد يذكر، وبالتالي ليس هناك ما يخيف السلاطين، ومع ذلك وقائع الاضطهاد عديدة في تاريخنا.

ـ الدولة رغم جبروتها فإنها أنذاك ونظراً لعصرها لم تتوفر لها بعد الأدوات التي تمكنها من التدخل في كل تفاصيل الحياة وفي كل الجزئيات «فكانت سلطتها سلطة عام» تتلخص في الضرائب الشرطة، تنصيب القضاة والولاة، الدفاع والفتح، وبالتالي كانت السلطة موجهة بالدرجة الأولى لمن يملكون ـ اصحاب الأراضي الزراعية والتجار والحرفيون ـ أما عامة الناس فلا يشعرون بالدولة إلاّ في أوقات التجنيد، وهذا ما وفر حرية نسبية لا رغبة من الدولة، بل لعدم قدرتها، عكس الآن حيث صار للدولة أجهزتها التى تراقب كل كبيرة وصغيرة، وصار لها شرطتها السياسية، وشرطتها الايديولوجية، وإعلامها الذي يتسلل حتى حجرات النوم، وهذا ما أظهر بوضوح غياب الديمقراطية بعد أن كان ضعف الدولة يستر هذا الغياب.

منذ سقيفة بني ساعدة إذن والمجتمع العربي الإسلامي يعيش حالة توتر وصراع، ويهدأ تارة ويشتد تارة أخرى وليس لهذا الصراع من هدف غير الحكم، وليس له من سبب محرك غير الحكم مهما تخفى، وربما استطيع أن اجازف بالجزم بأن التغيير السياسي كان دائماً يتم عن طريق القوة والعنف كما أن القوة والعنف هي التي تحافظ عليه، ويمكن أن الخص علاقة هذا الصراع السياسي بموضوعنا في النقاط التالية:

1 ـ إن الذي على سدة الحكم يوجه كل جهده، وكل طاقة الدولة نحو الاحتفاظ بالحكم، كما أن المعارضة توجه كل جهدها نحو اسقاط الحكم، ومن هنا تصدرت المسألة السياسية كل ماعداها وطغت السياسة على كل مناشط الحياة، وسخرت لها كل الإمكانيات، مما أدى إلى استنزاف مادي وبشري، مادي من حيث إن الأموال تغدق لا على العلم والعلماء والباحثين والفلاسفة، ولكن على قادة الجيوش والوزراء والأمراء والأعيان والشعراء أو من يحل اليوم محلهم، فالملوك يحتاجون في تثبيت حكمهم والمحافظة عليه لا إلى العلماء والفلاسفة بل إلى القادة والوزراء والأعيان والشعراء.

كما أن استنزاف خزينة الدولة في أمور السياسة ترك العلماء يعيشون على الفتات، بدون موارد غالب الاحيان، أو مضطرين للتكسب في أعمال لاعلاقة لها بعلمهم، فاستحال بذلك تطوير البحث العلمي والاختراع او استثمار أي اختراع حتى وإن وجد!.

2 ــ انعدام الأمن في ظل الصراع على السلطة، إن النزاع الحزبي المسلح في أحيان كثيرة جعل المجتمع يعيش حالة قلق وخوف هذا القلق وهذا الخوف يتعارض مع متطلبات النهضة الحضارية المتواصلة.

3 ــ انعدام حرية البحث والتفكير، وأحياناً الحرية الشخصية نفسها مفقودة، وإذا لاحظنا أن العلم يقوم على الشك، ويزدهر في الحرية، فإن القيود التي فرضت على العلم والعلماء، خاصة في مرحلة تدني الفهم الديني، أدت إلى خنق الحضارة، إن العبيد الأذلاء لا يصنعون حضارة، وإذا تساءل البعض كيف نفسر ازدهار الحضارة في العصر العباسي مثلاً فإني أقول إن الحرية النسبية التي تمتع بها العلماء والبحث العلمي ترجع في الحقيقة إلى:

ــ ضعف أجهزة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة الكاملة على مناحي الحياة، إذ ليس لنا أن نتصور الدولة آنذاك على صورة دولة اليوم، إذن تلك الحرية كانت أمراً لا مقصوداً تحت رحمة الظروف.

ــ إن الأمر يرجع إلى مزاج الحاكم، فالبعض يحب الخيول، ويزين اسطبله بأحسنها، والبعض يحب النساء فيزين قصره بأجملهن، والبعض يحب العلماء والفلاسفة فيزين مجسله ببعضهم، إن المسألة ليست سياسة محددة ومتصلة بقدر ما هي نزوة حاكم.

4 ــ إن الصراع الدموي هو الوسيلة الوحيدة غالباً للتغيير السياسي فالمجتمع العربي الإسلامي لم يتوصل إلى نزع الفتيل من الصراع السياسي وجعله صراعاً سلمياً، لا يلجأ فيه المتصارعون إلى استخدام القوة، وبالتالي لم تتكون مؤسسات سياسية واجتماعية قادرة على منح الحماية والأمان والحرية اللازمة لكل نهضة حضارية ولا ستمراريتها.

5 ــ لم يتورع المتصارعون على السلطة من استخدام كل شيء يخدم هدفهم، حتى الدين نفسه، وإلى يومنا هذا، لقد صار النظر إلى الخصم لا على أنه معارض سياسي، بل على أنه كافر ملحد دمه حلال!.

6 ــ وصول غير العرب إلى الحكم سواء كوزراء وشخصيات مؤثرة لم يكن معهم الخليفة غير طفل ساذج يحتاج إلى وصاية، وأحياناً أخرى على رأس الدولة نفسها، وهؤلاء رغم إسلامهم فإن بعضهم كان يكره العرب

ويستكثرون عليهم ما وصلوه من تحضر، كما ان عدم ثقتهم في العرب جعلهم يقدمون ابناء عرقهم، وهؤلاء ليسوا بأقل جهل بالعربية وعلومها.

عوامل ترجع إلى العقلية:

لم يكن الإسلام مناقضاً للعقل ولا مضاداً للعلم، بل إن الآيات التي تحرض على التعقل وعلى العلم أكثر من أن تحصى، ولهذا لم يجد المسلمون من هذه الناحية حرجاً في أول الإسلام، ولا مشقة في عمل العقل، وطلب العلم إذ لم يضع الإسلام حدوداً، ولم يفرض قيوداً، وهكذا ازدهر العلم وشع العلماء، وأنار العقل العربي الإسلامي مجاهل الحياة، ووضع المسلمون في طمأنينة تامة أسس المنهج التجريبي، دون أدنى أزمة ضمير، ورغم العراقيل والمثبطات الأخرى ازدهر العلم وازدهرت الحضارة، وانبعثت الفلسفة، لأن المسلم العالم والفيلسوف لم يشعر انه يرتكب إثماً عندما يفكر، وعندما يتفلسف، وعندما يجرب، بل كان يشعر انه يستجيب لتحريض القرآن، إلَّا ان الأمر انقلب بعد ذلك إلى النقيض، صار التفكير إثماً، والفلسفة كفراً، وحلت روح الاستسلام والخنوع محل روح النضال والبحث ومحاولة التفسير العقلاني، لقد بدأت سيطرة اللاعقلانية، وتراجع العقل، فتراجعت معه الحضارة شيئاً فشيئاً حتى كان الاستسلام الكامل والانهيار الكامل فتدفقت أمواج الحضارة الغربية تكتسح بقايا الحضارة العربية.

واليوم تسود هذه اللاعقلانية كل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الصحية، إن اللاعقلانية تعني انتظار الأحداث تعني الخضوع للصدفة، تعني التسليم، تعني تكبد التاريخ، ولا يمكن أن يصنع حضارة من يتكبد التاريخ. ترى إلى ماذا يرجع هذا الانقلاب؟ هذا التحول الخطير؟ من السعي إلى الانتظار، من البحث إلى العقود، من العقلانية إلى اللاعقلانية، من العبث أن نرجع ذلك إلى الدين، ففي أوج ازدهار الدين اينع العقل وترعرع البحث إذن يجب البحث عن أسباب هذا التحول في:

1 ــ الحياة السياسية: إن العقل ضد العبودية، والبحث العلمي ضد السيطرة الفوقية، وليس هناك أصعب من حكم اناس احرار، وليس هناك أسهل من حكم جماعات العبيد، ولهذا دخلت الأنظمة السياسية في صراع مع العقل غير متكافىء: السلطة القوة ضد العقل المتسلح بالمنطق والمنطق

ضعيف أمام بريق السيوف وبرودة الحديد وزنزانات السجون، لقد عملت الانظمة على تطويع العقل لصالحها، ولكن العقل لا يطوع، فتحطم بين أيدي الجلادين!.

2 ــ تشجيع السلطة للاتجاهات الغيبية وللاعتزال الصوفي، إن شطحات الصوفية ليست ضارة ابداً بالسلطة، والحلاج لم يصلب لتطرفه وشطحاته الصوفية ولكن لأنه هاجم مع الجائعين مخازن قمح الخليفة!.

3 ــ تشجيع السلطة ونشرها لفكر ديني شوه الدين يصور الله على أنه المسؤول على كل شيء، حتى على نزوات السلطان، إذ في هذه الحالة من العبث البحث واجهاد العقل فالتفسير جاهز!

ــ الله منح من شاء السلطة ولن يسحبها منه إلاّ هو ومتى شاء.

ــ الله أعطى الأثرياء الثروة فهي ليست حقوق الآخرين المسروقة أو المنهوبة ولكنها رزق الله.

ــ الله أعطى الفقراء فليس من العدل تحميل الأثرياء المسئولية.

ــ الله قبض روح فلان أو علان وليس الزائدة الدودية، أو سوء التغذية، أو تهور هذا السائق، او عدم وجود أدوية.

ــ الله أفسد الزرع وليس تلك الآفة!

ــ الله حبس المطر عقاباً فلا يجب البحث عن مصدر آخر لأن في هذا تعطيل لحكم الله!

ــ الله يلهب الظهور بالسياط وليس الجلاد بأوامر السلطان!

إلاّ منفذاً.

باختصار لا شيء يحدث أولا يحدث إلا بقدر من الله، وليس عندئذٍ أمامنا غير الصبر والاستسلام، كيف والحال على هذا النحو للعقل أن ينمو ويزدهر، لقد تحول العقل العربي تحت وطأة القدرية إلى السلبية!.

اما من ناحية أُخرى، فإن هذه القدرية قد تعكس من زاوية المحكومين العجز والانهزامية أمام طغيان السلطة: إذا كنت لا اقدر على مواجهة جبروت السلطان فهناك سلطان أشد منه جبروتاً، لنسلم له أمرنا فهو الذي سوف سنصفنا ويقتص لنا! إن القدرية على هذا النحو ليس إلاّ عزاء المظلومين والمضطهدين!.

كيف يمكن للعقل العربي أن يزدهر وللحضارة أن تنمو وتتطور في هذا المناخ؟!.

لنأخذ مثل يوضح لنا الفرق بين العقلانية واللاعقلانية، لقد سمعنا جميعاً ـ في حينه ـ عن النجم هالي، فماذا كان رد فعلنا؟ هل ارسلنا صاروخاً أو قمراً لاستكشافه؟ ابداً لم نجد إلّا تفسيراً واحداً: لقد أرسل الله النجم لعقابنا وأن القيامة قد حانت، وذاعت منشورات بهذا المعنى، أما الآخرون الذين ورثوا العقل العربي فقد ارسلوا في استقباله لعل بالإمكان عمل شيء. قد يقول قائل ومن أين لنا القمر او الصاروخ الذي نرسله لاستكشاف أمر النجم الزائر؟ نعم هذا صحيح، وصحيح أيضاً أننا لهذا السبب لم نمتلك قمراً ولا صاروخاً! إن ما ذهبنا اليه من تفسير ليس إلّا تعبير عن عجز: إذا كان الله قد ارسل لنا النجم هالى فهو وحده الذي بإمكانه أن يمنع عناصره!.

وليس ببعيد أذكر خسوف الشمس، فأسرع المؤذن يعتلي مئذنة جامع المدينة بسيدي خريبيش يرسل الآذان تلو الآذان واسرعنا نحن الصبيان نقرع كل ما يمكن أن يصدر دوياً، لعل الساحرة تدع الشمس لحالها! ياله من أمر مضحك مبك معاً بالطبع السؤال الذي طرحته صعب وشائك، صعب وشائك لأن الإجابة عليه تتطلب عبور قرون عدة، وتفحص عوامل متداخلة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتكوين نظرة كلية شاملة، وصعب أيضاً لأسباب نفسية اجتماعية، ترجع إلى النزعة الوثوقية التي تسيطر على عقولنا، ولأن النيام يكرهون أن يوقظهم احد من نومهم، ففي النوم راحة وتعويض الاحلام، وفي اللاوعي راحة أخرى ولم لا يكون في الموت أيضاً راحة أكبر، لقد غرسوا في أذهاننا انها دار فناء فلماذا التعب! والحقيقة مُرة، ولأننا نكره الحقيقة نسقط على من يعلنها لنا شعورنا نحو «الحقيقة»، ولكى لا أكون أنا أيضاً ضحية الوثوقية لا ادعي اطلاقاً انني أعلن الحقيقة، فهذه كما قلت تراكمات وإضافات وإذا أدى ما كتبته حتى إلى مجرد إثارة الجدل والحوار أو حرك أداة التفكير في رؤوسنا واثار تساؤلات فإني أكون قد حققت هدفي: الحوار بدون مسلمات.

إنني اعتقد أن روح البحث هي المجازفة والجراة، لأن الجديد الذي يمد التراكم لا يتأتى بدونها، لقد جازفت وتجرات، واترك للآخرين ان يجازفوا ويتجرؤا على أوهامهم، على أنه لا يحق للقاعد ان يهزا أو يسخر من مشية

الماشي، فمن تحرك شبراً افضل ممن قعد دهراً، والعد التنازلي للتخلف لا يكون إلاّ بأن نجازف ونتجرا ونخاطر في مجتمع الأنداد.

د. رجب بودبوس
طرابلس 90/10/23